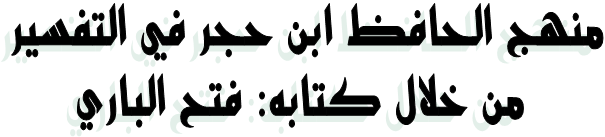
 [](http://www.alukah.net/)



الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:

فقد أكرمني الله تعالى بالمشاركة في جمع تفسير الحافظ ابن حجر العسقلاني من خلال كتابه العظيم : فتح الباري ، وقد لاح لي من خلال ذلك منهجه في التفسير، رغبة في نيل الأجر، وتعميم الفائدة، والقيام بجزء من حق هذا الإمام الكبير الذي أثرى الساحة العلمية بتراث ضخم حتى إن طلبة العلم في بعض جوانب المعرفة ما يزالون حتى اليوم عالة عليه ، وسأعمل على أن يكون بيان ذلك من خلال تسعة مباحث ، وذلك خلال ما يلي:

## المبحث الأول

## تفسير القرآن بالقرآن

أوضح أهل العلم أن أحسن طرق التفسير وأقواها تفسير القرآن بالقرآن؛ إذ ما أجمل منه في موضع فقد بين في موضع آخر، وما أوجز في موضع فقد بسط في موضع آخر، وما أبهم في موضع فقد عين في مكان آخر، وما عمم في موضع فقد خصص في موضع آخر**([[1]](#footnote-1))**.

واستخدام الحافظ -رحمه الله- لهذه الطريقة أخذ صوراً مختلفة منها:

أولاً: أنه قد يورد الآيات بياناً لنص الآية المفسر، وتوضيحاً لمعناها: تخصيصاً لعامها أو تقييداً لمطلقها أو بياناً لمجملها ونحو ذلك، ومن الأمثلة:

1- قوله: (... قول الله تعالى ((وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ)) [البقرة:228] والمراد بالمطلقات هنا: ذوات الحيض، كما دلت عليه آية سورة الطلاق المذكورة قبل)**([[2]](#footnote-2))**.

2- قوله: (... فمن البقرة قوله: ((وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا)) [البقرة:234] ومن الطلاق قوله: ((وَأُوْلاتُ الأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ)) [الطلاق:4] ومراد ابن مسعود: إن كان هناك نسخ فالمتأخر هو الناسخ، وإلا فالتحقيق: أن لا نسخ هناك بل عموم آية البقرة مخصوص بآية الطلاق)**([[3]](#footnote-3))**.

3- قوله: (... والغرض منها قوله: ((إِنِ اسْتَطَاعُوا وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ)) [البقرة:217] إلى آخرها، فإنه يقيد مطلق ما في الآية السابقة: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لائِمٍ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ)) [المائدة:54] إلى أخرها)**([[4]](#footnote-4))**.

4- قوله -عند قوله -عز وجل-: ((وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ)) [آل عمران:159]-: (وظهرمن الجمع بين آية المشورة وبينها**([[5]](#footnote-5))** تخصيص عمومها بالمشورة، فيجوز التقدم لكن بإذن منه حيث يستشير، وفي غير صورة المشورة لا يجوز التقدم، فأباح لهم القول جواب الاستشارة، وزجرهم عن الابتداء بالمشورة وغير ها)**([[6]](#footnote-6))**.

5- قوله: (... لفظ التي في المائدة: ((فَاطَّهَّرُوا)) [المائدة:6] ففيها إجمال، ولفظ التي في النساء: ((حَتَّى تَغْتَسِلُوا)) [النساء:43] ففيها تصريح بالاغتسال، وبيان للتطهير المذكور، ودل على أن المراد بقوله تعالى: (فَاطَّهَّرُوا) فاغتسلوا: قوله تعالى في الحائض: ((وَلا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ)) [البقرة:222] أي: اغتسلن اتفاقاً)**([[7]](#footnote-7))**.

ثانياً: أنه قد يذكر الآيات المتناظرة، ومن الأمثلة:

أ- قوله: (وقوله: ((وَأَمْنًا)) [البقرة:125] أي: موضع أمن، وهو كقوله: ((أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا)) [العنكبوت:67].

والمراد: ترك القتال فيه)**([[8]](#footnote-8))**.

2- قوله: (وأما قوله تعالى: ((مَا كَانَ لِبَشَرٍ)) [آل عمران:79] فالمراد من الآية الإِنكار على من قال: ((كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ)) [آل عمران:79] ومثلها قوله تعالى: ((يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ)) [المائدة:116] الآية، وقوله تعالى: ((اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ)) [التوبة:31] الآية)**([[9]](#footnote-9))**.

ثالثاً: أنه فد يذهب إلى معنى في آية أخذاً من آية أخرى، ومن الأمثلة:

1- قوله: (قوله: (طَائِفَة) يقال للواحد فما فوقه، أخذاً من قوله: ((فَلَوْلا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ)) [التوبة:122]**([[10]](#footnote-10))**.

2- قوله: (...وأما الطيب فهو الذي تمسك به من اشترط في التيمم التراب؛ لأن الطيب هو التراب المنْبِت، قال الله تعالى: ((وَالْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُ بِإِذْنِ رَبِّهِ)) [الأعراف:58]**([[11]](#footnote-11))**.

رابعاً: أنه قد يفسر الآية من خلال نظمها وما يكتنفها من آيات، وهو ما يعرف بالسباق واللحاق والسياق، ومن الأمثلة:

1- قوله: (مَا) في قوله: ((مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ)) [البقرة:102] موصولة -على الصواب-، وغلط من قال إنها نافية؛ لأن نظم الكلام يأباه)**([[12]](#footnote-12))**.

2- قوله: (ويؤيد التفضيل قوله تعالى: ((نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا)) [البقرة:106] وقد روى ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله: ((نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا)) [البقرة:106] أي: في المنفعة والرفق والرفعة، وفي هذا تعقب على من قال: فيه تقديم وتأخير، والتقدير: نأت منها

بخير، وهو كما قيل في قوله تعالى: ((مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا)) [النمل:89]، لكن قوله في آية الباب: (أو مِثلِهَا) يرجح الاحتمال الأول، فهو المعتمد، والله أعلم)**([[13]](#footnote-13))**.

3- قوله: (وأخرج عن أبي العالية أن المراد بالكلمة: لا إله إلا الله، وعلى ذلك يدل سياق الآية الذي تضمنه قوله: ((أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ)) [آل عمران:64]، فإن جميع دلك داخل تحت كلمة الحق، وهي دلا إله إلا الله)**([[14]](#footnote-14))**.

خامساً: أنه قد يورد الآية شاهداً لوجه إعرابي أو استعمال لغوي، ومن الأمثلة:

أ- قوله: (وأما تعقب ابن التين قول الفراء جعل (مَا) لمن يعقل، وهو بعيد، فالجواب: أنه ليس ببعيد فيمن أبهم أمره، ومنه ((إِنِّي نَذَرتُ لَكَ مَا فِي بَطنِي مُحَرَّرًا))**([[15]](#footnote-15))**.

2- قوله: (وقيل: معطوف على محل (بِرُءُوسكُم) كقوله: (يَا جِبَالُ أوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيرَ) بالنصب)**([[16]](#footnote-16))**.

3- قوله: (... ويلزم عليه الفصل بين الموصوف وصفته، وقد سمع كثيراً، وفي القرآن: ((قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ السَّمَوَاتِ)) [الأنعام:14] فإن فاطر صفة الله اتفاقاً)**([[17]](#footnote-17))**.

سادساً: أنه قد يورد الآية دليلاً لأحد الأقوال في آية أخرى، ومن الأمثلة:

قوله: (وقد أخرج بعضهم منها الطير؛ لقوله تعالى: ((وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ...)) [الأنعام:38] الآية، وهذا الحديث يرد عليه؛ فإنه ذكر في الدواب الخمس الغراب والحدأة، ويدل على دخول الطير أيضاً قوله تعالى: ((وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا)) [هود:6]، وقوله تعالى: ((وَكَأَيِّن مِنْ دَابَّةٍ لا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا)) [العنكبوت:60] الآية)**([[18]](#footnote-18))**.

المبحث الثاني

## تفسير القرآن بالسنة

السنة النبوية هي المصدر الثاني لتفسير القرآن وبيان معناه، وقد أخبر -عز وجل- بأن من أعظم مهام الرسول صلى الله عليه وسلم بيان القرآن وتوضيحه، وذلك في قوله تعالى: ((وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ)) [النحل:44].

ولقد أولى الحافظ ابن حجر -رحمه الله- هذا الأمر عنايته، فاتخذ من السنة سنداً له في تفسير الآيات وإيضاح معانيها، وقد تعددت الصور التي يورد فيها السنة مفسرة للقرآن، ومن ذلك:

أولاً: أنه قد يذهب إلى اختيار معنى لكلمة في الآية لمجيء السنة بذلك، ومن الأمثلة:

1- قوله - عند قوله - عز وجل -: ((وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا)) [البقرة:143] -: (قال**([[19]](#footnote-19))**: والذي أرى أن معنى الوسط في الآية: الجزء الذي بين الطرفين، والمعنى: أنهم وسط لتوسطهم في الدين فلم يغلوا كغلو النصارى، ولم يقصروا كتقصير اليهود، ولكنهم أهل وسط واعتدال، قلت: لا يلزم من كون الوسط في الآية صالحاً لمعنى التوسط أن لا يكون أريد به معناه الآخر، كما نص عليه الحديث)**([[20]](#footnote-20))**.

2- قوله -عند قوله -عز وجل-: ((وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ)) [البقرة:238]-: (وأصح ما دل عليه حديث الباب- وهو حديث زيد بن أبي أرقم- في أن المراد بالقنوت في الآية السكوت)**([[21]](#footnote-21))**.

ثانياً: أنه قد يذكر أن السنة بينت مجمل الآية أو قيدت مطلقها أو خصصت عمومها، وهذا كثير، ومن الأمثلة:

1- قوله عند آية الوضوء: (...حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ مرة مرة، وهو بيان بالفعل لمجمل الآية؛ إذ الأمر يفيد طلب إيجاد الحقيقة، ولا يتعين بعدد، فبين الشارع أن المرة الواحدة للإِيجاب، وما زاد عليها للاستحباب)**([[22]](#footnote-22))**.

2- قوله: (وهذا الحديث يفسر المراد بقوله تعالى: ((إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ)) [آل عمران:96] ويدل على أن المراد بالبيت بيت العبادة لا مطلق البيوت، وقد ورد ذلك صريحاً عن علي، أخرجه إسحاق بن راهوية، وابن أبي حاتم، وغيرهما بإسناد صحيح عنه... قال: (كانت البيوت قَبْلَه، ولكنه كان أول بيت وضع لعبادة الله)**([[23]](#footnote-23))**.

3- قوله: (... وفيه تقييد مطلق القرآن بالسنة؛ لأنه قال -سبحانه وتعالى-: ((مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِينَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ)) [النساء:12] فأطلق، وقيدت السنة الوصية بالثلث)**([[24]](#footnote-24))**.

4- قوله -عند قوله - عز وجل -: ((نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ)) [البقرة:223]: (...فمن الأحاديث الصالحة الإِسناد حديث خزيمة بن ثابت، أخرجه أحمد والنسائي وابن ماجة، وصححه ابن حبان، وحديث أبي هريرة أخرجه أحمد والترمذي، وصححه ابن حبان أيضاً.

وحديث ابن عباس، وقد تقدمت الإِشارة إليه، وأخرجه الترمذي من وجه آخر بلفظ: "لا ينظر الله إلى رجل أتى رجلاً أو امرأة في الدبر"، وصححه ابن حبان أيضاً، وإذا كان ذلك صلح أن يخصص عموم الآية، ويحمل على الإِتيان في غير هذا المحل بناء على أن معنى (أَنَّى) حيث، وهو المتبادر إلى السياق، ويغني ذلك عن حملها على معنى آخر غير المتبادر، والله أعلم)**([[25]](#footnote-25))**.

5- قوله: (وتحمُّل العاقلة الدية ثابت بالسنة، وأجمع أهل العلم على ذلك، وهو مخالف لظاهر قوله: ((وَلا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى)) [الأنعام:164] لكنه خص من عمومها ذلك؛ لما فيه من المصلحة؛ لأن القاتل لو أُخذ بالدية لأوشك أن تأتي على جميع ماله؛ لأن تتابع الخطأ لا يؤمن)**([[26]](#footnote-26))**.

**ثالثاً**: أنه قد يورد السنة لبيان صفة الشيء الذي جاء في الآية، ومن الأمثلة:

قوله: (وقد ورد في حديث حسن صفة الاستغفار المشار إليه في الآية، أخرجه أحمد والأربعة، وصححه ابن حبان من حديث علي بن أبي طالب قال: (حدثني أبو بكر الصديق -رضي الله عنهما- وصدق أبو بكر: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: (ما من رجل يذنب ذنباً ثم يقوم فيتطهر فيحسن الطهور ثم يستغفر الله - عز وجل - إلا غفر له، ثم تلا: ((وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً)) [آل عمران:135] الآية)**([[27]](#footnote-27))**.

رابعاً: أنه قد يورد الخلاف في المراد بالآية أو الاحتمالات في معناها، ثم يرجح أحد الأقوال أو الاحتمالات لدلالة السنة له، وهذا كثير، ومن الأمثلة:

1- قوله - عند قوله - عز وجل -: ((وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى)) [البقرة:125]-: (...وهذا بناء على أن المراد بمقام إبراهيم الحجر الذي فيه أثر قدميه، وهو وموجود إلى الآن، وقال مجاهد: المراد بمقام إبراهيم: الحرم كله، والأولى أصح، وقد ثبت دليله عند مسلم من حديث جابر، وسيأتي عند المصنف أيضاً)**([[28]](#footnote-28))**.

2- قوله -عند قوله -عز وجل-: ((حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلاةِ الْوُسْطَى)) [البقرة:238]-: (... والثالث: قول علي بن أبي طالب، فقد روى الترمذي والنسائي من طريق زر بن حبيش قال: قلنا لعبيدة: سل علياً عن الصلاة الوسطى فسأله، فقال: كنا نرى أنها الصبح حتى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يوم الأحزاب: شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر، انتهى.

وهذه الرواية تدفع دعوى من زعم أن قوله: صلاة العصر مدرج من تفسير بعض الرواة، وهي نص في أن كونها العصر من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، وأن شبهة من قال: إنها الصبح قوية، لكن كونها العصر هو المعتمد)**([[29]](#footnote-29))**.

3- قوله: (وحكى الماوردي أن بعض العلماء أخذ بظاهر هذه الغاية فزعم أن التضعيف لا يتجاوز سبعمائة، ورد عليه بقوله تعالى: ((وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ)) [البقرة:261]، والآية محتملة للأمرين فيحتمل أن يكون المراد أنه يضاعف تلك المضاعفة بأن يجعلها سبعمائة، ويحتمل أنه يضاعف السبعمائة بأن يزيد عليها، والمصرح بالرد عليه حديث ابن عباس المخرج عند المصنف في الرقاق، ولفظه: "كتب الله له عشر حسنات إلى سبعمائة ضعف إلى أضعاف كثيرة")**([[30]](#footnote-30))**.

خامساً: ذكره أنه لا عبرة بمفهوم الغاية في الآية أو بالقيد الذي ذكر فيها لبيان السنة أن لا عبرة به، ومن الأمثلة:

1- قوله: (... لأن قوله: ((حَتَّى تَنكِحَ)) [البقرة:230] معناه: حتى تتزوج، أي: يعقد عليها، ومفهومه أن ذلك كافٍ بمجرده، لكن بينت السنة أن لا عبرة بمفهوم الغاية، بل لا بدَّ بعد العقد من ذوق العسيلة، كما أنه لا بدَّ بعد ذلك من التطليق ثم العدة)**([[31]](#footnote-31))**.

2- قوله -عند قوله -عز وجل-: ((وَإِنْ كُنتُمْ عَلَى سَفَرٍ)) [البقرة:283]-: (التقييد بالسفر في الآية خرج للغالب فلا مفهوم له؛ لدلالة الحديث على مشروعيته للحضر كما سأذكره)**([[32]](#footnote-32))**.

سادساً: رده بعض الأقوال التي قيلت في معنى الآية بدلالة السنة، ومن الأمثلة:

قوله: (... وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن ابن عمر (أنه كان يكره القبلة والمباشرة)، ونقل ابن المنذر وغيره عن قوم تحريمها، واحتجوا بقوله تعالى: (فَالآنَ بَاشِرُوهُنَّ) الآية، فمنع المباشرة في هذه الآية نهاراً، والجواب عن ذلك: أن النبي صلى الله عليه وسلم هو المبين عن الله تعالى وقد أباح المباشرة نهاراً، فدل على أن المراد بالمباشرة في الآية: الجماع لا ما دونه من قبلة ونحوها، والله أعلم)**([[33]](#footnote-33))**.

سابعاً: إيراده السنة للتدليل لمعنى لغوي أو رأي نحوي، ومن الأمثلة:

1- قوله: (وقد أخرج بعضهم منها الطير، لقوله تعالى: ((وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ...)) [الأنعام:38] الآية، وهذا الحديث يرد عليه فإنه ذكر في الدواب الخمس الغراب والحدأة)**([[34]](#footnote-34))**.

2- قوله: (... وظاهره اتحاد الشرط والجزاء؛ لأن معنى: ((وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ)) [المائدة:67]: لم تبلغ لكن المراد من الجزاء لازمه فهو كحديث: "من كانت هجرته إلى دنيا يصيبها فهجرته إلى ما هاجر إليه")**([[35]](#footnote-35))**.

طريقة الحافظ في تخريج الأحاديث التي يوردها والحكم عليها:

اشترط الحافظ على نفسه في مقدمة كتابه أن تكون الأحاديث التي يستخرج منها الفوائد المتنية والإِسنادية منتزعة (من أمهات المسانيد والجوامع المستخرجات والأجزاء والفوائد بشرط الصحة أو الحسن)**([[36]](#footnote-36))**.

وسأتناول طريقته في تخريج الأحاديث التي يوردها في تفسير القرآن بالسنة -في الجزء المدروس- من خلال النقاط التالية:

أولاً: بالنسبة للعزو:

1- إذا كان الحديث هو المشروح فإن يقول مثلاً: (ودل هذا الحديث)**([[37]](#footnote-37))**، (فتعين حمل المراجعة في الحديث)**([[38]](#footnote-38))**، (ويؤيد ما دل عليه حديث الباب)**([[39]](#footnote-39))**.

وقد يشير إلى محتواه فيقول مثلاً: (وكذا قصة هند بنت عتبة فإنه أذن لها)**([[40]](#footnote-40))**.

2- إذا كان الحديث في البخاري، ولكنه ليس الحديث المشروح فإنه قد يحيل عليه، فيقول مثلاً: (حديث ابن عباس المخرج عند المصنف في الرقاق)**([[41]](#footnote-41))**، (كما تقدم في المغازي من حديث أنس)**([[42]](#footnote-42))**، (وسيأتي في حديث معقل آخر أحاديث الباب)**([[43]](#footnote-43))**، (وورد في حديث مرفوع ذكره في باب: تعليق القنو في المسجد من أوائل الصلاة من حديث عوف بن مالك)**([[44]](#footnote-44))**.

وقد لا يحيل على موضعه في الصحيح، فيقول مثلاً: (لكن بينت السنة)**([[45]](#footnote-45))**، والحديث في صحيح البخاري في كتاب الطلاق.

3- بالنسبة للأحاديث التي ليست في الصحيح فإن الغالب أن الحافظ يخرجها من مصادرها الأصلية لكن بدون استقصاء، وقد يشير إلى عدم الاستقصاء فيقول مثلاً: (روى الترمذي وغيره من طريق يزيد بن شيبان...)**([[46]](#footnote-46))**، والحديث أخرجه أيضاً: أبو داود والنسائي.

وقد لا يشير إلى عدم الاستقصاء فيقول مثلاً: (وحديث أبي هريرة أخرجه أحمد والترمذي، وصححه ابن حبان أيضاً)**([[47]](#footnote-47))**، والحديث أخرجه أيضاً: أبو داود وابن ماجة والنسائي والدارمي.

وفي أحيان يذكر الحافظ -رحمه الله- الحديث أو يشير إليه بدون تخريج، ومن الأمثلة قوله: (وتعقب بحديث آية الكرسي)**([[48]](#footnote-48))**.

ثانياً: بالنسبة للحكم على الحديث:

تختلف طريقة الحافظ بالنسبة للحكم على الحديث من موضع إلى آخر، ومن ذلك:

1- أن يذكر أن الحديث متواتر، ومن الأمثلة:

أ- قوله: (وقد تواترت الأخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم في صفة وضوئه أنه غسل رجليه)**([[49]](#footnote-49))**.

ب- قوله: (وتواترت الأخبار النبوية بوقوع هذه الرؤية للمؤمنين في الآخرة، وبإكرامهم بها في الجنة)**([[50]](#footnote-50))**.

2- أن يذكر أن الحديث في الصحيحين أو أحدهما، ومن الأمثلة:

أ- قوله: (وقد ثبت دليله عند مسلم من حديث جابر، وسيأتي عند المصنف أيضاً)**([[51]](#footnote-51))**.

ب- قوله: (ووقعت هذه الزيادة في حديث أنس في البخاري)**([[52]](#footnote-52))**.

3- أن يحكم على الحديث، ويذكر حكم بعض الأئمة عليه أيضاً، ومن الأمثلة:

أ- قوله: (وقد ورد في حديث حسن... أخرجه أحمد والأربعة، وصححه ابن حبان)**([[53]](#footnote-53))**.

ب- قوله: (... فمن الأحاديث الصالحة الإِسناد حديث خزيمة بن ثابت، أخرجه أحمد والنسائي وابن ماجة، وصححه ابن حبان)**([[54]](#footnote-54))**.

4- أن يحكم على الحديث فقط، ومن الأمثلة:

أ- قوله: (وأخرجه ابن مردويه بإسناد حسن عن أبي ذر)**([[55]](#footnote-55))**.

ب- قوله: (وأخرج النسائي والبيهقي بسند صحيح عن ابن عباس)**([[56]](#footnote-56))**.

5- أن يذكر حكم أحد الأئمة عليه فقط، ومن الأمثلة:

أ- قوله: (ويدل على النسخ ما أخرجه أبو داود، وصححه ابن خزيمة من حديث عبد الله بن حنظلة...)**([[57]](#footnote-57))**.

ب- قوله: (... ووقعت أيضاً في حديث البراء عند الترمذي، وصححه)**([[58]](#footnote-58))**.

ثالثاً: بالنسبة لإيراده الأحاديث الضعيفة:

أورد الحافظ -رحمه الله- العديد من الأحاديث الضعيفة -في الجزء المدروس- وسأتناول طريقته في ذلك من خلال التالي:

1- أغراضه في إيراد أحاديث ضعيفة:

تتنوع أغراض الحافظ في إيراد الأحاديث الضعيفة، ولعل من أبرزها:

أ- أن يبين أنها وإن كانت ضعيفة، لكنها بمجموعها تدل على مشروعية ما اجتمعت عليه من أحكام**([[59]](#footnote-59))**.

ب- أن يبين أن الحديث ضعيف وطرقه كلها ضعيفة**([[60]](#footnote-60))**.

جـ- أن يورد الحديث شاهداً لقول ثم يبين ضعفه**([[61]](#footnote-61))**.

د- أن يبين أن الصحيح في الحديث الإِرسال، وأنه لا يصح رفعه**([[62]](#footnote-62))**.

هـ- أن يورده شاهداً لأحاديث ضعيفة أخرى ليتقوى بعضها ببعض**([[63]](#footnote-63))**.

2- مدى نصه على الضعف من عدمه:

جرت عادة الحافظ -رحمه الله- أن ينص على ضعف الحديث أو يذكر أنه مرسل أو شاذ، أو في إسناد مجاهيل، أو يذكر أن أحد الأئمة أورده من طريق أحد التابعين.

وتقل جداً تلك الأحاديث الضعيفة التي يوردها ولا يبين ضعفها، على أنه لا يبني أحكاماً عليها بمفردها، ومن الأمثلة على ذلك:

أ- من أمثلة نصه على ضعف الحديث:

\* قوله: (وأخرج الطبراني من حديث سهل بن حنيف بسند ضعيف رفعه...)**([[64]](#footnote-64))**.

\* قوله: (وأخرجه ابن السني في كتابه بسند واه من حديث أنس...)**([[65]](#footnote-65))**.

\* قوله: (لكنه حديث ضعيف أخرجه ابن ماجة... وله طرق كلها ضعيفة)**([[66]](#footnote-66))**.

ب- من أمثلة نصه على أن الحديث شاذ أو مرسل أو في إسناده مجاهيل:

\* قوله: (... وسنده حسن، لكنه مرسل، لأن أبا رزين لا صحبة له، وقد وصله قطني من وجه آخر عن إسماعيل فقال: عن أنس، لكنه شاذ، والأول هو المحفوظ)**([[67]](#footnote-67))**.

\* قوله: (أخرجه الطبراني، وفي إسناده مجاهيل)**([[68]](#footnote-68))**.

جـ- من أمثلة ما يذكر بأن أحد الأئمة أورده من طريق أحد التابعين مرفوعاً:

\* قوله: (أسنده الطبري من طريق ابن سابط مرفوعاً)**([[69]](#footnote-69))**.

د- من أمثلة الأحاديث الضعيفة التي يوردها دون بيان ضعفها:

\* قوله: (وأخرجه البزار من وجه آخر عن ابن عباس)**([[70]](#footnote-70))**.

وقد أورد الهيثمي الحديث في مجمع الزوائد، وقال عقبه: (رواه البزار، وفيه حماد بن شعيب، وهو ضعيف)**([[71]](#footnote-71))**.

\* قوله: (وروى ابن حبان في حديث أبي ذر الطويل: أربعة من العرب: هود وصالح وشعيب ومحمد)**([[72]](#footnote-72))**، والحديث كما يقول الأرناؤوط في تخريجه لصحيح ابن حبان -بترتيب ابن بلبان-: (ضعيف جداً)**([[73]](#footnote-73))**.

المبحث الثالث

## تفسير القرآن بأقوال الصحابة والتابعين

يعد الصحابة -رضي الله عنهم- أدرى الناس بالقرآن بعد النبي صلى الله عليه وسلم؛ لما لهم من الفهم التام والعلم الصحيح؛ ولأن القرآن نزل بلسانهم، ولأنهم شاهدوا التنزيل وعرفوا أحواله وأحوال من نزل فيهم القرآن، واستفسروا رسول الله صلى الله عليه وسلم عما أشكل عليهم منه، ولذا فإن لتفسيرهم عند أهل العلم منزلة عالية ومرتبة عظيمة، حتى إنهم اختلفوا فيه: أله حكم الرفع أم هو موقوف عليهم؟، والذي عليه المحققون أن له حكم الرفع إذا جمع الشروط التالية:

1- أن يكون تفسير الصحابي مما لا مجال للاجتهاد فيه، وليس له تعلق ببيان لغة أو شرح غريب كأحوال الآخرة وأسباب النزول ونحو ذلك.

2- أن يصح سنده إلى الصحابي.

3- أن لا يكون معروفاً عن الصحابي النظر في الإِسرائيليات والتحديث بها.

4- أن لا يخالفه غيره من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وما سوى ذلك فهو موقوف عليه**([[74]](#footnote-74))**.

وبالنسبة للتابعين فإن لتفسيرهم مزية على تفسير من بعدهم في الجملة؛ لأن معرفتهم بالعربية خير من معرفة من جاء بعدهم، ولأنهم خير الأمة بعد رسولها صلى الله عليه وسلم وصحابته -رضي الله عنهم-، وقد عايشوا الصحابة وأخذوا عنهم العلم وكثيراً من التفسير.

والظاهر أن تفسير التابعي لا يجب الأخذ به إلا إذا كان أحد نوعين:

الأول: ماله حكم الرفع مما لا مجال للاجتهاد فيه، كأسباب النزول والإِخبار عن المغيبات، شريطة أن لا يكون الراوي ممن يأخذ عن بني إسرائيل، وهذا النوع له حكم المرسل فيقبل بالشروط التي قررها أهل العلم لقبول المرسل، وهي: أن يصح سنده إلى التابعي، وأن يكون التابعي من أئمة التفسير الآخذين عن الصحابة، وأن يعتضد مرسله بمرسل صحيح آخر**([[75]](#footnote-75))**.

الثاني: ما أجمعوا عليه، وهو حجة بلا خلاف، قال شيخ الإِسلام ابن تيمية: (وقال شعبة بن الحجاج وغيره: أقوال التابعين في الفروع ليست حجة، فكيف تكون حجة في التفسير، يعني: أنها لا تكون حجة على غيرهم ممن خالفهم، هذا صحيح، أما إذا اجتمعوا عليه فلا يرتاب في كونه حجة)**([[76]](#footnote-76))**.

ولهذه المكانة الجليلة لتفاسير الصحابة والتابعين فقد اعتنى الحافظ عناية عظيمة بتفاسيرهم، وأكثر من النقل عنهم، وفتح الباري مليء جداً بذلك، ولكن لأنه اُلتزِمَ في منهج البحث في هذه الرسالة أن لا يذكر من الأقوال إلا ما تعقبه الحافظ بتأييد أو اعتراض.. فإن ذلك قليل جداً أقوال الصحابة والتابعين في التفسير فيها، ومع ذلك فإنها كثيرة، وجل من يروي عنهم من الصحابة والتابعين: ابن عباس ومجاهد وقتادة وعكرمة والسدي.

وقد سلك في إيراد أقوالهم صوراً مختلفة من أبرزها:

أولاً: أنه في أحيان يذكر السند أو جزءاً منه، والغالب أن لا يذكره، ومن الأمثلة:

1- قوله: (قال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله: ((وَقُولُوا حِطَّةٌ)) [البقرة:58] قال الحسن:

أي: احطط عنا خطايانا)**([[77]](#footnote-77))**.

2- قوله: (وأخرج البخاري في: الأدب المفرد من طريق (عمرو بن شعيب عن سالم مولى ابن [عمرو] قال: كان ابن [عمرو] يزيد إذا رد السلام...)**([[78]](#footnote-78))**.

3- قوله: (... وصح عن ابن عباس وجماعة من التابعين نحو ذلك في تأويل الآية)**([[79]](#footnote-79))**.

4- قوله: (قوله: (مُصَلَّى) أي: قبلة، قاله الحسن البصري وغيره، وبه يتم الاستدلال، وقال مجاهد: أي: مدعى يدعى عنده...)**([[80]](#footnote-80))**.

ثانياً: أنه قد يذكر قول كل واحد منهم على حدة، وقد يذكر قولاً وينسبه إلى أكثر من واحد منهم، وذلك باعتبار الاتفاق على المعنى، ومن الأمثلة:

1- قوله: (... فعن الحسن البصري وقتادة: (اصْبِرُوا) على طاعة الله، (وَصَابِرُوا) أعداء الله في الجهاد، (وَرَابِطُوا) في سبيل الله.

وعن محمد بن كعب القرظي: (اصْبِرُوا) على الطاعة، (وَصابِرُوا) لانتظار الوعد، (وَرَابِطُوا) العدو، (وَاتَّقُوا اللَّهَ) فيما بينكم.

وعن زيد بن أسلم: (اصْبِرُوا) على الجهاد، (وَصابِرُوا) العدو، (وَرَابِطُوا) الخيل)**([[81]](#footnote-81))**.

2- قوله: ((وقال بعضهم: الحبوب التي تؤكل كلها فوم)، هذا حكاه الفراء في معاني القرآن عن عطاء وقتادة قال: الفوم كل حب يختبز، وأخرج ابن جرير وابن أبي حاتم من طرق عن ابن عباس ومجاهد وغيرهما: أن الفوم الحنظة، وحكى ابن جرير أن في قراءة ابن مسعود الثوم بالمثلثة، وبه فسره سعيد بن جبير وغيره...)**([[82]](#footnote-82))**.

ثالثاً: أنه في أحيان كثيرة يعزو الأقوال إلى المصادر التي نقل عنها، وفي أحيان كثيرة لا يعزو، ومن الأمثلة:

أ- قوله: (وقد روى ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله: ((نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا)) [البقرة:106] أي: في المنفعة والرفق والرفعة)**([[83]](#footnote-83))**.

2- قوله: (...((فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ)) [البقرة:260]: أي: قطعهن) ثبت هذا لأبي ذر وحده، وقد أخرجه ابن أبي حاتم من وجهين عن ابن عباس، ومن طريق جماعة من التابعين، ومن وجه آخر عن ابن عباس قال: (فَصُرهُنَّ) أي: أوثقهن ثم اذبحهن)**([[84]](#footnote-84))**.

3- قوله: (وأما الثاني: فذكره في تفسير قوله تعالى: ((مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ)) [المائدة:3] وقد فسره قتادة بالمتعدي...)**([[85]](#footnote-85))**.

رابعاً: أنه أحياناً يحكم على الأقوال بالصحة أو الضعف، وفي الأغلب لا يحكم، ومن الأمثلة:

1- قوله: (قوله: (وقال أبو العالية: ((فَتَلَقَّى آدَمُ)) [البقرة:37] هو قوله تعالى: ((رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا)) [الأعراف:23] وصله الطبري بإسناد حسن...)**([[86]](#footnote-86))**.

2- قوله -عند قوله -عز وجل-: ((وَرَبَائِبُكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ)) [النساء:23]-: (... وقد دفع بعض المتأخرين هذا الأثر، وادعى نفي ثبوته بأن إبراهيم بن عبيد لا يعرف، وهو عجيب، فإن الأثر المذكور عند ابن أبي حاتم في تفسيره من طريق إبراهيم بن عبيد بن رفاعة، وإبراهيم ثقة تابعي معروف، وأبوه وجده صحابيان، والأثر صحيح عن علي، وكذا صح عن عمر أنه أفتى من سأله إذ تزوج بنت رجل كانت تحته جدتها ولم تكن البنت في حجره، أخرجه أبو عبيد)**([[87]](#footnote-87))**.

3- قوله: ((فَلا تَعْضُلُوهُنَّ)) [البقرة:232] أي: لا تقهروهن، قاله ابن عباس...)**([[88]](#footnote-88))**.

4- قوله: في قراءة أبي بن كعب (لَا تَقُولُوا رَاعُونَا) (... وقد فسرها مجاهد: لا تقولوا اسمع منا ونسمع منك)**([[89]](#footnote-89))**.

خامساً: أنه إلى جانب إيراده روايات صحيحة عن الصحابة والتابعين، فإنه يورد روايات ضعيفة منبهاً على الضعف في أحيان دون أخرى، ومن الأمثلة:

1- قوله: (وعن النخعي: الحرم كله، وكذا رواه الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس)**([[90]](#footnote-90))**.

2- قوله: (وخالفهم محمد بن كعب القرظي فقال: كان الرجل إذا اعتكف لم يدخل منزله من باب البيت فنزلت، أخرجه ابن أبي حاتم بإسناد ضعيف)**([[91]](#footnote-91))**.

3- قوله: (ووصله الحاكم في الإِكليل عن ابن عباس، لكن في إسناده الواقدي)**([[92]](#footnote-92))**.

4- قوله: (... وصله الطبري من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس في قوله: ((وَاللَّهُ أَرْكَسَهُمْ بِمَا كَسَبُوا)) [النساء:88] قال: بددهم)**([[93]](#footnote-93))**.

5- قوله: (... فأخرج الطبري وسعيد بن منصور من طريق خصيف عن مجاهد عن ابن عباس: أن المراد بالأشياء: البحيرة والوصيلة والسائبة والحام)**([[94]](#footnote-94))**.

6- قوله: (قلت: وهذا الذي قاله محتمل، وكذا ما أخرج ابن أبي حاتم من طريق عطية قال: نهوا أن يسألوا مثل ما سأل النصارى من المائدة فأصبحوا بها كافرين)**([[95]](#footnote-95))**.

سادساً: أنه يتعقب الروايات التي يوردها عن الصحابة والتابعين بتأييد أو اعتراض، ومن الأمثلة:

1- قوله: (قوله: (مُصَلَّى) أي: قبلة، قاله الحسن البصري وغيره، وبه يتم الاستدلال. وقال مجاهد: أي: مدعى يدعى عنده، ولا يصح حمله على مكان الصلاة؛ لأنه لا يصلي فيه بل عنده، ويترجح قول الحسن بأنه جار على المعنى الشرعي)**([[96]](#footnote-96))**.

2- قوله: (... وقد وقع عند النسائي من طريق ابن أبي نجيح عن عمرو بن دينار: يطوقونه: يكلفونه، وهو تفسير حسن، أي يكلفون إطاقته)**([[97]](#footnote-97))**.

3- قوله: (قوله: (الأَكْمَهَ) من يولد أعمى، وقال مجاهد: الذي يبصر بالنهار لا بالليل، وهو انتقال من تفسير الأعشى إلى تفسير الأكمه، والكمه العمى)**([[98]](#footnote-98))**.

4- قوله: (... ومن طريق عبد الرحمن بن زيد بن أسلم قال: النِحلة في كلام العرب الواجب، قال: ليس ينبغي لأحد أن ينكح إلا بصداق، كذا قال، والنحلة في كلام العرب: العطية، لا كما قال ابن زيد)**([[99]](#footnote-99))**.

سابعاً: أنه يوجه أقوال الصحابة والتابعين التي يرى أنها لا تستقيم مع ظاهر النص، ويبحث لها عن مخارج صحيحة، أو التي يرى أنها تستقيم مع قراءة دون أخرى، ومن الأمثلة:

1- قوله: (قال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله: (وَقُولُوا حِطَّة) قال الحسن: أي: احطط عنا خطايانا، وهذا يليق بقراءة من قرأ (حِطَّة) بالنصب)**([[100]](#footnote-100))**.

2- قوله: (... وروى سعيد بن منصور عن أبي مجلز قال: خطوات الشيطان: النذور في المعاصي، كذا قال، واللفظ أعم من ذلك، فمَنْ في كلامه مقدرة)**([[101]](#footnote-101))**.

3- قوله: (...ومن طريق قتادة قال: أهلكهم، وهو تفسير باللازم؛ لأن الرِّكس: الرجوع، فكأنه ردهم إلى حكمهم الأول)**([[102]](#footnote-102))**.

ثامناً: أنه قد يذكر أفوالهم دون أن بنسبها إليهم، ومن الأمثلة:

1- قوله: (... وقال بعضهم: الصيِّب: السحاب، ولعله أطلق ذلك مجازاً)**([[103]](#footnote-103))**.

وهو تفسير الضحاك، كما في تفسير ابن أبي حاتم**([[104]](#footnote-104))**.

2- قوله: (... مقام إبراهيم: هو الحجر الذي قام عليه حين رفع بناء البيت، وقيل: بل هو الذي وضعته زوج إسماعيل لإِبراهيم، حيث غسلت رأسه وهو راكب)**([[105]](#footnote-105))**.

والأول قول ابن عباس كما في البخاري**([[106]](#footnote-106))**، وقول جابر وقتادة وابن جبير كما في زاد المسير لابن الجوزي**([[107]](#footnote-107))**، والبحر المحيط لأبي حيان**([[108]](#footnote-108))**.

والثاني قول السدي كما في جامع البيان للطبري**([[109]](#footnote-109))**، والحسن وقتادة والربيع كما في مفاتيح الغيب للرازي**([[110]](#footnote-110))**.

3- قوله: (وقيل: المراد بالخير المال الكثير، فلا تشرع لمن له مال قليل)**([[111]](#footnote-111))**. وهو قول علي وعائشة وابن عباس وطاووس وقتادة والحسن في آخرين، كما في جامع البيان للطبري**([[112]](#footnote-112))**، والبحر المحيط لأبي حيان**([[113]](#footnote-113))**.

المبحث الرابع  
**تفسير القرآن باللغة**

نزل القرآن الكريم كما قال تعالى: ((بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ)) [الشعراء:195] فكانت لذلك قواعد العربية طريقاً لفهم معانيه، وبدون ذلك يقع الغلط وسوء الفهم، ومن (أراد تفهمه فمن جهة لسان العرب يفهم، ولا سبيل إلى تطلب فهمه من غير هذه الجهة)**([[114]](#footnote-114))**، كما عليه أن يتعرف على (عادات العرب في أقوالها وأفعالها ومجاري أحوالها حال التنزيل)**([[115]](#footnote-115))** حتى لا يقع في حمل ألفاظه على اصطلاح حادث**([[116]](#footnote-116))**، و(كل معنى مستنبط من القرآن غير جار على اللسان العربي، فليس من علوم القرآن في شيء، لا مما يستفاد منه، ولا مما يستفاد به)**([[117]](#footnote-117))**.

ولقد كانت للحافظ -رحمه الله- معرفة واسعة بعلوم اللغة، ويكفيه أن من أبرز شيوخه فيها إمام عصره في العربية غير مدافع الفيروزآبادي صاحب القاموس، وشمس الدين الغماري أحد كبار علماء مصر في العربية في عصره**([[118]](#footnote-118))**.

ولم تقتصر صلته بأئمة اللغة على شيوخ عصره فيها، بل تجاوز ذلك إلى أئمتها المتقدمين حيث اطلع على مصنفاتهم، وأكثر من النقل عنهم، ولعل من أبرز الأمثلة الدالة على ذلك:

1- قوله: (... ومن الشاذ ما روي عن المبرد وثعلب أن الرحمن عبراني والرحيم عربي، وقد ضعفه ابن الأنباري والزجاج وغيرهما)**([[119]](#footnote-119))**.

2- قوله: (قوله: (وَيْلٌ) هي كلمة تقال لمن وقع في هلكة يستحقها، وقال سيبويه: ويح كلمة زجر لمن أشرف على هلكة، وويل لمن وقع فيها)**([[120]](#footnote-120))**.

3- قوله: (قلت: ونقل أبو علي الفارسي: أنهما بمعنى واحد، وعن الفراء: الضم مشترك، والكسر القطع فقط)**([[121]](#footnote-121))**.

4- قوله: (قال ابن قتيبة: أصل الرباط أن يربط هؤلاء خيلهم وهؤلاء خيلهم)**([[122]](#footnote-122))**.

5- قوله: (نعم حكى السيرافي في جواز التعجب بالرباعي، وحكى غيره: أن أقسط من الأضداد، والله أعلم)**([[123]](#footnote-123))**.

6- قوله: (وأنكر الأصمعي قول من زعم أن الكعب في ظهر القدم)**([[124]](#footnote-124))**.

7- قوله: (... ولهذا قال أبو إسحاق الزجاج: هذا الموضع أصعب ما في القرآن إعراباً، قال الشهاب السمين: ولقد صدق والله فيما قال، ثم بسط القول في ذلك، وختمه بأن قال: وقد جمع الزمخشري ما قلته بأوجز عبارة فقال: فذكر ما تقدم، -فلذلك اقتصرت عليه-)**([[125]](#footnote-125))**.

8- قوله: (ويوضحه كلام أبي عبيدة، فإنه قال في قوله: ((وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ)) [الأنعام:75] أي: ملك السموات، خرج مخرج قوله في المثل: رهبوت خير من رحموت، أي: رهبة خير من رحمة، انتهى)**([[126]](#footnote-126))**.

ولعل من أوضح ما يدل على تضلع الحافظ من العربية وإتقانه لفنونها تعقبه لبعض أقوال أهل العلم من جهة اللغة والنحو والصرف والبلاغة، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

أ- قوله: (قوله: (الأكمه) من يولد أعمى، وقال مجاهد: الذي يبصر بالنهار لا بالليل، وهو انتقال من تفسير الأعشى إلى تفسير الأكمه، والكمه العمى)**([[127]](#footnote-127))**.

2- قوله: (... ومن طريق عبد الرحمن بن زيد بن أسلم قال: النحلة في كلام العرب الواجب، قال ليس ينبغي لأحد أن ينكح إلا بصداق، كذا قال، والنحلة في كلام العرب: العطية، لا كما قال ابن زيد)**([[128]](#footnote-128))**.

3- قوله: (... وانتصب (أَيَّامَاً) بفعل مقدر يدل عليه سياق الكلام كصوموا أو صاموا، وللزمخشري في إعرابه كلام متعقب ليس هذا موضعه)**([[129]](#footnote-129))**.

4- قوله: (وأما تعقب ابن التين قول الفراء جعل (مَا) لمن يعقل وهو بعيد، فالجواب: أنه ليس ببعيد فيمن أبهم أمره، ومنه: ((إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا...)) [آل عمران:35]**([[130]](#footnote-130))**

5- قوله: (قال ابن التين: الأحسن عند النحاة أن لا يعطف على الضمير المرفوع إلا بعد تأكيده، حتى قال بعضهم: إنه قبيح، ولكن يرد عليهم قوله تعالى: ((مَا أَشْرَكْنَا وَلا آبَاؤُنَا)) [الأنعام:148] وأجيب بأنه قد وقع الحائل وهو قوله: (وَلاَ)، وتعقب بأن العطف قد حصل قبل لا... والتعقيب مردود فإنه وجد فاصل في الجملة)**([[131]](#footnote-131))**.

6- قوله: (... والربا مقصور، وحكي مده وهو شاذ...)**([[132]](#footnote-132))**.

7- قوله: (في قوله تعالى: ((وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ)) [البقرة:93]... وهو من مجاز الحذف، أي: أشربوا في قلوبهم حب العجل، ومن قال: إن العجل أحرق ثم ذري في الماء فشربوه فلم يعرف كلام العرب؛ لأنها لا تقول في الماء أشرب فلان في قلبه)**([[133]](#footnote-133))**.

ولقد كان لتلك المعرفة وذلك الاطلاع أثر ظاهر في تفسيره للقرآن في الفتح -في الجزء المدروس-، ويمكن إبراز هذا الأثر من خلال ما يلي:

أولاً: إيراده لمسائل من علم اللغة:

أورد الحافظ -رحمه الله- العديد من المسائل من علم اللغة، ولعل من أبرز ذلك:

\* شرحه للغريب، وبيانه لمعاني المفردات، وذلك كثير جداً، ومن الأمثلة:

أ- قوله: (قوله: ((وَلا يَئُودُهُ)) [البقرة:255] أي: ولا يثقله، يقال: آده يؤوده إذا أثقله)**([[134]](#footnote-134))**.

ب- قوله: (والأرحام جمع رحم، وذوو الرحم: الأقارب، يطلق على كل من يجمع بينه وبين الآخر نسب)**([[135]](#footnote-135))**.

جـ- قوله: (وقد وقع التفريق بين الإِنصات والاستماع في قوله تعالى: ((وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنصِتُوا)) [الأعراف:204] ومعناهما مختلف، فالإنصات هو السكوت، وهو يحصل ممن يستمع وممن لا يستمع كأن يكون مفكراً في أمر آخر، وكذلك الاستماع قد يكون مع السكوت وقد يكون النطق بكلام آخر لا يشتغل الناطق به عن فهم ما يقول الذي يستمع منه)**([[136]](#footnote-136))**.

د- قوله: (قوله: ((فَيَرْكُمَهُ جَمِيعًا)) [الأنفال:37] أي: يجمعه، والركام جعل الشيء بعضه فوق بعض)**([[137]](#footnote-137))**.

\* بيانه لأصول معاني بعض الكلمات، وهو كثير، ومن الأمثلة:

أ- قوله: (... قوله تعالى: ((سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّاهُمْ عَنْ قِبْلَتِهِمُ)) [البقرة:142] الآية... والسفهاء: جمع سفيه، وهو خفيف العقل، وأصله من قولهم: ثوب سفيه، أي: خفيف النسج...)**([[138]](#footnote-138))**.

ب- قوله: (... والمراد أن معنى قوله: ((زُحْزِحَ)) [آل عمران:185] في هذه الآية ((فَمَنْ زُحْزِحَ)) [آل عمران:185]: بوعد وأصل الزحزحة: الإِزالة، ومن أزيل عن الشيء فقد بوعد منه)**([[139]](#footnote-139))**.

\* بيانه لمعاني الحروف واستعمالاتها، ومن الأمثلة:

أ- قوله: (الرابع: أن الكاف للتعليل كما في قوله... وفي قولهتعالى: ((وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ)) [البقرة:198]**([[140]](#footnote-140))**.

ب- قوله: ((لَأَعْنَتَكُمْ)) [البقرة:220]... (أَعْنَتَكُمْ) فعل ماض من العَنَت بفتح المهملة والنون بعدها مثناة، والهمزة للتعدية، أي: أوقعكم في العنت)**([[141]](#footnote-141))**.

جـ- قوله: (وأجمعوا على أن اللام في قوله تعالى: (لِلَّهِ) للتبرك إلا ما جاء عن أبي العالية...)**([[142]](#footnote-142))**.

\* بيانه المراد حين يتردد المعنى بين اللغة والحرف والاصطلاح، ومن الأمثلة:

أ- قوله: (وقوله: (يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ) بلفظ المذكر إلا أن العرف عممه فأدخل فيه النساء)**([[143]](#footnote-143))**.

ب- قوله: (... قول الله تعالى: ((وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ)) [البقرة:164]... الدابة ما دب من الحيوان، واستثنى بعضهم الطير لقوله تعالى: ((وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ)) [الأنعام:38]، والأول أشهر لقوله تعالى: ((مَا مِنْ دَابَّةٍ إِلَّا هُوَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا)) [هود:56]، وعرفاً: ذوات الأربع وقيل: يختص بالفرس، وقيل: بالحمار، والمراد هنا المعنى اللغوي)**([[144]](#footnote-144))**.

جـ- قوله: (فتعين حمل المراجعة في الحديث على معناها اللغوي، والمراد: رجوعها إلى عصمته، ومنه قوله تعالى: ((فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا)) [البقرة:230] مع إنها في المطلِّق ثلاثاً)**([[145]](#footnote-145))**.

د- قوله: (قوله تعالى: ((حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ)) [النساء:23] أي: وطؤهن... فعرف الاستعمال يدل على تعيين المحذوف)**([[146]](#footnote-146))**.

\* إيراده لبعض ما قيل بأنه من المُعَرَّب في اللغة، ومناقشته لبعض ذلك، ومن الأمثلة:

أ- قوله: (... ومن الشاذ ما روي عن المبرد وثعلب أن الرحمن عبراني والرحيم عربي، وقد ضعفه ابن الأنباري والزجاج وغيرهما، وقد وجد في اللسان العبراني لكن بالخاء المعجمة، والله أعلم)**([[147]](#footnote-147))**.

ب- قوله: (قال ابن التين: صُرهن بضم الصاد معناها: ضُمَّهن، وبكسرها: قَطِّعهن... وذكر صاحب (المغرب) أن هذه اللفظة بالسريانية، وقيل: بالنبطية، لكن المنقول أولاً يدل على أنها بالعربية، والعلم عند الله تعالى)**([[148]](#footnote-148))**.

جـ- قوله: (وقرأ الجمهور ملكوت بفتح اللام، وقرأ أبو السماك بسكونها، وروى عبد بن حميد والطبري عن عكرمة، قال: ((مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ)) [الأنعام:75] ملك السموات والأرض، وهي بالنبطية: (ملكوثا) أي: بسكون اللام والمثلثة وزيادة ألف، وعلى هذا فيحتمل أن تكون الكلمة معربة، والأولى ما تقدم، وأنها مشتقة من ملك، كما ورد مثله في رهبوت وجبروت)**([[149]](#footnote-149))**.

\* أنه أحياناً ينسب اللغة إلى القبيلة التي عرفت بها، ومن الأمثلة قوله:

(قرأ الجمهور: ((قِنْوَانٌ)) [الأنعام:99] بكسر القاف، وقرأ الأعمش والأعرج -وهي رواية عن أبي عمرو- بضمها، وهي لغة قيس...)**([[150]](#footnote-150))**.

\* بيانه مدى شهرة أو قلة استعمال بعض الألفاظ، ومن الأمثلة:

أ- قوله: (و (تَتْلُوا) لفظه مضارع لكن هو واقع موقع الماضي، وهو استعمال شائع**([[151]](#footnote-151))**.

ب- قوله: ((شَرَوْا)) [البقرة:102] أي: باعوا، والشراء والبيع واحد لكنه غلب من جهة معطي الثمن كما غلب البيع من جهة صاحب السلعة)**([[152]](#footnote-152))**.

جـ- قوله: ((وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ)) [الأنعام:59] المفاتح: جمع مِفْتَح بكسر الميم: الآلة التي يفتح بها، مثل: منجل ومناجل، وهي لغة قليلة في الآلة، والمشهور مفتاح بإثبات الألف وجمعه: مفاتيح، بإثبات الياء...)**([[153]](#footnote-153))**.

د- قوله: (...((وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ)) [الأعراف:31] والإِسراف: مجاوزة الحد في كل فعل أو قول، وهو في الإِنفاق أشهر، وقد قال الله تعالى-: ((قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ)) [الزمر:53] وقال تعالى: ((فَلا يُسْرِفْ فِي الْقَتْلِ)) [الإسراء:33]**([[154]](#footnote-154))**.

ثانياً: إيراده لمسائل نحوية وصرفية وبلاغية وأدبية:

أورد الحافظ -رحمه الله- العديد من مسائل علوم النحو والصرف والبلاغة والأدب، ولعل من أبرز ذلك:

\* إيراده وجوه الإِعراب والمسائل النحوية، ومن الأمثلة:

أ- قوله: (وقوله: ((وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ)) [البقرة:102] ما نافية جزماً، وقوله: ((وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا)) [البقرة:102] هذه الواو عاطفة لجملة الاستدراك على ما قبلها، وقوله: ((يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ)) [البقرة:102] الناس مفعول أول، والسحر مفعول ثان، والجملة حال من فاعل (كَفَرُوا) أي: كفروا معلمين، وقيل: هي بدل من كفروا، وقيل: استئنافية وهذا على إعادة ضمير (يُعَلِّمُونَ) على الشياطين، ويحتمل عوده على الذين اتبعوا فيكون حالاً من فاعل (اتَّبَعُوا) أو استئنافاً)**([[155]](#footnote-155))**.

ب- قوله (... هذا حاصل ما ذكره المعربون، وذكروا غير ذلك مما ظاهره التكلف،

وأوضح من ذلك أن الذي يضاف إليه (كُلٍّ) هو ما تقدم في الآية التي قبلها وهو قوله: ((لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبْنَ)) [النساء:32] ثم قال: (وَلِكُلٍّ) أي: من الرجال والنساء (جَعَلْنَا) أي: قدرنا نصيباً، أي: ميراثاً ((مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالأَقْرَبُونَ وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ)) [النساء:33] أي: بالحلف أو الموالاة أو المؤاخاة ((فَآتُوهُمْ نَصِيبَهُمْ)) [النساء:33] خطاب لمن يتولى ذلك، أي: من ولي على ميراث أحد فليعط لكل من يرثه نصيبه، وعلى هذا المعنى المتضح ينبغي أن يقع الإعراب، ويترك ما عاده من التعسف)**([[156]](#footnote-156))**.

جـ- قوله: (ويلزم عليه الفصل بين الموصوف وصفته، وقد سمع كثيراً، وفي القرآن: ((قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ)) [الأنعام:14] فإن فاطر صفة الله اتفاقاً)**([[157]](#footnote-157))**.

\* بيانه لاشتقاق بعض الكلمات، ومن الأمثلة:

أ- قوله: (... قول الله تعالى: ((وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ)) [البقرة:204] الألد: الشديد اللَّدَد، أي: الجدال، مشتق من اللُدَيْدَين، وهما صفحتا العنق، والمعنى: أنه من أي جانب أخذ في الخصومة قوي)**([[158]](#footnote-158))**

ب- قوله: (وقوله: (يَستَفتُونَكَ) أي: يطلبون الفتيا أو الفتوى، وهما بمعنى واحد، أي: جواب السؤال عن الحادثة التي تشكل على السائل، وهي مشتقة من الفَتِيّ، ومنه الفتى وهو الشاب القوي)**([[159]](#footnote-159))**.

\* بيانه للتعبيرات والتفسيرات المجازية، ومن الأمثلة:

أ- قوله: (وقال بعضهم: الصيب: السحاب، ولعله أطلق ذلك مجازاً)**([[160]](#footnote-160))**.

ب- قوله: (... فدل على أن المراد مجاز القيام، وهو المواظبة ونحوها، ومنه قوله تعالى: ((إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا)) [آل عمران:75]**([[161]](#footnote-161))**.

جـ- قوله: (قال قتادة: الريح: الحرب) وهذا وصله عبد الرزاق في تفسيره عن معمر عن بهذا نحوه، وهو تفسير مجازي؛ فالمراد بالريح: القوة في الحرب)**([[162]](#footnote-162))**.

\* تنبيهه على بعض الأساليب اللغوية الواردة في القرآن، ومن الأمثلة:

أ- قوله: (... قول الله تعالى: ((وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ)) [البقرة:228]... والمراد بالمطلقات هنا: ذوات الحيض، كما دلت عليه آية سورة الطلاق المذكورة قبل، د بالتربص: الانتظار، وهو خبر بمعنى الأمر)**([[163]](#footnote-163))**.

ب- قوله: (وقد سمع الخبر عن الجمع بالواحد... ومنه (أولِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ)**([[164]](#footnote-164))**.

\* إيراده لفنون بلاغية كالتضمين والمشاكلة، ومن الأمثلة:

أ- قوله: (... ويحتمل أن يكون ضمن خلا معنى ذهب، وعلى طريقة الكوفيين بأن حروف الجر تتناوب فـ(إلى) بمعنى الباء أو بمعنى مع)**([[165]](#footnote-165))**.

ب- قوله: (وقوله -سبحانه-: ((فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ)) [البقرة:59] التقدير:

فبدل الذين ظلموا بالذي قيل لهم، ويحتمل أن يكون ضمن (بدل) معنى قال...)**([[166]](#footnote-166))**.

جـ- قوله: (... وكأن لفظ صبغة ورد بطريق المشاكلة؛ لأن النصارى كانوا يغمسون من ولد منهم في ماء المعمودية، ويزعمون أنهم يطهرونهم بذلك، فقيل للمسلمين: الزموا صبغة الله، فإنها أطهر)**([[167]](#footnote-167))**.

\* ذكره للشعر نادراً:

على أنه لا يورده ابتداء، وإنما من خلال إيراده أقوال الآخرين وحججهم، ومن الأمثلة:

أ- قوله: (وهذه القراءة تضعف تأويل من زعم أن (لا) محذوفة من القراءة المشهورة، وأن المعنى: وعلى الذين لا يطيقونه فدية، وأنه كقول الشاعر:

فقلت يمين الله أبرح قاعداً

أي: لا أبرح قاعداً، ورد بدلالة القسم على النفي بخلاف الآية)**([[168]](#footnote-168))**.

ب- قوله: (ويقال: إن مريم بلسان العرب من تكثر من زيارة الرجال من النساء، كالزير وهو من يكثر زيارة النساء، واستشهد من زعم هذا بقول رؤبة:

قلت لزير لم تصله مريمه

حكاه أبو حيان في تفسير سورة البقرة، وفيه نظر)**([[169]](#footnote-169))**.

جـ- قوله: (قال الر اغب: وأكثر ما يستعمل فيمن يصاحب غيره بشهوة، وأما قول الشاعر:

خدين المعالي

فهو استعارة، قلت: والنكتة فيه أنه جعله يشتهي معالي الأمور كما يشتهي غيره الصورة الجميلة فجعله خديناً لها)**([[170]](#footnote-170))**.

المبحث الخامس  
**منهجه في تفسير آيات العقائد**

سبق في الترجمة**([[171]](#footnote-171))** بيان أن الحافظ -رحمه الله- كان يرى صواب منهج السلف ومنهج الأشاعرة في أبواب العقيدة، ومع أن كلامه -في الجزء المدروس- لا يعطي تصوراً كاملاً عن منهجه في العقيدة، فإن فيه بعض المسائل التي وافق فيها السلف، وبعض المسائل التي وافق فيها الأشاعرة، كما أن فيه ردوداً قيمة على المخالفين في بعض المسائل العقدية، وبيان ذلك كالتالي:

أولاً: أبرز المسائل التي وافق فيها منهج السلف:

وافق الحافظ -رحمه الله- السلف في العديد من المسائل العقدية، ومن أبرزها:

\* قوله بدخول الأعمال في مسمى الإِيمان، إذ قال: (والجامع بين الآية والحديث: أن الأعمال مع انضمامها إلى التصديق داخلة في مسمى البر، كما هي داخلة في مسمى الإيمان)**([[172]](#footnote-172))**.

\* تقريره بأن الإِسلام والإِيمان إذا ذكر كل منهما على حدة تضمن أحدهما الآخر، وفي ذلك يقول: (... أن الإِسلام يطلق ويراد به الحقيقة الشرعية، وهو الذي يرادف الإِيمان وينفع عند الله، وعليه قوله تعالى: ((إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الإِسْلامُ)) [آل عمران:19]، ويقول: (... وقد قال الله تعالى: ((إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الإِسْلامُ)) [آل عمران:19] والإِسلام حيث أطلق مفرداً دخل فيه الإيمان)**([[173]](#footnote-173))**.

\* قوله بعدم وجوب النظر والاستدلال على من اطمأنت نفسه، وانشرح صدره للإِسلام من أول وهلة، وصحة إيمان من كانت هذه حاله؛ نظراً لكون العباد مفطورين على معرفة الله -عز وجل- إذ يقول: (... وأما من استقرت نفسه إلى تصديق الرسول صلى الله عليه وسلم، ولم تنازعه نفسه إلى طلب دليل توفيقاً من الله وتيسيراً، فهم الذين قال الله في حقهم... وقال: ((فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلإِسْلامِ)) [الأنعام:125] الآية، وليس هؤلاء مقلدين لآبائهم ولا لرؤسائهم؛ لأنهم لو كفر آباؤهم أو رؤساؤهم لم يتابعوهم، بل يجدون النفرة عن كل من سمعوا عنه ما يخالف الشريعة)**([[174]](#footnote-174))**.

\* تقريره بأن الله -عز وجل- خالق لأفعال العباد، إذ يقول: (... ويستفاد منهما أن أعراض القلوب من إرادة وغيرها تقع بخلق الله تعالى)**([[175]](#footnote-175))**. ويقول: (والجواب: أن أهل السنة تمسكوا بأصل قامت عليه البراهين، وهو أن الله خالق كل مخلوق، ويستحيل أن يخلق المخلوق شيئاً)**([[176]](#footnote-176))**.

\* قوله بعدم وجوب شيء على الله تعالى، إلا ما أوجبه الله على نفسه، إذ يقول: (وقالوا في قوله تعالى: ((تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ)) [آل عمران:26] أي: يعطي من اقتضته الحكمة الملك، يريدون أن الحكمة تقتضي رعاية المصلحة، ويدَّعون وجوب ذلك على الله -تعالى الله عن قولهم-، وظاهر الآية: أن يعطي الملك من يشاء سواء كان متصفاً بصفات من يصلح للملك أم لا من غير رعاية استحقاق ولا وجوب ولا أصلح...)**([[177]](#footnote-177))**.

\* إثباته لرؤية المؤمنين ربهم في الآخرة، وعدم رؤية الكافرين له، إذ يقول: (... ولولا وجود الأخبار بثبوت الرؤية ما ساغ العدول عن الظاهر، ثم قال القرطبي: الأبصار في الآية جمع محلى بالألف واللام فيقبل التخصيص، وقد ثبت دليل ذلك سمعاً في قوله تعالى: ((كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ)) [المطففين:15] فيكون المراد الكفار بدليل قوله تعالى في الآية الأخرى: ((وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ \* إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ)) [القيامة:22-23] قال: وإذا جازت في الآخرة جازت في الدنيا لتساوي الوقعتين بالنسبة إلى المرئي، انتهى، وهذا استدلال جيد)**([[178]](#footnote-178))**.

ويقول: (وتواترت الأخبار النبوية بوقوع هذه الرؤية للمؤمنين وبإكرامهم بها في الجنة، ولا استحالة فيها فوجب الإِيمان بها، وبالله التوفيق)**([[179]](#footnote-179))**.

\* إثباته لبعض الصفات، ومن ذلك:

أ- صفة العلم، إذ يقول: (... وأما الآية الثالثة فمن الحجج البينة في إثبات العلم لله... وقال المعتزلي أيضاً: (أنزَلَهُ بِعِلمِهِ) وهو عالم فأوَّل علمه بعالم فراراً من إثبات العلم له تصريح الآية به، وقد قال تعالى: ((وَلا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ)) [البقرة:255]**([[180]](#footnote-180))**.

ب- صفة الإِرادة، إذ يقول: (... والجواب: أن أهل السنة تمسكوا بأصل قامت عليه البراهين، وهو أن الله خالق كل مخلوق، ويستحيل أن يخلق المخلوق شيئاً، والإِرادة شرط في الخلق، ويستحيل ثبوت المشروط بدون شرطه...)**([[181]](#footnote-181))**.

جـ- صفة الكلام، إذ يقول: (وأما قوله تعالى: ((أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ)) [الأعراف:54] فسيأتي في آخر كتاب التوحيد احتجاج ابن عيينة وغيره به على أن القرآن غير مخلوق؛ لأن المراد بالأمر قوله تعالى (كُن)، وقد عطف على الخلق، والعطف يقتضي المغايرة، و(كُن) من كلامه، فصح الاستدلال، ووهم من ظن أن المراد به في هذه الآية المأمور فهو الذي يوجد بـ(كُن)، و(كُن) صيغة الأمر، وهي من كلام الله، وهو غير مخلوق، والذي يوجد بها هو المخلوق، وأطلق عليه لأنه نشأ عنه.

وسيأتي في باب: (وَاللَّهُ خَلَقَكُم وَمَا تَعملُونَ) ما يتعلق بالأمر الذي هو في هو قوله تعالى: ((أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ)) [الأعراف:54] وأنه بمعنى الطلب الذي هو أحد أنواع الكلام.

وقال الراغب: الأمر لفظ عام للأفعال والأقوال كلها... ويقال: للإِبداع أمر، نحو قوله تعالى: (ألا له الخَلقُ والأمر)... وفي بعض ما قاله نظر، لا سيما في تفسير الأمر في آية الباب بالإِبداع، والمعروف فيه ما نقل عن ابن عيينة)**([[182]](#footnote-182))**.

والملحوظ أن هذه الصفات الثلاث -أي: العلم والإِرادة والكلام- يتفق في إثباتها السلف مع الأشاعرة من حيث العموم على اختلاف بينهم في بعض التفاصيل.

ثانياً: أبرز المسائل التي وافق فيها منهج الأشاعرة:

وافق الحافظ -رحمه الله- الأشاعرة في العديد من المسائل العقدية، ومن أبرزها:

\* جعله الطاعة والمعصية علامة على تقدير الله على العبد الثواب والعقاب، إذ قال: (فمن قدر عليه بالمعصية كان ذلك علامة على أنه قدِّر عليه العقاب، إلا أن يشاء الله أن يغفر له من غير المشركين، ومن قدر عليه بالطاعة كان ذلك علامة على أنه قدر عليه بالثواب)**([[183]](#footnote-183))**.

\* موافقته الأشاعرة في مفهوم الظلم، وكيفية تنزيه الله تعالى عنه، والذين يقولون بأنه: التصرف في ملك الغير، وأنه محال لذاته غير مقدور لله -عز وجل- إذ قال: (... لأن المخلوق لو عاقب من يطيعه من أتباعه عدَّ ظالماً لكونه ليس مالكاً له بالحقيقة، والخالق لو عذب من يطيعه لم يُعَد ظالماً؛ لأن الجميع ملكه فله الأمر كله، يفعل ما يشاء، ولا يسأل عما يفعل)**([[184]](#footnote-184))**.

والصواب: أن الظلم وضع الشيء في غير موضعه، وأن الله قادر عليه، لكنه -سبحانه- تنزه عنه فعلاً وإرادة، وحرمه -سبحانه- على نفسه اختياراً.

\* جعله قوله -عز وجل-: ((اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ)) [الأعراف:54] من المتشابه الذي يفوض أمره إلى الله، إذ قال: (قوله: ((اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ)) [الأعراف:54] هو من المتشابه الذي يفوض علمه إلى الله تعالى)**([[185]](#footnote-185))**.

والصواب: القول بأن الاستواء على العرش ليس من المتشابه الذي استأثر الله بعلم معناه، بل هو معلوم المعنى، ولكنه مجهول الكيف؛ لأن كيفية الذات مجهولة، والعلم بالصفات تابع للعلم بالذات، وعليه فكيفية الاستواء على العرش -لا معناه- هو الذي يفوض علمه إلى الله -عز وجل-، ولا يجوز السؤال عنه.

\* تأويله بعض الصفات، ومن ذلك:

أ- تأويله صفة الرحمة إذ قال: (والرحمة لغة: الرقة والانعطاف، وعلى هذا فوصفه به تعالى مجاز على إنعامه على عباده، وهي صفة فعل لا صفة ذات)**([[186]](#footnote-186))**.

والصواب: إثبات صفة الرحمة لله -عز وجل- من غير تكييف ولا تمثيل ولا تعطيل ولا تأويل، ليس كمثله شيء وهو السميع البصير، والقول بأنها صفة ذاتية فعلية، فهي صفة ذات باعتبار قيامها بالله -عز وجل- واتصافه بها أزلاً، وصفة فعل باعتبار أثرها، وتفضله -سبحانه- وإحسانه إلى عباده.

ب- تأويله لصفة الخلة بالنصرة والمعاونة، أو أنها أطلقت في حق الله -عز وجل- على سبيل المقابلة، إذ قال: (والخليل فعيل بمعنى فاعل، وهو من الخلة بالضم، وهي الصداقة والمحبة التي تخللت القلب فصارت خلاله، وهذا صحيح بالنسبة إلى ما في قلب إبراهيم من حب الله تعالى، وأما إطلاقه في حق الله تعالى فعلى سبيل المقابلة، وقيل: الخلة أصلها الاستصفاء، وسمي بذلك؛ لأنه يوالي ويعادي في الله تعالى، وخله الله له نصره وجعله إماماً)**([[187]](#footnote-187))**.

ثالثاً: الرد على المخالفين:

يتعقب الحافظ المخالفين في بعض المسائل العقدية، ويرد عليهم شبههم منتصراً للحق بأجلى دليل، ومن ذلك:

\* رده على المعتزلة:

تعقب الحافظ المعتزلة في أكثر من مسألة، ورد عليهم باطلهم، ومن الأمثلة:

أ- قوله: (وقالوا في قوله تعالى: ((تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ)) [آل عمران:26] أي: يعطي من اقتضته الحكمة الملك، يريدون أن الحكمة تقتضي رعاية المصلحة، ويدعون وجوب ذلك على الله، -تعالى الله عن قولهم-.

وظاهر الآية: أن يعطي الملك من يشاء سواء كان متصفاً بصفات من يصلح للملك أم لا من غير رعاية استحقاق ولا وجوب ولا أصلح...)**([[188]](#footnote-188))**.

ب- قوله: (... وأما الآية الثالثة فمن الحجج البينة في إثبات العلم لله، وحرفه المعتزلي نصرة لمذهبه فقال: أنزله متلبساً بعلمه الخاص، وهو تأليفه على نظم وأسلوب يعجز عنه كل بليغ وتعقب بأن نظم العبارات ليس هو نفس العلم القديم بل دال عليه، ولا ضرورة تحوج إلى الحمل على غير الحقيقة التي هي الإِخبار عن علم الله الحقيقي وهو من صفات ذاته.

وقال المعتزلي أيضاً: ((أَنزَلَهُ بِعِلْمِهِ)) [النساء:166] وهو عالم فأولَ علمه بعالم فراراً من إثبات العلم له مع تصريح الآية به، وقد قال تعالى: ((وَلا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ)) [البقرة:255]**([[189]](#footnote-189))**.

جـ- قوله: (ومعنى: ((وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ)) [الأنعام:110] نصرفها بما شئنا كما تقدم تقريره، وقال المعتزلي معناه: نطبع عليها فلا يؤمنون، والطبع عندهم الترك، فالمعنى على هذا: نتركهم وما اختاروا لأنفسهم، وليس هذا معنى التقليب في لغة العرب، ولأن الله تمدح بالانفراد بذلك ولا مشاركة له فيه)**([[190]](#footnote-190))**.

د- قوله: (وأما قوله في الأنعام: ((سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلا آبَاؤُنَا)) [الأنعام:148] الآية فقد تمسك بها المعتزلة وقالوا: إن فيها رداً على أهل السنة، والجواب: أن أهل السنة تمسكوا بأصل قامت عليه البراهين، وهو أن الله خالق كل مخلوق، ويستحيل أن يخلق المخلوق شيئاً...)**([[191]](#footnote-191))**.

هـ- قوله: (تعلق بقوله تعالى: ((لَنْ تَرَانِي)) [الأعراف:143] نفاة رؤية الله تعالى مطلقاً من المعتزلة، فقالوا: لن لتأكيد النفي الذي يدل عليه لا، فيكون النفي على التأبيد، وأجاب أهل السنة بأن التعميم في الوقت مختلف فيه، سلمنا، لكن خُص بحالة الدنيا التي وقع فيها الخطاب، وجاز في الآخرة؛ لأن أبصار المؤمنين فيها باقية، فلا استحالة أن يرى الباقي بالباقي، بخلاف حالة الدنيا فإن أبصارهم فيها فانية فلا يرى الباقي بالفاني. وتواترت الأخبار النبوية بوقوع هذه الرؤية للمؤمنين في الآخرة وبإكرامهم بها في الجنة، ولا استحالة فيها فوجب الإِيمان بها، وبالله التوفيق)**([[192]](#footnote-192))**.

\* رده على الخوارج:

رد الحافظ -رحمه الله- على الخوارج في مسألة التكفير بالذنوب فقال: (... خلافاً للخوارج الذين يكفرون بالذنوب، ونص القرآن يرد عليهم، وهو قوله تعالى: ((وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ)) [النساء:48]

فصير ما دون الشرك تحت إمكان المغفرة)**([[193]](#footnote-193))**.

\* رده على ابن حزم وجماعة من المعتزلة:

رد الحافظ -رحمه الله- على ابن حزم وجماعة من المعتزلة الذين يقولون بأن معنى سميع بصير: عليم، وذلك في قوله: (... وقد أفادت الآية... الرد على من زعم أنه سميع بصير بمعنى عليم)**([[194]](#footnote-194))**.

المبحث السادس  
**منهجه في تفسير آيات الأحكام**

سبق في الترجمة ذكر أن الحافظ -رحمه الله- كان شافعي المذهب، وقد كان له -رحمه الله- عناية بإيراد الأحكام وأدلتها والاستدلال لها في الجزء المدروس-، وسأتناول منهجه في ذلك، والطريقة التي سار عليها من خلال النقاط التالية:

أولاً: تعظيمه للنصوص ورجوعه إليها عند الاختلاف:

ومن أقواله الدالة على ذلك:

1- قوله: (وإذا ثبت النص طاح ما دونه)**([[195]](#footnote-195))**.

2- قوله: (والمرجع الاختلاف إلى ما جاء في الكتاب والسنة، كما قالتعالى: ((فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ)) [النساء:59]**([[196]](#footnote-196))**.

ثانياً: نبذه للتعصب المذهبي:

كان الحافظ -رحمه الله- نابذاً ما شاع في عصره من تعصب مذهبي، إذ مع موافقته للمذهب الشافعي في العديد من المسائل إلا أنه خالفه في مسائل، وإليك المثال:

\* مسائل وافق فيها الشافعية:

المسائل التي وافق الشافعية عديدة، منها:

أ- عدم اشتراط الصوم للاعتكاف، وذلك في قوله: (واحتج بعض المالكية، بأن الله تعالى ذكر الاعتكاف أثر الصوم فقال: ((ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ وَلا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ)) [البقرة:187] وتعقب بأنه ليس فيها ما يدل على تلازمهما وإلا لكان لا صوم إلا باعتكاف ولا قائل به)**([[197]](#footnote-197))**.

ب- عدم جواز الأكل من الصيد الذي أكل منه الجارح، وذلك في قوله: (فإذا شككنا في السبب المبيح رجعنا إلى الأصل وظاهر القرآن أيضاً، وهو قوله تعالى: ((فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ)) [المائدة:4] فإن مقتضاها أن الذي يمسكه من غير إرسال لا يباح، ويتقوى أيضاً بالشاهد من حديث ابن عباس عند أحمد: "إذا أرسلت الكلب فأكل الصيد فلا تأكل فإنما أمسك على نفسه، وإذا أرسلته فقتل، ولم يأكل فكل، فإنما أمسك على صاحبه"، وأخرجه البزار من وجه آخر عن ابن عباس وابن أبي شيبة من حديث أبي رافع بمعناه، ولو كان مجرد الإِمساك كافياً لما احتيج إلى زيادة ((عَلَيْكُمْ)) [البقرة:40]**([[198]](#footnote-198))**.

جـ- عدم اشتراط التسمية على الذبيحة، وذلك في قوله: (ومما يدل على عدم الاشتراط قوله تعالى: ((وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ)) [المائدة:5] فأباح الأكل من ذبائحهم مع وجود الشك في أنهم سموا أم لا)**([[199]](#footnote-199))**.

د- أن الصعيد هو التراب، وذلك في قوله: (وأما الصعيد فقد تقدم نقل الخلاف فيه، وأن الأظهر اشتراط التراب، ويدل عليه قوله تعالى: ((فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ)) [المائدة:6] فإن الظاهر أنها للتبعيض)**([[200]](#footnote-200))**.

\* مسائل خالف فيها الشافعية:

خالف الحافظ -رحمه الله- الشافعية في العديد من المسائل، ومن أقواله التي صرح بها بذلك قوله: (واختلف السلف في المراد بحاضري المسجد فقال نافع والأعرج: هم أهل مكة بعينها، وهو قول مالك واختاره الطحاوي ورجحه، وقال طاووس وطائفة: هم أهل الحرم، وهو الظاهر، وقال مكحول: من كان منزله دون المواقيت، وهو قول الشافعي في القديم، وقال في الجديد: من كان من مكة دون مسافة القصر، ووافقه أحمد، وقال مالك: أهل مكة ومن حولها سوى أهل المناهل كعسفان، وسوى أهل منى وعرفة)**([[201]](#footnote-201))**.

ثالثاً: إنصافه في البحث:

ومن أقواله الدالة على ذلك:

\* قوله: (... والأثر صحيح عن علي، وكذا صح عن عمر أنه أفتى من سأله إذا تزوج بنت رجل كانت تحته جدتها ولم تكن البنت في حجره، وأخرجه أبو عبيد، وهذا وان كان الجمهور على خلافه فقد احتج أبو عبيد للجمهور بقوله صلى الله عليه وسلم: (فلا تعرضن بناتكن) قال: نعم، ولم يقيد بالحِجْر، وهذا فيه نظر؛ لأن المطلق محمول على المقيد، ولولا الإِجماع الحادث في المسألة، وندرة المخالف لكان الأخذ به أولى؛ لأن التحريم جاء مشروطاً بأمرين: أن تكون في الحجر، وأن يكون الذي يريد التزويج قد دخل بالأم، فلا تحرم بوجود أحد الشرطين)**([[202]](#footnote-202))**.

\* قوله: (واحتجوا أيضاً [أي: الحنابلة والظاهرية على جواز شهادة العبد] بقوله تعالى: ((مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ)) [البقرة:282] قالوا: فإن كان الذي في الرق رضا فهو داخل في ذلك، وأجيب عن الآية: بأنه تعالى قال في آخرها: ((وَلا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا)) [البقرة:282] والإباء: إنما يتأتى من الأحرار؛ لاشتغال الرقيق بحق السيد، وفي الاستدلال بهذا القدر نظر)**([[203]](#footnote-203))**.

رابعاً: النزعة الفقهية لدى تناوله للأحكام:

مع أن الحافظ -رحمه الله- أمير المؤمنين في عصره في الحديث، وأحد كبار حفاظ الإِسلام إلا أنه في تناوله للأحكام وعرضه للخلاف ومناقشته للأدلة... تناول ذلك بنفسية الفقيه الذي يحاول الجمع بين الأقوال والتأليف بين المتعارض من أدلتها، ولا يجزم بتصويب قول أو ترجيحه إلا حين يكون الدليل نصاً في المسألة، ويتلمس الأعذار للمخالفين ولا يقسو في مناقشتهم والرد

على أدلتهم، ومن أقواله الموضحة لذلك:

1- قوله: (وقد انفرد ابن عباس بأن حكمهما حكم الواحدة وأبى ذلك الجمهور... ويعتذر عن ابن عباس بأنه لم يبلغه فوقف مع ظاهر الآية، وفهم أن قوله: ((فَوْقَ اثْنَتَيْنِ)) [النساء:11] لانتفاء الزيادة على الثلثين لا لإثبات ذلك للثنتين)**([[204]](#footnote-204))**.

2- قوله: (وأجمع العلماء على مشروعيته إلا بكر بن عبد الله المزني التابعي المشهور، فإنه قال: لا يحل للرجل أن يأخذ من امرأته في مقابل فراقها شيئاً لقوله تعالى: ((فَلا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا)) [النساء:20] فأوردوا عليه: ((فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ)) [البقرة:229]، فادعى نسخها بآية النساء، أخرجه ابن أبي شيبة وغيره عنه، وتعقب مع شذوذه بقوله تعالى في النساء أيضاً: ((فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ)) [النساء:4] وبقوله فيها: ((فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا)) [النساء:128] الآية، وبالحديث. وكأنه لم يثبت عنده أو لم يبلغه، وانعقد الإِجماع بعده على اعتباره، وأن آية النساء مخصوصة بآية البقرة، وبآيتي النساء الآخرتين)**([[205]](#footnote-205))**.

3- قوله: (وأما الصعيد فقد تقدم نقل الخلاف فيه، وأن الأظهر اشتراط التراب، ويدل عليه قوله تعالى: ((فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ)) [المائدة:6] فإن الظاهر أنها للتبعيض)**([[206]](#footnote-206))**.

خامساً: إيراده بعض المسائل والقواعد الأصولية:

ومن الأمثلة:

1- قوله: (والأمر دال على الوجوب)**([[207]](#footnote-207))**.

2- قوله: (لكن العبرة بعموم اللفظ)**([[208]](#footnote-208))**.

3- قوله: (... لكونها نكرة في سياق النفي فتعم ولا تخص إلا بدليل)**([[209]](#footnote-209))**.

4- قوله: (... فالحمل على ظاهر العموم أولى)**([[210]](#footnote-210))**.

5- قوله: (...((وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ)) [آل عمران:135] الآية، فأثنى الله على المستغفرين، وفي ضمن ثنائه عليهم بالاستغفار لوَّح بالأمر به، كما قيل: إن كل شيء أثنى على فاعله فهو آمر به، وكل شيء ذم فاعله فهو ناه عنه)**([[211]](#footnote-211))**.

6- قوله: (... بعد تقرير أن شرع من قبلنا شرع لنا، ولا سيما إذا ورد في شرعنا مدحه وتحسينه)**([[212]](#footnote-212))**.

7- قوله: (قلت: وتمامه أن تقرير النبي صلى الله عليه وسلم مُنَزَّل منزلة حكمه باستمرار ما ترك تغييره، فيجب الاقتداء به في ذلك لعموم قوله تعالى: ((وَاتَّبِعُوهُ))**([[213]](#footnote-213))**.

8- قوله: (استدل به على جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب؛ لأن قوله تعالى: ((وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ)) [الأنفال:41] عام في كل غنيمة فبين النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك بزمن طويل أن السلب للقاتل...)**([[214]](#footnote-214))**.

9- قوله: (ويؤخذ منه جواز تخصيص الكتاب بالسنة؛ لأن لفظ القرآن: ((حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ)) [المائدة:3] وهو شامل لجميع أجزائها في كل حال فخصت ذلك السنة بالأكل)**([[215]](#footnote-215))**.

10- قوله: (لكن تخصيص الكتاب بالسنة جائز، كذلك الزيادة عليه، كما في قوله تعالى: ((وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكُمْ)) [النساء:24]**([[216]](#footnote-216))**.

سادساً: ذكره تعاريف بعض المصطلحات الفقهية:

ومن الأمثلة:

1- قوله: (أما التمتع فالمعروف أنه: الاعتمار في أشهر الحج ثم التحلل من تلك العمرة والإِهلال بالحج في تلك السنة)**([[217]](#footnote-217))**.

2- قوله: (الرباط -بكسر الراء وبالموحدة الخفيفة-: ملازمة المكان الذي بين المسلمين والكفار لحراسة المسلمين منهم)**([[218]](#footnote-218))**.

3- قوله: (وحقيقة الاغتسال: غسل جميع الأعضاء مع تمييز ما للعبادة عما للعادة بالنية)**([[219]](#footnote-219))**.

4- قوله: (والسرقة بفتح السين وكسر الراء، ويجوز إسكانها، ويجوز كسر أوله وسكون ثانيه: الأخذ خفية، وعرفت بالشرع: بأخذ شيء خفية ليس للآخذ آخذه، ومن اشترط منهم الحرز -وهم الجمهور- زاد فيه: من حرز مثله)**([[220]](#footnote-220))**.

سابعاً: رده على الرافضة في بعض الأحكام الفقهية التي خالفوا فيها أهل السنة:

ومن ذلك:

1- رده عليهم في مسألة إباحة الزواج بأكثر من أربع، إذ قال:

(وأما انتزاعه من الآية فلأن الظاهر منها التخيير بين الأعداد المذكورة بدليل قوله تعالى في الآية نفسها: ((فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً)) [النساء:3] ولأن من قال: جاء القوم مثنى وثلاث ورباع أراد أنهم جاءوا اثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة، فالمراد الجميع لا المجموع، ولو أريد مجموع العدد المذكور لكان قوله مثلاً: تسعاً أرشق وأبلغ، وأيضاً فإن لفظ (مَثنَى) معدول عن اثنين اثنين كما تقدم في تفسير سورة النساء، فدل إيراده أن المراد التخيير بين الأعداد المذكورة، واحتجاجهم بأن الواو للجمع لا يفيد موجود القرينة الدالة على عدم الجمع، وبكونه صلى الله عليه وسلم جمع بين تسع معارض بأمره صلى الله عليه وسلم من أسلم على أكثر من أربع بمفارقة من زاد على الأربع، وقد وقع لغيلان بن سلمة وغيره كما خُرِّج في كتب السنن، فدل على خصوصيته صلى الله عليه وسلم بذلك)**([[221]](#footnote-221))**.

2- رده عليهم في مسألة هل فرض الرِّجْل في الوضوء الغسل أو المسح؟، إذ قال: (قال ابن خزيمة: لو كان الماسح مؤدياً للفرض لما توعد بالنار، وأشار بذلك إلى ما في كتب الشيعة أن الواجب المسح أخذاً بظاهر قراءة ((وَأَرْجُلَكُمْ)) [المائدة:6] بالخفض، وقد تواترت الأخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم في صفة وضوئه أنه غسل رجليه، وهو المبين لأمر الله، وقد قال في حديث عمرو بن عبسة الذي رواه ابن خزيمة وغيره مطولاً في فضل الوضوء: "ثم يغسل قدميه كما أمر الله "، ولم يثبت عن أحد من الصحابة خلاف ذلك إلا علي وابن عباس وأنس، وقد ثبت عنهم الرجوع عن ذلك.

قال عبد الرحمن بن أبي ليلى: أجمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على غسل القدمين، رواه سعيد بن منصور، وادعى الطحاوي وابن حزم أن المسح منسوخ، والله أعلم.

وليس هذا موضع بسط هذه المسألة، ولكن نشير إلى ملخص منها: فقد تمسك من اكتفى بالمسح بقوله تعالى: (وَأَرْجُلَكُمْ) عطفاً على (وَامسَحُوا بِرُءُوسِكُِم) فذهب إلى ظاهرها جماعة من الصحابة والتابعين، فحكي عن ابن عباس في رواية ضعيفة، والثابت عنه خلافه، وعن عكرمة، والشعبي، وقتادة، وهو قول الشيعة، وعن الحسن البصري: الواجب الغسل أو المسح، وعن بعض أهل الظاهر: يجب الجمع بينهما، وحجة الجمهور الأحاديث الصحيحة المذكورة وغيرها من فعل النبي صلى الله عليه وسلم فإنه بيان للمراد.

وأجابوا عن الآية بأجوبة منها: أنه قرئ (وَأَرْجُلَكُمْ) بالخصب عطفاً على (وَأيدِيَكُم)، وقيل: معطوف على محل (بِرُءُوسِكُم) كقوله: (يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيرَ) بالنصب، وقيل: المسح في الآية محمول لمشروعية المسح على الخفين، فحملوا قراءة الجر على مسح الخفين، وقراءة النصب على غسل الرجلين، وقرر ذلك أبو بكر العربي تقريراً حسناً فقال ما ملخصه: بين القراءتين تعارض ظاهر، والحكم فيما ظاهره التعارض أنه إن أمكن العمل بهما وجب، وإلا عمل بالقدر الممكن، ولا يتأتى الجمع بين الغسل والمسح في عضو واحد في حالة واحدة؛ لأنه يؤدي إلى تكرار المسح؛ لأن الغسل يتضمن المسح، والأمر المطلق لا يقتضي التكرار، بقي أن يعمل بهما في حالتين توفيقاً بين القراءتين، وعملاً بالقدر الممكن.

وقيل: إنما عطفت على الرؤوس الممسوحة؛ لأنها مظنة لكثرة صب الماء عليها، فلمنع الإِسراف عطفت، وليس المراد أنها تمسح حقيقة، ويدل على هذا المراد قوله: (إِلَى الكَعبَينِ)؛ لأن المسح رخصة فلا يقيد بالغاية، ولأن المسح يطلق على الغسل الخفيف، يقال: مسح أطرافه لمن توضأ، ذكره أبو زيد اللغوي وابن قتيبة وغيرهما)**([[222]](#footnote-222))**.

ثامناً: اختلاف طريقته في عرض الأحكام الفقهية:

تختلف طريقة الحافظ -رحمه الله- في عرض الأحكام الفقهية من موضع إلى آخر، وأخذ صنيعه في ذلك صوراً مختلفة، من أبرزها:

\* أنه قد يذكر الحكم المستفاد من الآية فقط، ومن الأمثلة:

أ- قوله: (... اشتراك الحج والعمرة في مشروعية السعي بين الصفا والمروة لقوله تعالى: ((فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ)) [البقرة:158]**([[223]](#footnote-223))**.

ب- قوله: (... بدليل حصر الفرض في رمضان وهو ظاهر الآية؛ لأنه تعالى قال: ((كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ)) [البقرة:183]ثم بينه فقال: ((شَهْرُ رَمَضَانَ)) [البقرة:185]**([[224]](#footnote-224))**.

جـ- قوله: (والمقصود من الآية أن أمر العدة لما دار على الحيض والطهر، والاطلاع على ذلك يقع من جهة النساء غالباً، جعلت المرأة مؤتمنة على ذلك)**([[225]](#footnote-225))**.

د- قوله: (... والمراد منه هنا: تفسير الاستطاعة المذكورة في الآية، وأنها لا تختص بالزاد والراحلة بل تتعلق بالمال والبدن؟ لأنها لو اختصت للزم المعضوب أن يشد على الراحلة ولو شق عليه)**([[226]](#footnote-226))**.

\* أنه قد يذكر أن المسألة محل إجماع واتفاق بين أهل العلم، سواء أكان ذلك بنقله القول بالإِجماع عن بعض أهل العلم أم بنصه على أن المسألة محل إجماع، ومن الأمثلة:

أ- قوله: ((فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ)) [البقرة:282] قال ابن المنذر: أجمع العلماء على القول بظاهر الآية فأجازوا شهادة النساء مع الرجال)**([[227]](#footnote-227))**.

ب- قوله: (وجه الدلالة من الآية: أنه لو صح في غير المسجد لم يختص تحريم المباشرة به؛ لأن الجماع مناف للاعتكاف بالإِجماع، فعلم من ذكر المساجد أن المراد أن الاعتكاف لا يكون إلا فيها، ونقل ابن المنذر: الإِجماع على أن المراد بالمباشرة في الآية الجماع)**([[228]](#footnote-228))**.

جـ- قوله: (لكن تخصيص الكتاب بالسنة جائز، كذلك الزيادة عليه كما في قوله تعالى: ((وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكُمْ)) [النساء:24]، وأجمعوا على تحريم نكاح العمة مع بنت أخيها، وسند الإِجماع في ذلك السنة الثابتة)**([[229]](#footnote-229))**.

د- قوله: (... قول الله تعالى: ((وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا)) [المائدة:38] كذا أطلق في الآية اليد، وأجمعوا على أن المراد اليمنى إن كانت موجودة)**([[230]](#footnote-230))**.

\* أن يذكر الخلاف في المسألة بدون ترجيح، ومن الأمثلة:

أ- قوله: (قلت: والآية المذكورة أصل في اشتراط التكافؤ في القصاص، وهو قول الجمهور، وخالفهم الكوفيون فقالوا: يقتل الحر بالعبد، والمسلم بالكافر والذمي، وتمسكوا بقوله تعالى: ((وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ)) [المائدة:45]**([[231]](#footnote-231))**.

ب- قوله: (... قول الله تعالى: ((وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا)) [المائدة:38]. واختلفوا فيما لو قطعت الشمال عمداً أو خطأ هل يجزئ؟)**([[232]](#footnote-232))**.

\* أن يذكر الخلاف في المسألة، ويرجح أحد الأقوال مع ذكر الأدلة أو بدونها، ومن الأمثلة:

أ- قوله: (وهو شذوذ مردود؛ لأنه إحداث خلاف بعد استقرار الإِجماع، والسبب الحامل له الحرص على العمل بالآيتين اللتين تعارض عمومهما، فقولهتعالى: ((وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا)) [البقرة:234] عام في كل من مات عنها زوجها يشمل الحامل وغيرها، وقولهتعالى: ((وَأُوْلاتُ الأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ)) [الطلاق:4] عام أيضاً يشمل المطلقة والمتوفى عنها، فجمع أولئك بين العمومين بقصر الثانية على المطلقة بقرينة ذكر عِدَد المطلقات، كالآيسة والصغيرة قبلهما، ثم لم يهملوا ما تناولته الآية الثانية من العموم لكن قصروه على من مضت عليها العدة ولم تضع، فكان تخصيص بعض العموم أولى وأقرب إلى العمل بمقتضى الآيتين من إلغاء أحدهما في حق بعض من شمله العموم.

... ويترجح قول الجمهور أيضاً بأن الآيتين، وإن كانتا عامتين من وجه خاصتين من وجه فكان الاحتياط أن لا تنقضي العدة إلا بآخر الأجلين، لكن لما كان المعنى المقصود الأصلي من العدة براءة الرحم -ولا سيما فيمن تحيض- يحصل المطلوب بالوضع ووافق ما دل عليه حديث سبيعة، ويقويه قول ابن مسعود في تأخر نزول آية الطلاق عن آية البقرة)**([[233]](#footnote-233))**.

ب- قوله: (... واختلف من قال بذلك: هل الأمر فيه على الندب أو الوجوب؟ فقال مجاهد وطائفة: هي على الوجوب، وهو قول ابن حزم: أن على الوارث أن يعطي هذه الأصناف ما طابت نفسه، ونقل ابن الجوزي عن أكثر أهل العلم أن المراد بأولي القرابة: من لا يرث، وأن معنى (فَارزُقُوهُم): أعطوهم من المال، وقال آخرون: أطعموهم، وأن ذلك على سبيل الاستحباب وهو المعتمد؛ لأنه لو كان على الوجوب لاقتضى استحقاقاً في التركة ومشاركة في الميراث بجهة مجهولة، فيفضي إلى التنازع والتقاطع)**([[234]](#footnote-234))**.

جـ- قوله: (وأجمع العلماء على مشروعيته [أي: الخلع] إلا بكر بن عبد الله المزني التابعي المشهور، فإنه قال: لا يحل للرجل أن يأخذ من امرأته في مقابل فراقها شيئاً لقوله تعالى: ((فَلا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا)) [النساء:20] فأوردوا عليه: ((فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ)) [البقرة:229] فادعى نسخها بآية النساء، أخرجه ابن أبي شيبة وغيره عنه، وتعقب مع شذوذه بقوله تعالى في النساء أيضاً: ((فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ)) [النساء:4]وبقوله فيها ((فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا)) [النساء:128] الآية، وبالحديث. وكأنه لم يثبت عنده أو لم يبلغه، وانعقد الإِجماع بعده على اعتباره، وأن آية النساء مخصوصة بآية البقرة، وبآيتي النساء الآخرتين)**([[235]](#footnote-235))**.

تاسعاً: اختلاف طريقته في نسبة الأقوال إلى أصحابها:

تختلف طريقة الحافظ -رحمه الله- في نسبة الأقوال إلى أصحابها في المسائل الفقهية التي يناقشها من موضع إلى آخر، وأخذ صنيعه في ذلك صوراً مختلفة، من أبرزها:

\* أنه قد لا ينسب القول إلى صاحبه، ومن الأمثلة:

أ- قوله: (والآية الأولى أصل في جواز البيع، وللعلماء فيها أقوال، أصحها: أنه عام مخصوص، فإن اللفظ لفظ عموم يتناول كل بيع، فيقتضي إباحة الجميع لكن قد منع الشارع بيوعاً أخرى وحرمها، فهو عام في الإِباحة مخصوص بما لا يدل الدليل على منعه، وقيل: عام أريد به الخصوص، وقيل: مجمل بينته السنة، وكل هذه الأقوال تقتضي أن المفرد المحلى بالألف واللام يعم، والقول الرابع: أن اللام في البيع للعهد، وأنها نزلت بعد أن أباح الشرع بيوعاً وحرم بيوعاً، فأريد بقوله: ((وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ)) [البقرة:275] أي: الذي أحله الشرع قبل)**([[236]](#footnote-236))**.

ب- قوله: (... فتمسك به من قال: لا يجب في قتل الكافر ولو كان ذمياً شيء، وأيده بقوله: ((وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا)) [النساء:141]**([[237]](#footnote-237))**.

\* أنه قد ينسب الأقوال إلى الأئمة الأربعة فقط، ومن الأمثلة:

قوله: (وأما الدخول ففيه قولان: أحدهما: أن المراد به الجماع، وهو أصح قولي الشافعي، والقول الآخر وهو قول الأئمة الثلاثة المراد به: الخلوة)**([[238]](#footnote-238))**.

\* أنه قد ينسب الأقوال إلى الأئمة الأربعة وإلى غيرهم من السلف، ومن الأمثلة:

قوله: (واختلف السلف في المراد بحاضري المسجد، فقال نافع والأعرج: هم أهل مكة بعينها، وهو قول مالك، واختاره الطحاوي ورجحه، وقال طاووس وطائفة: هم أهل الحرم وهو

الظاهر، وقال مكحول: من كان منزله دون المواقيت، وهو قول الشافعي في القديم، وقال في الجديد: من كان من مكة على دون مسافة القصر، ووافقه أحمد، وقال مالك: أهل مكة ومن حولها سوى أهل المناهل كعسفان، وسوى أهل منى وعرفة)**([[239]](#footnote-239))**.

\* أنه قد ينسب الأقوال للجمهور، وبعض التابعين، وأهل الظاهر، ومن الأمثلة:

قوله: (التقييد بالسفر في الآية خرج للغالب فلا مفهوم له؛ لدلالة الحديث على مشروعيته في الحضر كما سأذكره، وهو قول الجمهور، واحتجوا له من حيث المعنى بأن الرهن شُرع توثقة على الدين؛ لقوله تعالى: ((فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُمْ)) [البقرة:283] فإنه يشير إلى أن المراد بالرهن: الاستيثاق، وإنما قيده بالسفر؛ لأنه مظنة فقد الكاتب فأخرجه مخرج الغالب، وخالف في ذلك مجاهد والضحاك فيما نقله الطبري عنهما فقالا: لا يشرع إلا في السفر حيث لا يوجد الكاتب، وبه قال داود وأهل الظاهر)**([[240]](#footnote-240))**.

\* أنه قد ينسب القول إلى بعض العلماء المتأخرين، ومن الأمثلة:

أ- قوله: (قال النووي: عمل السحر حرام، وهو من الكبائر بالإِجماع)**([[241]](#footnote-241))**.

ب- قوله: (قال ابن عبد البر: إن أراد الإِمام تفضيل بعض الجيش لمعنى فيه فذلك من الخمس لا من رأس الغنيمة، وإن انفردت قطعة فأراد أن يفضلها مما غنمت دون سائر الجيش فذلك من غير الخمس بشرط أن لا يزيد على الثلث. انتهى)**([[242]](#footnote-242))**.

جـ- قوله: (قال أبو بكر الرازي: احتج أصحابنا لكراهة فداء المشركين بالمال بقوله تعالى: ((لَوْلا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ)) [الأنفال:68] الآية، ولا حجة لهم؛ لأن ذلك كان قبل حل الغنيمة، فإن فعله بعد إباحة الغنيمة فلا كراهة. انتهى)**([[243]](#footnote-243))**.

المبحث السابع  
**منهجه في عرض بعض علوم القرآن مما له صلة بالتفسير**

عرض الحافظ -رحمه الله- في الجزء المدروس -بعض علوم القرآن ذات الصلة بالتفسير، وسأتناول ذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول  
**منهجه في عرض أسباب النزول**

معرفة أسباب النزول طريق قوي في فهم معاني الكتاب العزيز؛ إذ العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب**([[244]](#footnote-244))**، بل إن من الآيات ما يتوقف معرفة تفسيرها وقصد سبيلها على معرفة قصتها وبيان نزولها**([[245]](#footnote-245))**.

وقد اعتنى الحافظ -رحمه الله- في الفتح عناية فائقة بذكر المرويات الواردة في أسباب النزول**([[246]](#footnote-246))**، وكانت له يد طولى في جمع روايات السبب الواحد من المصنفات المختلفة التي قد يكون بعضها في وقتنا في عداد المفقود، وفي محاولة التأليف أو الترجيح بين الروايات المتعددة في سبب نزول الآية الواحدة، وسأتناول منهجه -رحمه الله- في عرض أسباب النزول من خلال النقاط التالية:

أولاً: طريقته في عرض الأسباب:

تختلف طريقة الحافظ -رحمه الله- في عرض أسباب النزول من موضع إلى آخر، وقد أخذ ذلك صوراً مختلفة، من أبرزها:

\* أن يذكر بأن سبب النزول هو كذا فقط، ومن الأمثلة:

قوله: (والمراد بالسفهاء: الكفار وأهل النفاق واليهود، أما الكفار فقالوا لما حولت

القبلة: رجع محمد إلى قبلتنا وسيرجع إلى ديننا فإنه علم أنا على الحق، وأما أهل النفاق فقالوا: إن كان أولاً على الحق فالذي انتقل إليه باطل وكذا بالعكس، وأما اليهود فقالوا: خالف قبلة الأنبياء ولو كان نبياً لما خالف، فلما كثرت أقاويل هؤلاء السفهاء أنزلت هذه الآيات من قوله تعالى: ((مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ)) [البقرة:106] -إلى قوله-: ((فَلا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي)) [البقرة:150]**([[247]](#footnote-247))**.

\* أن يذكر أن أهل العلم اتفقوا على أن السبب كذا، ومراده بأن الأقوال في نزولها لا تخرج عن ذلك، ومن الأمثلة:

قوله: (واتفقوا على أن الآية نزلت فيمن زعم أن لله ولداً من يهود خيبر ونصارى نجران، ومن قال من مشركي العرب: الملائكة بنات الله، فرد الله تعالى عليهم)**([[248]](#footnote-248))**.

\* أن يحيل على موضع في الصحيح، ويذكر بأن الحديث الوارد فيه تضمن سبب النزول، ومن الأمثلة:

أ- قوله: (... قد تقدم في كتاب الصيام من حديث البراء أيضاً أنهم كانوا لا يأكلون ولا يشربون إذا ناموا، وأن الآية نزلت في ذلك، وبينت هناك أن الآية نزلت في الأمرين معاً)**([[249]](#footnote-249))**.

ب- قوله: (وسيأتي في حديث معقل آخر أحاديث الباب بيان سبب نزول هذه الآية)**([[250]](#footnote-250))**.

\* أن يذكر بأن ما تضمنه الحديث المشروح هو السبب، ومن الأمثلة:

قوله: (... ولا يلزم من ذلك أن يكون هو المراد خاصة بقوله: ((مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ)) [البقرة:199]

بل هو على الأعم من ذلك، والسبب فيه ما حكته عائشة -رضي الله عنها-)**([[251]](#footnote-251))**.

\* أن يورد مرة سبب النزول من طريق واحد، وأخرى يورده من عدة طرق، ومن الأمثلة:

أ- قوله: (وروى الطبري وغيره من طريق قتادة في سبب نزول الآية: كانوا إذا اعتكفوا فخرج رجل لحاجته فلقي امرأته جامعها إن شاء، فنزلت)**([[252]](#footnote-252))**.

ب- قوله: (وقد أخرج ابن أبي حاتم من مرسل يحيى بن أبي كثير بسند صحيح إليه أنه:

بلغه أن معاذ بن جبل وثعلبة سألا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالا: إن لنا أرقاء وأهلين، فما ننفق من أموالنا؟ فنزلت...)**([[253]](#footnote-253))**.

جـ- قوله: (... فلما نزل القرآن بذكر سليمان في الأنبياء أنكرت اليهود ذلك، وقالوا: إنما كان ساحراً فنزلت هذه الآية، أخرجه الطبري وغيره عن السدي، ومن طريق سعيد بن جبير بسند صحيح نحوه، ومن طريق عمران بن الحارث عن ابن عباس موصولاً بمعناه، وأخرج من طريق الربيع بن أنس نحوه...)**([[254]](#footnote-254))**.

د- قوله: (... ما أخرجه الترمذي من حديث البراء قال: (كنا أصحاب نخل فكان الرجل يأتي بالقنو فيعلقه في المسجد، وكان بعض من لا يرغب في الخير يأتي بالقنو من الحشف والشيص فيعلقه فنزلت هذه الآية: ((وَلا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ)) [البقرة:267]، فكنا بعد ذلك يجيء الرجل بصالح ما عنده، ولأبي داود من حديث سهل بن حنيف: (فكان الناس يتيممون شرار

ثمارهم ثم يخرجونها في الصدقة، فنزلت هذه الآية)**([[255]](#footnote-255))**.

\* أنه قد يورد سبباً ويغفل آخر، وقد ينص أحياناً على وجود أسباب أخرى قيلت في الآية دون أن يذكرها، ومن الأمثلة:

أ- قوله: (... وقد وقع عند مسلم من حديث عمر في سبب نزولها: (أن النبي صلى الله عليه وسلم لما هجر نساءه شهراً، وشاع أنه طلقهن، وأن عمر جاءه فقال: أطلقت نساءك؟ قال: لا. قال: فقمت على باب المسجد فناديت بأعلى صوتي: لم يطلق نساءه، فنزلت هذه الآية)**([[256]](#footnote-256))**.

وهذا أحد سببين قيلا في الآية وأصحهما، وهناك سبب آخر لم يذكره، وهو: (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا بعث سرية من السرايا فغلبت أو غلبت تحدثوا بذلك وأفشوه، ولم يصبروا حتى يكون النبي صلى الله عليه وسلم هو المتحدث به فنزلت هذه الآية) ذكره الثعلبي وابن الجوزي والبغوي وغيرهم.

ب- قوله: (قوله: ((وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً)) [النساء:92] ذكر ابن إسحاق في السيرة سبب نزولها عن عبد الرحمن بن الحارث بن عبد الله بن عياش بتحتانية وشين معجمة، أي: ابن ربيعة المخزومي قال: قال القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق: نزلت هذه الآية في جدك عياش بن أبي ربيعة والحارث بن يزيد من بني عامر بن لؤي، وكان يؤذيهم بمكة وهو كافر، فلما هاجر المسلمون أسلم الحارث، وأقبل مهاجراً حتى إذا كان بظاهرة الحرة لقيه عياش بن أبي ربيعة، فظنه على شركه فعلاه بالسيف حتى قتله، فنزلت... -ثم ذكر طرقاً لنفس السبب إلى أن قال-: وقيل في سبب نزولها: غير ذلك مما لا يثبت)**([[257]](#footnote-257))**.

ثانياً: طريقته في نسبة الأسباب إلى المصادر:

تختلف طريقة الحافظ -رحمه الله- في نسبة الأسباب إلى مصادرها التي وردت بها من موضع إلى آخر، وقد أخذ صنيعه في ذلك صوراً مختلفة، من أبرزها:

\* أن لا ينسب الأسباب إلى مصادرها، وهذا قليل، ومن الأمثلة:

أ- قوله: (واستدل بالآية المذكورة على وقوع النسخ، خلافاً لمن شذ فمنعه، وتعقب بأنها قضية شرطية لا تستلزم الوقوع، وأجيب: بأن السياق وسبب النزول في ذلك؛ لأنها نزلت جواباً لمن أنكر ذلك)**([[258]](#footnote-258))**.

ب- قوله: (والواقع أنهم صاروا ثلاث فرق: فرقة استمروا في الهزيمة إلى قرب المدينة فما رجعوا حتى انفض القتال وهم قليل، وهم الذين نزل فيهم [آل عمران: 115] ((إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنْكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ)) [آل عمران:155]**([[259]](#footnote-259))**.

\* أن ينسب السبب إلى أحد أهل العلم، ويشير إلى أن غيره أخرجه، ومن الأمثلة:

قوله: (وروى الطبري وغيره من طريق قتادة في سبب نزول الآية: كانوا إذا اعتكفوا فخرج رجل لحاجته فلقي امرأته جامعها إن شاء، فنزلت)**([[260]](#footnote-260))**.

\* أن ينسب السبب إلى أكثر من واحد من أهل العلم دون أن يستقصي، وهذا كثير، ومن الأمثلة:

أ- قوله: (قوله: ((فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ)) [البقرة:222] روى مسلم وأبو داود من حديث أنس: أن اليهود كانوا إذا حاضت المرأة أخرجوها من البيت فسئل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك، فنزلت

الآية)**([[261]](#footnote-261))**.

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد والطيالسي والترمذي والنسائي وابن ماجة والدارمي.

ب- قوله: (... ما أخرجه الترمذي من حديث البراء قال: (كنا أصحاب نخل فكان الرجل يأتي بالقنو فيعلقه في المسجد، وكان بعض من لا يرغب في الخير يأتي بالقنو من الحشف فيعلقه، فنزلت هذه الآية: ((وَلا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ)) [البقرة:267]، فكنا بعد ذلك يجيء الرجل بصالح ما عنده)، ولأبي داود من حديث سهل بن حنيف: (فكان الناس يتيممون شرار ثمارهم ثم يخرجونها في الصدقة، فنزلت هذه الآية)**([[262]](#footnote-262))**.

وحديث البراء أخرجه أيضاً: ابن ماجة والطبري وابن أبي حاتم والواحدي والبيهقي والحاكم.

وحديث سهل أخرجه أيضاً: النسائي والطبري وابن أبي حاتم والبيهقي والحاكم.

ثالثاً: حكمه على الأسباب التي يوردها صحة وضعفاً:

تولى الحافظ الحكم على كثير من أسباب النزول التي يوردها صحة وضعفاً، وأحياناً يكتفي بنسبتها إلى أصحاب الصحاح كالشيخين والحاكم وابن حبان، وهناك أسباب أوردها دون إشارة إلى حكمها.

وسأتناول ذلك من خلال النقاط التالية:

\* أسباب أوردها وحكم عليها بالصحة، ومن الأمثلة:

أ- قوله: (واتفقت الروايات على نزول الآية في سبب الإحرام، إلا ما أخرجه عبد بن حميد بإسناد صحيح عن الحسن قال:...)**([[263]](#footnote-263))**.

ب- قوله: (وقد روى ابن أبي حاتم أن الآية نزلت في سبب خاص، فأخرج بإسناد حسن

من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: (جاء مالك بن الصيف وجماعة من الأحبار... فأنزل الله هذه الآية)**([[264]](#footnote-264))**.

\* أسباب أوردها وحكم عليها بالضعف، ومن الأمثلة:

أ- قوله: (وخالفهم محمد بن كعب القرظي فقال: كان الرجل إذا اعتكف لم يدخل منزله من باب البيت فنزلت، أخرجه ابن أبي حاتم بإسناد ضعيف)**([[265]](#footnote-265))**.

ب- قوله: (وأما ما رواه الترمذي من حديث علي قال: لما ترك: ((وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ)) [آل عمران:97] قالوا: يا رسول الله أفي كل عام؟ فسكت، ثم قالا: يا رسول الله في كل عام؟ فقال: لا، ولو قلت نعم لوجبت، فأنزل الله: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَسْأَلُوا...)) [المائدة:101]... وقد روى أحمد من حديث أبي هريرة، والطبري من حديث أبي أمامة نحو حديث علي هذا، وكذا أخرجه من وجه ضعيف، ومن آخر منقطع عن ابن عباس)**([[266]](#footnote-266))**.

\* أسباب أوردها واكتفى بنسبتها إلى أصحاب الصحاح:

أورد الحافظ -رحمه الله- العديد من أسباب النزول التي اكتفى في الحكم عليها بنسبتها إلى أصحاب الصحاح كالشيخين والحاكم وابن حبان، ومن الأمثلة:

أ- قوله: (ثم ذكر المصنف حديث حذيفة في هذه الآية قال: (نزلت في النفقة)، أي: في ترك النفقة في سبيل الله -عز وجل-، وهذا الذي قاله حذيفة جاء مفسراً في حديث أبي أيوب أخرجه مسلم والنسائي وأبو داود والترمذي وابن حبان والحاكم من طريق أسلم أبي عمران قال: (كنا بالقسطنطينية، فخرج صف عظيم من الروم...)**([[267]](#footnote-267))**.

ب- قوله: (وقد وقع عند مسلم من حديث عمر في سبب نزولها: أن النبي صلى الله عليه وسلم لما هجر نساءه شهراً، وشاع أنه طلقهن... فنزلت هذه الآية)**([[268]](#footnote-268))**.

\* أسباب أوردها عن بعض من اشتهر بالكذب أو الضعف، فكأن إيراده لها عنهم رد

لها، ومن الأمثلة:

قوله: (... فروى الثعلبي من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، وأخرجه عبد بن حميد من طريق قتادة نحوه، واللفظ للكلبي: (أن اسم المقتول: مرداس بن نهيك من أهل فدك، وأن اسم القاتل: أسامة بن زيد، وأن اسم أمير السرية: غالب بن فضالة الليثي، وأن قوم مرداس لما انهزموا بقي هو وحده، وكان ألجأ غنمه بجبل فلما لحقوه قال: لا إله إلا الله محمد رسول الله، السلام عليكم، فقتله أسامة بن زيد، فلما رجعوا نزلت الآية)**([[269]](#footnote-269))**.

\* أسباب أوردها ولم يشر إلى صحتها أو ضعفها، ومن الأمثلة:

أ- قوله: (... ما أخرجه الترمذي من حديث البراء قال: (كنا أصحاب نخل فكان الرجل يأتي بالقنو فيعلقه في المسجد، وكان بعض من لا يرغب في الخير يأتي بالقنو من الحشف فعلقه فنزلت هذه الآية: ((وَلا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ)) [البقرة:267]، فكنا بعد ذلك يجيء الرجل بصالح ما عنده، ولأبي داود من حديث سهل بن حنيف: (فكان الناس يتيممون شرار ثمارهم ثم يخرجونها في الصدقة، فنزلت هذه الآية)**([[270]](#footnote-270))**.

والحديثان صحيحان.

ب- قوله: (قوله: ((وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً)) [النساء:92] ذكر ابن إسحاق في السيرة سبب نزولها عن عبد الرحمن بن الحارث بن عبد الله بن عياش بتحتانية وشين معجمة، أي:

ابن ربيعة المخزومي قال: قال القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق: نزلت هذه الآية في جدك عياش بن أبي ربيعة والحارث بن يزيد من بني عامر بن لؤي وكان يؤذيهم بمكة وهو كافر، فلما هاجر المسلمون أسلم الحارث، وأقبل مهاجراً حتى إذا كان بظاهرة الحرة لقيه عياش بن أبي ربيعة، فظنه على شركه فعلاه بالسيف حتى قتله فنزلت. روى هذه القصة أبو يعلى من طريق حماد بن سلمة عن ابن إسحاق عن عبد الرحمن بن الحارث عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه...)**([[271]](#footnote-271))**. وهذا الإِسناد ضعيف.

\* أسباب النزول التي يوردها عن التابعين:

أورد الحافظ -رحمه الله- الكثير من الروايات في أسباب النزول عن التابعين، ورواية التابعين مرسله غير مقبولة في أسباب النزول إلا بشروط هي:

أ- أن تكون العبارة صريحة في السببية.

ب- أن يصح السند إلى التابعي.

جـ- أن يكون التابعي من أئمة التفسير الآخذين عن الصحابة والتابعين.

د- أن يعتضد مرسله بمرسل تابعي آخر صحيح إليه**([[272]](#footnote-272))**.

رابعاً: محاولته الجمع بين الأسباب المختلفة التي يوردها في الآية الواحدة:

من أبرز سمات الحافظ التي امتاز بها على غيره ممن اعتنى بإيراد أسباب النزول محاولته الجمع والتأليف بين روايات أسباب النزول المختلفة والتي وردت في الآية الواحدة، ومن الأمثلة:

\* قوله: (... وقد ورد في سبب نزول الآية شيء آخر لكنه لا ينافي ما تقدم، بخلاف

قصة رِعِل وذكوان فعند أحمد ومسلم من حديث أنس (أن النبي صلى الله عليه وسلم كسرت رباعيته يوم أحد، وشج وجهه حتى سال الدم على وجهه فقال: كيف يفلح قوم فعلوا هذا بنبيهم وهو يدعوهم إلى ربهم، فأنزل الله تعالى: ((لَيْسَ لَكَ مِنَ الأَمْرِ شَيْءٌ)) [آل عمران:128] الآية).

وطريق الجمع بينه وبين حديث ابن عمر: أنه صلى الله عليه وسلم دعا على المذكورين بعد ذلك في صلاته فنزلت الآية في الأمرين معاً، فيما وقع له من الأمر المذكور وفيما نشأ عنه من الدعاء عليهم، وذلك كله في أحد، بخلاف قصة رِعْل وذكوان فإنها أجنبية، ويحتمل أن يقال: إن قصتهم كانت عقب ذلك، وتأخر نزول الآية عن سببها قليلاً ثم نزلت في جميع ذلك، والله أعلم)**([[273]](#footnote-273))**.

2- قوله: (... هكذا ذكره أبو سعيد الخدري في سبب نزول الآية، وأن المراد من كان يعتذر عن التخلف من المنافقين، وفي حديث ابن عباس بعده أن المراد من أجاب من اليهود بغير ما سئل عنه، وكتموا ما عندهم من ذلك. ويمكن الجمع بأن تكون الآية نزلت في الفريقين، وبهذا أجاب القرطبي وغيره)**([[274]](#footnote-274))**.

3- قوله: (... وآية المواريث نزلت قبل ذلك بمدة، كما أخرج أحمد وأصحاب السنن، وصححه الحاكم من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر قال: جاءت امرأة سعد بن الربيع فقالت: يا رسول الله: هاتان ابنتا سعد بن الربيع قتل أبوهما معك في أحد، وإن عمهما أخذ مالهما، قال: (يقضي الله في ذلك)، فنزلت آية الميراث، فأرسل إلى عمهما فقال: "أعط ابنتي سعد الثلثين وأمهما الثمن فما بقي فهو لك" وهذا ظاهر في تقدم نزولها، نعم وبه احتج من قال: إنها لم تنزل في قصة جابر، إنما نزلت في قصة ابنتي سعد بن الربيع، وليس ذلك بلازم، إذ لا مانع أن تنزل في الأمرين معاً، ويحتمل أن يكون نزول أولها في قصة البنتين وآخرها وهي: ((وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلالَةً)) [النساء:12] في قصة جابر، ويكون مراد جابر فنزلت: ((يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلادِكُمْ)) [النساء:11] أي: ذكر الكلالة المتصل بهذه الآية، والله أعلم)**([[275]](#footnote-275))**.

خامساً: ترجيحه بعض الأسباب على بعض:

مما امتاز الحافظ -رحمه الله- أيضاً على كثير ممن اعتنى بإيراد أسباب النزول أنه حين تتعدد أسباب النزول الواردة في الآية الواحدة، ويرى أن لا يمكن الجمع بينها فإنه يرجح بعضها على بعض، وتختلف طرقه في الترجيح فمرة يرجح سبباً لكونه الأصح، وأخرى لاتّساقه مع السياق، ومن الأمثلة:

1- قوله: (واتفقت الروايات على نزول الآية في سبب الإِحرام، إلا ما أخرجه عبد بن حميد بإسناد صحيح عن الحسن قال: كان الرجل من الجاهلية يهم بالشيء يصنعه فيحبس عن ذلك فلا يأتي بيتاً من قبل بابه حتى يأتي الذي كان همّ به، فجعل ذلك من باب الطيرة، وغيره جعل ذلك بسبب الإِحرام، وخالفهم محمد بن كعب القرظي فقال: كان الرجل إذا اعتكف لم يدخل منزله من باب البيت فنزلت، أخرجه ابن أبي حاتم بإسناد ضعيف، وأغرب الزجاج في معانيه فجزم بأن سبب نزولها ما روي عن الحسن، لكن ما في الصحيح أصح، والله أعلم)**([[276]](#footnote-276))**.

2- قوله: (ثم ذكر المصنف حديث حذيفة في هذه الآية قال: نزلت في النفقة، أي: في ترك النفقة في سبيل الله -عز وجل-، وهذا الذي قاله حذيفة جاء مفسراً في حديث أبي أيوب أخرجه مسلم والنسائي وأبو داود والترمذي وابن حبان والحاكم من طريق أسلم أبي عمران قال: (كنا بالقسطنطينية، فخرج صف عظيم من الروم، فحمل رجل من المسمين على صف الروم حتى دخل فيهم ثم رجع مقبلاً فصاح الناس: سبحان الله، ألقى بيده إلى التهلكة، فقال أبو أيوب: أيها الناس، إنكم تؤولون هذه الآية على هذا التأويل، وإنما نزلت هذه الآية فينا معشر الأنصار، إنا لما أعز الله دينه وكثر ناصروه قلنا بيننا سراً: إن أموالنا قد ضاعت فلو أنا أقمنا فيها وأصلحنا ما ضاع منها.. فأنزل الله هذه الآية، فكانت التهلكة الإِقامة التي أردناها، وصح عن ابن عباس وجماعة من التابعين نحو ذلك في تأويل الآية.

وروى ابن أبي حاتم من طريق زيد بن أسلم أنها كانت نزلت في ناس كانوا يغزون بغير

نفقة، فيلزم على قوله: اختلاف المأمورين، فالذين قيل لهم: (أنفِقُوا) (وَأَحسِنُوا) أصحاب الأموال، والذين قيل لهم: (وَلا تُلقُوا) الغزاة بغير نفقة، ولا يخفى ما فيه... وجاء عن البراء بن عازب في الآية تأويل آخر أخرجه ابن جرير وابن المنذر وغيرهما عنه بإسناد صحيح عن أبي إسحاق قال: قلت للبراء: أرأيت قول الله -عز وجل-: ((وَلا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ)) [البقرة:195] هو الرجل يحمل على الكتيبة فيها ألف؟ قال: (لا، ولكنه الرجل يذنب يلقي بيده فيقول: لا توبة)، وعن النعمان بن بشير: نحوه، والأول أظهر؟ لتصدير الآية بذكر النفقة فهو المعتمد في نزولها)**([[277]](#footnote-277))**.

المطلب الثاني  
**منهجه في عرض القراءات**

للقراءت صلة وثيقة بالتفسير؛ إذ تعددها بمنزلة تعدد الآيات، وثبوت كلمة في قراءة قد يبين المراد من نظيرها في القراءة الأخرى، كما أنه قد يثير معنى غيره**([[278]](#footnote-278))**.

ولقد اعتنى الحافظ -رحمه الله- بإيراد الكثير من القراءات الواردة في آيات الجزء المدروس وتوجيهها، وسأتناول منهجه في عرض القراءات من خلال النقاط التالية:

أولاً: نسبته للقراءات:

تختلف طريقة الحافظ -رحمه الله- في نسبة القراءات من وضع إلى آخر، وقد أخذ صنيعه في ذلك صوراً مختلفة، من أبرزها:

\* أن ينسبها إلى ما يفيد الكثرة كالجمهور أو الأكثر، ومن الأمثلة:

أ- قوله: (لأبي ذر (نُنسِهَا) بضم أوله وكسر السين بغير همز، ولغيره: (نَنْسَأْهَا)، والأول قراءة الأكثر، واختارها أبو عبيدة، وعليه أكثر المفسرين، والثانية: قراءة ابن كثير وأبي عمرو وطائفة)**([[279]](#footnote-279))**.

ب- قوله: (... (وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبحَانَهُ)... وهي قراءة الجمهور، وقرأ ابن عامر (قَالُوا) بحذف الواو)**([[280]](#footnote-280))**.

\* أن يذكر بأن القراءة المشهورة كذا، ثم يذكر من قرأ بالقراءة الأخرى، ومن الأمثلة:

أ- قوله: (... (فَأذِنُوا) على القراءة المشهورة بإسكان الهمزة وفتح الذال،...

وقرأ حمزة وأبو بكر عن عاصم: (فَأذَنُوا) بالمد وكسر الذال...)**([[281]](#footnote-281))**.

ب- قوله: (والقراءة المشهورة (وَالأَرْحَامَ) نصباً، وعليها جاء التفسير، وقرأ حمزة (وَالأَرْحَامِ) بالجر)**([[282]](#footnote-282))**.

\* أن ينسبها إلى بعض القراء بأسمائهم، ثم يقول: وقرأ الباقون، ومن الأمثلة:

أ- قوله: (ذكر فيه حديث ابن سمر أنه قرأ: "فديةُ طعامِ" بالإضافة و"مساكين" بلفظ الجمع وهي قراءة نافع وابن ذكوان، والباقون بتنوين (فِديَةٌ) وتوحيد (مِسْكِينٍ) و(طَعَامُ) بالرفع على البدلية)**([[283]](#footnote-283))**.

ب- قوله: (واختلفت القراءة في ((غَيْرُ أُوْلِي الضَّرَرِ)) [النساء:95] فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم بالرفع على البدل من (القَاعِدِينَ)، وقرأ الأعمش بالجر على الصفة للمؤمنين، وقرأ الباقون بالنصب على الاستثناء)**([[284]](#footnote-284))**.

\* أن ينسبها إلى بعض أهل البلدان، ومن الأمثلة:

أ- قوله: (... أشار بقوله: (مخففة) إلى قراءة الجمهور، وقرأها الكوفيون (كَفَّلَهَا) بالتشديد)**([[285]](#footnote-285))**.

ب- قوله: (... عن ابن عباس في قوله: (كُلَّ شَيءً قُبُلاً) أي: معاينة، فكأنه قرأها بكسر القاف، وهي قراءة أهل المدينة وابن عامر)**([[286]](#footnote-286))**.

\* أن ينسبها لبعض الصحابة والتابعين، ومن الأمثلة:

أ- قوله: (وقوله: ((رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا)) [البقرة:127] أي: يقولان: ربنا تقبل منا، وقد أظهره ابن مسعود في قراءته)**([[287]](#footnote-287))**.

ب- قوله: (.. قوله: ((إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ)) [آل عمران:64] وقد قرئ في الشواذ بالنصب، وهي قراءة الحسن البصري)**([[288]](#footnote-288))**.

\* أن ينسبها لأحد القراء السبعة، وتكون من الروايات غير المتواترة عنه، ومن الأمثلة:

أ- قوله: (قوله: ((وَلا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا)) [النساء:94] السَّلَم والسلام والسِّلم واحد) يعني أن الأول بفتحتين، والثالث بكسر ثم سكون،... والثالث: قراءة رويت عن عاصم بن أبي النجود)**([[289]](#footnote-289))**.

ب- قوله: (قرأ الجمهور: ((قِنْوَانٌ)) [الأنعام:99] بكسر القاف، وقرأ الأعمش والأعرج -وهي رواية

عن أبي عمرو- بضمها، وهي لغة قيس، وعن أبي عمرو رواية أيضاً: بفتح القاف)**([[290]](#footnote-290))**.

جـ- قوله: (قوله: ((ادَّارَكُوا)) [الأعراف:38]... وهي قراءة الجمهور، والأصل: تداركوا، وقد

قرأ بها الأعمش، ورويت عن أبي عمرو بن العلاء أيضاً)**([[291]](#footnote-291))**.

\* أن ينسبها لمصحف بعض الصحابة، ومن الأمثلة:

قوله: (وفي قراءة أبي بن كعب: "لا تقولوا راعونا" وهي بلفظ الجمع، وكذا في

مصحف ابن مسعود، وفيه أيضاً: "أرعونا")**([[292]](#footnote-292))**.

\* أن لا ينسب القراءة، وهو قليل، ومن الأمثلة:

أ- قوله: (وأشار بذلك إلى ما في كتب الخلاف عن الشيعة أن الواجب المسح أخذاً بظاهر قراءة (وَأرجُلِكُم) بالخفض)**([[293]](#footnote-293))**.

ب- قوله: (قوله: (عَقَّدتم) قرئ بتشديد القاف وتخفيفها)**([[294]](#footnote-294))**.

ثانياً: الأصل في إيراده للقراءات المتواترة أن يورد القراءات السبع، ومن الأدلة على ذلك:

أ- قوله: (... ((وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ)) [البقرة:281] قرأ الجمهور بضم التاء من

(تُرْجَعُونَ) مبنياً للمجهول، وقرأ أبو عمرو وحده بفتحها مبنياً للفاعل)**([[295]](#footnote-295))**.

وقد وافق يعقوب من العشرة أبا عمرو من السبعة.

2- قوله: (ذكر فيه حديث ابن عمر أنه قرأ: "فدية طعام" بالإضافة و"مساكين" بلفظ الجمع، وهي قراءة نافع وابن ذكوان، والباقون بتنوين (فِديَة) وتوحيد (مسكين) و(طَعَامُ) بالرفع على البدلية)**([[296]](#footnote-296))**.

وقد قرأ أبو جعفر المدني من العشرة بقراءة نافع وابن ذكوان.

3- قوله: (قوله: ((وَلا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا)) [النساء:94] السَّلَم والسلام

والسِّلْم واحد) يعني: أن الأول بفتحتين، والثالث: بكسر ثم سكون، فالأول: قراءة نافع، وابن عامر، وحمزة. والثاني: قراءة الباقين...)**([[297]](#footnote-297))**.

وقد قرأ أبو جعفر وخلف العاشر من العشرة بقراءة نافع وابن عامر وحمزة.

على أنه لا يقدح في هذا الأصل أن يكون المخالف من السبعة هو المخالف من العشرة، أو أن صياغة الحافظ للخلاف بين القراء تصدق على الخلاف بين السبعة والعشرة، ومن الأمثلة:

أ- قوله: (... (فأذنوا) على القراءة المشهورة بإسكان الهمزة وفتح الذال،...

وقرأ حمزة وأبو بكر عن عاصم (فَأذَنُوا) بالمد وكسر الذال)**([[298]](#footnote-298))**.

2- قوله: (أشار بقوله: (مخففة) إلى قراءة الجمهور، وقرأها الكوفيون: (كَفَّلَهَا) بالتشديد)**([[299]](#footnote-299))**.

3- قوله: (والقراءة المشهورة: (وَالأرحَامَ) نصباً، وعليها جاء التفسير، وقرأ حمزة: (وَالأرحَامِ) بالجر)**([[300]](#footnote-300))**.

أمور خلاف الأصل:

1- إيراده قراءة بعض العشرة، ومن الأمثلة:

قوله: (... وفي قراءة يعقوب: "لمْ يتسَن" بتشديد النون بلا هاء، أي: لم تمض عليه السنون الماضية كأنه ابن ليلة)**([[301]](#footnote-301))**.

2- عدم استقصائه الخلاف بين السبعة، ومن الأمثلة:

قوله: (واختلف القراء في ((غَيْرُ أُوْلِي الضَّرَرِ)) [النساء:95] فقرأ ابن كثير، وأبو عمر و، وعاصم بالرفع على البدل من (القَاعِدِينَ)..، وقرأ الباقون بالنصب على الاستثناء)**([[302]](#footnote-302))**.

وقد وافق حمزةُ من السبعة ابنَ كثير وأبا عمرو وعاصماً.

ثالثاً: احتجاجه للقراءات"

الاحتجاج للقراءة هو: (بيان صحتها من جهة العربية، لا بيان صحتها من جهة السند والرواية، وربما عبر عن الاحتجاج بالتوجيه، أي: بيان وجه القراءة في العربية)**([[303]](#footnote-303))**.

ولقد اعتنى الحافظ -رحمه الله- بالاحتجاج للقراءات التي يوردها وتوجيهها، وتوسع في ذلك، وقد أخذ احتجاجه للقراءة صوراً مختلفة، فمرة يحتج لها بالقرآن، ومرة بالقراءة الشاذة، ومرة باللغة، ومرة بقواعد العربية، ومن الأمثلة:

1- قوله: (قرأ الجمهور: ((وَلا آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ)) [المائدة:2] بإثبات النون، وقرأ الأعمش بحذف النون مضافاً كقوله: ((مُحِلِّي الصَّيْدِ)) [المائدة:1]**([[304]](#footnote-304))**.

2- قوله: (قوله: (ادَّارَكوا).. وهي قراء ة الجمهور، والأصل: تداركوا، وقد قرأ بها الأعمش، ورويت عن أبي عمرو بن العلاء أيضاً)**([[305]](#footnote-305))**.

3- قوله: (قرأ الجمهور: (قِنوَان) بكسر القاف، وقرأ الأعمش والأعرج -وهي رواية

عن أبي عمرو- بضمها، وهي لغة قيس، وعن أبي عمرو رواية أيضاً: بفتح القاف، وخرجها

ابن جني على أنها اسم جمع لقنو لا جمع)**([[306]](#footnote-306))**.

4- قوله: (قوله: ((وَأَنْتُمْ حُرُمٌ)) [المائدة:1] وقرأ الجمهور بضم الراء، ويحيى بن وثَّاب بإسكانها، وهي لغة، كرُسُل ورُسْل)**([[307]](#footnote-307))**.

5- قوله: (... وفي قراءة أبي بن كعب: لا تقولوا راعونا) وهي بفظ الجمع، وكذا في مصحف ابن مسعود، وفيه أيضاً (أرعونا)، وقرأ الجمهور (رَاعِنَا) بغير تنوين على أنه فعل أمر من المراعاة)**([[308]](#footnote-308))**.

6- قوله: (... وقوله: ((وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى)) [البقرة:125]: وقلنا: اتخذوا منه موضع صلاة، ويجوز أن يكون معطوفاً على ((اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ))، أو على (مَثَابَةً)، أي: ثوبوا إليه واتخذوه، والأمر فيه للاستحباب بالاتفاق، وقرأ نافع وابن عامر: (واتّخَذّوا) بلفظ الماضي عطفاً على (جَعَلْنَا) أو على تقدير: (وَإِذ)، أي: وإذ جعلنا وإذ اتخذوا)**([[309]](#footnote-309))**.

7- قوله: (... وقرأ الجمهور: (غُزَّى) بالتشديد جمع غاز، وقياسه غزاة، لكن حملوا المعتل على الصحيح، كما قال أبو عبيدة، وقرأ الحسن وغيره (غُزَاً) بالتخفيف، فقيل: خفف الزاي كراهية التثقيل، وقيل: أصله غزاة وحذف الهاء)**([[310]](#footnote-310))**.

رابعاً: ترجيحه بين القراءات:

اختلف العلماء -رحمهم الله- في جواز الترجيح بين القراءات فمنعته طائفة كثعلب، وأبي حيان، وأبي شامة والنحاس والذي قال: (والسلامة من هذا عند أهل الدين إذا صحت

القراءتان عن الجماعة أن لا يقال: أحدهما أجود من الأخرى؛ لأنهما جميعاً عن النبي صلى الله عليه وسلم فيأثم من قال ذلك، وكان رؤساء الصحابة -رحمهم الله- ينكرون مثل هذا)**([[311]](#footnote-311))**.

وأجازه قوم كابن رشد الجد، وابن عاشور وطوائف غيرهم**([[312]](#footnote-312))**.

والراجح -والله أعلم- التفصيل؛ فيمنع الترجيح الذي يصل به صاحبه إلى حد تخطئة القراءة وردها، أو وصفها بالقبح والرداءة ونحو ذلك، ويجوَّز الترجيح الذي يبين فيه صاحبه أن إحدى القراءتين أظهر من جهة الإِعراب، أو أقوى صحة من جملة النقل، أو أيسر لفظاً، ونحو ذلك**([[313]](#footnote-313))**.

والحافظ -رحمه الله- لم يكن مكثراً من الترجيح بين القراءات، وترجيحه بينها ليس من النوع المحظور، إذ لم يتورط في تخطئة قراءة أو وصفها بالقبح والرداءة، كما أنه قد يكتفي بنقل ترجيح غيره من أهل العلم، ومن الأمثلة:

1- قوله: (... لأبي ذر (نُنسِهَا) بضم أوله وكسر السين بغير همز، ولغيره: (نَنسَأهَا)، والأول قراءة الأكثر واختارها أبو عبيدة، وعليه أكثر المفسرين)**([[314]](#footnote-314))**.

2- قوله: ((فَأذَنُوا) على القراءة المشهورة بإسكان الهمزة وفتح الذال، قال أبو عبيدة:

معنى قوله: (فآذِنوا) بالمد وكسر الذال، أي: آذنوا غيركم وأعلموهم، والأول أوضح في مراد السياق)**([[315]](#footnote-315))**.

خامساً: منهجه في عرض القراءات الشاذة:

أكثر الحافظ -رحمه الله- من إيراد القراءات الشاذة، وسأتناول منهجه في عرضها من خلال الأمور التالية:

\* بيانه لحكم العمل بها:

اختلف أهل العلم في حكم العمل بالقراءة الشاذة، فذهب بعضهم إلى عدم وجوب العمل بها؛ لأنه مقطوع بعدم صحة كونها قرآناً، فبقي احتمال كونها خبراً عن النبي صلى الله عليه وسلم أو مذهباً للراوي، وموجود الاحتمال والتردد فلا يجب العمل بها**([[316]](#footnote-316))**.

والأظهر -وهو مذهب أكثر أهل العلم-: وجوب العمل بها متى صح سندها؛ لأن الصحابي يخبر بسماعه لها من النبي صلى الله عليه وسلم فإما أن تكون من الأحرف التي نسخت تلاوتها بالعرضة الأخيرة تخفيفاً على الأمة ورحمة بها لئلا تختلف في قرآنها بعد أن كان نزولها تسهيلاً عليها لاختلاف لهجات العرب، وإما أن تكون خبراً أو تفسيراً نبوياً ظنه الصحابي قرآناً، ولا يصح كونها مذهباً للراوي؛ إذ لا يتصور من الصحابي أن يجعل رأيه ومذهبه قرآناً**([[317]](#footnote-317))**.

وقد وفق الله الحافظ إلى الصواب في حكم العمل بالقراءة الشاذة، فقال مثلاً: (وقراءة ابن عباس: (في مواسم الحج) معدودة من الشاذ الذي صح إسناده، وهو حجة، وليس بقرآن)**([[318]](#footnote-318))**.

\* مدى نصه على شذوذ القراءة الشاذة:

لم يسلك الحافظ -رحمه الله- منهجاً واحداً في إيراده القراءة الشاذة، بل أخذ صنيعه في

ذلك صوراً مختلفة، من أبرزها:

أ- أن ينص على أن القراءة شاذة، وهذا قليل، ومن الأمثلة:

\* قوله: (... قوله: ((إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ)) [آل عمران:64] وقد قرئ في الشواذ بالنصب، وهي قراءة الحسن البصري)**([[319]](#footnote-319))**.

ب- أن لا ينص على شذوذ القراءة، بل يكتفي بنسبتها لمن لم تعرف قراءته بالتواتر، وهذا الغالب، ومن الأمثلة:

\* قوله: (وقرأ الحسن وغيره: (غُزَاً) بالتخفيف)**([[320]](#footnote-320))**.

\* قوله: في قوله (( على قلوبهم أكنة أن يفقهوه وفي آذانهم وقرا(([الأنعام:25]... وقرأ الجمهور بفتح الواو، وقرأ طلحة بن مصرف بكسرها...)**([[321]](#footnote-321))**.

جـ- أن لا ينسب القراءة لأحد، ولا ينص على شذوذها، وهي من قبيل الشاذ، وهذا قليل، ومن الأمثلة:

\* قوله: (والجمهور على فتح لام الملكين، وقرئ بكسرها)**([[322]](#footnote-322))**.

وقراءة الكسر للام الملكين شاذة.

\* قوله: (من قرأ ((تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الآخِرَةَ)) [الأنفال:67] بالجر، أي: يريد عرض

الآخرة)**([[323]](#footnote-323))**.

وهي قراءة شاذة.

د- أحياناً يشير -رحمه الله- إلى أن في الآية قراءات شاذة ولا يذكرها، ومن الأمثلة:

\* قوله: (وقد قرئ في المشهور عن أهل المدينة أيضاً: (قِيَماً) بلا ألف، وفي الشواذ قراءات أخرى)**([[324]](#footnote-324))**.

\* قوله: (قرأ الجمهور: (قِنوَان) بكسر القاف، وقرأ الأعمش والأعرج- وهي رواية عن أبي عمرو- بضمها، وهي لغة قيس، وعن أبي عمرو رواية أيضاً: بفتح القاف، وخرجها ابن جني على أنها اسم جمع لقنو لا جمع، وفي الشواذ قراءة أخرى)**([[325]](#footnote-325))**.

\* دواعي إيراده للقراءة الشاذة:

تختلف الدواعي التي يورد الحافظ -رحمه الله- لأجلها القراءات الشاذة من موضع إلى آخر، ولعل من أبرز تلك الدواعي:

أ- إيرادها لتأييد أحد الأقوال التي قيلت في معنى القراءة المتواترة، وهذا كثير، ومن الأمثلة:

\* قوله: (وقيل: (لا) بمعنى غير، ويؤيده قراءة عمر: (غير المغضوب عليهم وغير الضالين) ذكرها أبو عبيد وسعيد بن منصور بإسناد صحيح، وهي للتأكيد)**([[326]](#footnote-326))**.

\* قوله: (ثم اختلف في سَنَتِه فالجمهور على أنها سنة ست؛ لأنها نزلت فيها ((وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ)) [البقرة:196]، وهذا ينبني على أن المراد بالإِتمام ابتداء الفرض، ويؤيده قراءة علقمة ومسروق وابراهيم النخعي بلفظ: (وأقيموا) أخرجه الطبري بأسانيد صحيحة عنهم)**([[327]](#footnote-327))**.

ب- إيرادها لتصويب أحد الأقوال التي قيلت في معنى الآية، ومن الأمثلة:

\* قوله: (قال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله: (وَقُولُوا حِطَّة) قال الحسن:

أي: احطط عنا خطايانا، وهذا يليق بقراءة من قرأ (حِطّةً) بالنصب، وهي قراءة إبراهيم بن أبي عبلة)**([[328]](#footnote-328))**.

قوله: (قوله: (رَاعِنَا) من الرعونة، إذا أرادوا أن يحمقوا إنساناً قالوا: راعنا) قلت:

هذا على قراءة من نون، وهي قراءة الحسن البصري وأبي حيوة، ووجهه: أنها صفة لمصدر محذوف، أي: لا تقولوا قولاً راعناً، أي: قولاً ذا رعونة)**([[329]](#footnote-329))**.

جـ- إيرادها لترجيح قول على آخر، ومن الأمثلة:

\* قوله: (وهذا الذي ذهب إليه مجاهد من تفسير الآية يقتضي أن تكون الواو (وَالرَّاسخُونَ) عاطفة على معمول الاستثناء، وقد روى عبد الرزاق بإسناد صحيح عن ابن عباس أنه كان يقرأ: ((وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ)) [آل عمران:7] فهذا يدل على أن الواو للاستئناف؛ لأن هذه الرواية وان لم تثبت بها القراءة لكن أقل درجاتها أن تكون خبراً بإسناد صحيح إلى ترجمان القرآن، فيقدم كلامه في ذلك على من دونه)**([[330]](#footnote-330))**.

المطلب الثالث  
**موقفه من الناسخ والمنسوخ**

يطلق النسخ عند السلف ويراد به البيان، فيدخل فيه: تخصيص العموم، وتقييد المطلق، وبيان المجمل، ورفع الحكم، والأخير هو ما اصطلح المتأخرون على تسميته بالنسخ.

قال ابن تيمية: (والمنسوخ يدخل فيه في اصطلاح السلف -العام- كل ظاهر ترك ظاهره لمعارض راجح كتخصيص العام، وتقييد المطلق...)**([[331]](#footnote-331))**.

والنسخ في اصطلاح المتأخرين: (عبارة عن خطاب الشارع المانع من استمرار ما ثبت من حكم خطاب شرعي سابق)**([[332]](#footnote-332))**.

والعلم به عظيم الشأن، (قال الأئمة: ولا يجوز لأحد أن يفسر كتاب الله إلا بعد أن يعرف الناسخ والمنسوخ، وقد قال علي بن أبي طالب لقاص: أتعرف الناسخ والمنسوخ؟ قال: الله أعلم، قال: هلكت وأهلكت)**([[333]](#footnote-333))**.

وقد اختلف أهل العلم في مسألة وقوع النسخ في القرآن فأكثرت طائفة من ادعاء النسخ والجزم بحصوله عند أدنى شبهة تعارض، ونفت طائفة وقوعه البتة، وتمحلوا وجوهاً للجمع بين الآيات المتعارضة حقاً.

وتوسط المحققون من أهل العلم في المسألة ففرقوا بين إطلاق السلف والمتأخرين، وأثبتوا وقوع النسخ في القرآن بين الآيات التي تتعارض تعارضاً حقيقياً مع عدم إمكان الجمع بينها**([[334]](#footnote-334))**.

ولعل من أبرز هؤلاء المحققين الحافظ -رحمه الله- والذي يقرر بأن الأصل عدم النسخ**([[335]](#footnote-335))**، وأنه لا يصار إليه بالاحتمال**([[336]](#footnote-336))**، ولا يدخل على الأخبار**([[337]](#footnote-337))**، ويلمس الباحث هذا التحقيق لدى الحافظ في المواضع التي تعرض فيها لقضايا النسخ والآيات الناسخة أو المنسوخة -على قلتها- في الجزء المدروس في هذه الرسالة، وسأعمل على إظهار موقفه من الناسخ والمنسوخ، ومدى تحقيقه في ذلك من خلال النقاط التالية:

أولاً: إثباته وقوع النسخ في الفروع، وتعقبه بعض شبهات نفاة ذلك، ومن الأمثلة:

أ- قوله: (... أجيب بأن ذلك في أصول الدين، وليس بين الأنبياء فيه اختلاف، وهذا في الفروع، وهو الذي يدخله النسخ)**([[338]](#footnote-338))**.

2- قوله: (واستدل بالآية المذكورة على وقوع النسخ، خلافاً لمن شد فمنعه، وتعقب بأنها قضية شرطية لا تستلزم الوقوع، وأجيب: بأن السياق وسبب النزول كان في ذلك؛ لأنها نزلت جواباً لمن أنكر ذلك)**([[339]](#footnote-339))**.

ثانياً: إدراكه لإِطلاق السلف للنسخ، وتوجيهه كلامهم على ذلك، ومن الأمثلة:

قوله: (... وحاصل ما في هذه الروايات أن ابن عباس كان تارة يجعل الآيتين في محل واحد، فلذلك يجزم بنسخ إحداهما، وتارة يجعل محلهما مختلفاً، ويمكن الجمع بين كلاميه بأن عموم التي في الفرقان خص منها مباشرة المؤمن القتل متعمداً، وكثير من السلف يطلقون النسخ على التخصيص، وهذا أولى من حمل كلامه على التناقض، وأولى من دعوى أنه قال بالنسخ ثم رجع عنه)**([[340]](#footnote-340))**.

ثالثاً: تعقبه ما قيل من نسخ بعض الآيات، ومن الأمثلة:

1- قوله: (وزعم بعضهم أن قوله تعالى: ((فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ)) [التغابن:16] نسخ بقوله تعالى: ((اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ)) [آل عمران:102]، والصحيح أن لا نسخ، بل المراد بحق تقاته: امتثال أمره واجتناب نهيه مع القدرة لا مع العجز)**([[341]](#footnote-341))**.

2- قوله: (وأجمع العلماء على مشروعيته [أي: الخلع] إلا بكر بن عبد الله المزني

التابعي المشهور، فإنه قال: لا يحل للرجل أن يأخذ من امرأته في مقابل فراقها شيئاً لقوله تعالى: ((فَلا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا)) [النساء:20]، فأوردوا عليه: ((فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ)) [البقرة:229]، فادعى نسخها بآية النساء، أخرجه ابن أبي شيبة عنه، وتعقب مع شذوذه بقوله تعالى في النساء أيضاً: ((فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ)) [النساء:4]، وبقوله فيها: ((فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا)) [النساء:128] الآية، وبالحديث، وكأنه لم يثبت عنده أو لم يبلغه، وانعقد الإِجماع بعده على اعتباره، وأن آية النساء مخصوصة بآية البقرة، وبآيتي النساء الآخرتين)**([[342]](#footnote-342))**.

رابعاً: إثباته للنسخ بين الآيات التي وقع تعارض حقيقي بينها، ومن الأمثلة:

1- قوله: (لكن التقدير بالحول استمر في الإِسلام بنص قوله تعالى: ((وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ)) [البقرة:240] وهي: ((يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا)) [البقرة:234]**([[343]](#footnote-343))**.

2- قوله: (... لأنه ثبت أن ابن عمر لم يكن اطلع على كون هذه الآية منسوخة، فروى أحمد من طريق مجاهد قال: دخلت على ابن عباس فقلت: كنت عند ابن عمر فقرأ: ((وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ)) [البقرة:284] فبكى، فقال ابن عباس: إن هذه الآية لما أنزل غمت أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم غماً شديداً، وقالوا: يا رسول الله هلكنا فإن قلوبنا ليست بأيدينا، فقال: قولوا: سمعنا وأطعنا، فقالوا، فنسختها هذه الآية: ((لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا)) [البقرة:286]، وأصله عند مسلم من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس دون قصة ابن عمر)**([[344]](#footnote-344))**.

3- قوله: (... ومن طريق قتادة: (كان الرجل يعاقد الرجل في الجاهلية فيقول: دمي دمك وترثني وأرثك، فلما جاء الإِسلام أمروا أن يؤتوهم نصيبهم من الميراث، وهو السدس، ثم نسخ بالميراث فقال: ((وَأُوْلُوا الأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ)) [الأنفال:75] ومن طرق شتى عش جماعة من

العلماء كذلك، وهذا هو المعتمد، ويحتمل أن يكون النسخ وقع مرتين:

الأولى: حيث كان المعاقد يرث وحده دون العصبة، فنزلت الآية،: (وَلِكُلٍّ)، وهي آية الباب، فصاروا يرثون جميعاً، وعلى هذا يتنزل حديث ابن عباس ثم نسخ ذلك آية الأحزاب وخص الميراث بالعصبة وبقي للمعاقد النصر والإِرفاد ونحوهما. وعلى هذا تُنَزَّل بقية الآثار، وقد تعرض له ابن عباس في حديثه أيضاً لكن لم يذكر الناسخ، ولا بد منه، والله أعلم)**([[345]](#footnote-345))**.

المطلب الرابع  
**منهجه في عرض المكي والمدني**

استقر اصطلاح جمهور أهل الحلم من قبل زمن الحافظ -رحمه الله- في تحريف المكي والمدني (أن كل ما نزل قبل الهجرة فهو مكي، وما نزل بعد الهجرة فهو مدني سواء نزل في البلد حال الإِقامة أم في غيرها حال السفر)**([[346]](#footnote-346))**.

واعتناء المفسر به في غاية الأهمية إذ إدراكه يعين على معرفة الناسخ من المنسوخ، وإدراك تاريخ التشريع وبالتالي تحديد المراد بالألفاظ التي لها مدلولان لغوي واصطلاحي كالصلاة والزكاة ونحوهما تبعاً لتاريخ نزول ذلك اللفظ، وتاريخ تشريع تلك الأحكام.

كما أن معرفة ذلك يعين المفسر على مراعاة الترابط بين الآيات وبناء معاني بعضها على بعض، بحيث يكون المدني (منزلاً في الفهم على المكي، وكذلك المكي بعضه مع بعض، والمدني بعضه مع بعض، على حسب ترتيبه في التنزيل وإلا لم يصح، والدليل على ذلك أن معنى الخطاب المدني في الغالب مبني على المكي، كما أن المتأخر من كل واحد منهما مبني على متقدمه، دل على ذلك الاستقراء، وذلك إنما يكون ببيان مجمل، أو تخصيص عموم، أو

تقييد مطلق، أو تفصيل مالم يفصل، أو تكميل ما لم يظهر تكميله)**([[347]](#footnote-347))**.

ولقد تعرض الحافظ -رحمه الله- في الفتح في بعض المواضع في الجزء المدروس لعلم المكي والمدني فأبان مكية بعض السور والآيات أو مدنيتها، بل تجاوز ذلك أحياناً إلى تحديد وقت أو ترتيب نزولها، كما استفاد من معرفته لذلك في تحديد تاريخ تشريع بعض الأحكام، ومن الأمثلة:

1- قوله: (واتفقوا على أنها مدنية، وأنها أول سورة أنزلت بها، وسيأتي قول عائشة:

(ما نزلت سورة البقرة والنساء إلا وأنا عنده صلى الله عليه وسلم، ولم يدخل عليها إلا بالمدينة)**([[348]](#footnote-348))**.

2- قوله: (اتفاقهم على أن صيام رمضان إنما فرض بعد الهجرة؛ لأن الآية الدالة على فرضيته مدنية بلا خلاف)**([[349]](#footnote-349))**.

3- قوله: (ونزول قوله تعالى: ((فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا)) [النساء:43] إنما كان بالمدينة بلا خلاف)**([[350]](#footnote-350))**.

4- قوله: (... قوله تعالى: ((وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ)) [المائدة:67] وهو متعقب فإن نزولها كان في أوائل ما قدم المدينة)**([[351]](#footnote-351))**.

5- قوله: (اتفقوا على أن الأنعام مكية)**([[352]](#footnote-352))**.

المبحث الثامن  
**طريقته في النقل من المصادر التفسيرية ومناقشته للأقوال المنقولة منها**

وفيه مطلبان:

المطلب الأول  
**طريقته في النقل من المصادر التفسيرية**

يمكن إيجاز طريقة الحافظ في النقل من المصادر التفسيرية من خلال النقاط التالية:

أولاً: مدى إسناده إلى المصادر التي ينقل منها:

تختلف طريقة الحافظ في هذا الأمر من موضع إلى آخر، وقد أخذ ذلك صوراً مختلفة من

أبرزها:

\* أن يعين المصدر المنقول عنه، ومن الأمثلة:

أ- قوله: (وأغرب الزجاج في معانيه فجزم بأن سبب نزولها ما روي عن الحسن)**([[353]](#footnote-353))**.

ب- قوله: (فإن الأثر المذكور عند ابن أبي حاتم في تفسيره)**([[354]](#footnote-354))**.

جـ- قوله: (ورجح الطبري في تفسيره وعزاه إلى أهل التأويل في تهذيبه أن سبب نزولها هذه القصة)**([[355]](#footnote-355))**.

د- قوله: ((قال قتادة: الريح: الحرب)، وهذا قد وصله عبد الرزاق في تفسيره عن معمر عن قتادة بهذا نحوه)**([[356]](#footnote-356))**.

د- قوله: (وقد بين أبو عبيدة بعض الوجوه التي يرد بها لفظ (القضاء) وأغفل كثيراً منها، واستوعبها إسماعيل بن أحمد النيسابوري في كتاب: (الوجوه والنظائر) فقال:)**([[357]](#footnote-357))**.

\* أن يسند النص المنقول إلى المؤلف، مع إغفال ذكر كتابه، وهذا الأغلب الأعم، ومن الأمثلة:

أ- قوله: (... ونقل السهيلي عن الحسن وابن سيرين، ووافقهما بقي بن مَخْلَد كراهية تسمية الفاتحة أم الكتاب، وتعقبه السهيلي)**([[358]](#footnote-358))**.

ب- قوله: (قال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله: ((وَقُولُوا حِطَّةٌ)) [البقرة:58] قال الحسن:

أي: احطط عنا خطايانا)**([[359]](#footnote-359))**.

جـ- قوله: (ونقل أبو البقاء: تثليث الراء في هذه القراءة وهي شاذة... قلت: ونقل أبو علي الفارسي: أنهما بمعنى واحد، وعن الفراء: الضم مشترك، والكسر القطع فقط، وعنه أيضاً: هي مقلوبة من قوله: صراه عن كذا، أي: قطعه...)**([[360]](#footnote-360))**.

د- قوله: (قال الزمخشري: لفظ (إِلَى) يفيد معنى الغاية مطلقاً، فأما دخولها في الحكم وخروجها فأمر يدور مع الدليل...)**([[361]](#footnote-361))**.

ثانياً: مدى تصرفه في النص المنقول:

تختلف طريقة الحافظ في هذا الأمر من موضع إلى آخر، وقد أخذ ذلك صوراً مختلفة من أبرزها:

\* أن يتقيد بألفاظ النص المنقول، ومن الأمثلة:

أ- قوله: (... وروى سعيد بن منصور عن أبي مِجْلَز قال: خطوات الشيطان: النذور في المعاصي...)**([[362]](#footnote-362))**.

ب- قوله: (... أخرجه ابن أبي حاتم أيضاً، ومن طريق مجاهد قال: (العفو: الصدقة المفروضة)**([[363]](#footnote-363))**.

جـ- قوله: (... وقوله تعالى: ((وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ)) [النساء:1] قال ابن عباس: أي: اتقوا الأرحام وصلوها، أخرجه ابن أبي حاتم عنه)**([[364]](#footnote-364))**.

\* أن يتصرف في ألفاظ النص المنقول، ويشير إلى تصرفه، ومن الأمثلة:

أ- قوله: (... قول الله تعالى: ((وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ)) [آل عمران:28]... قال الراغب: (نَفسَه): ذاته، وهذا وان كان يقتضي المغايرة من حيث إنه مضاف ومضاف إليه فلا شيء من حيث المعنى سوى واحد -سبحانه وتعالى عن الاثنينية من كل وجه-، وقيل: إن إضافة النفس هنا إضافة ملك، والمراد بالنفس نفوس عباده، انتهى ملخصاً)**([[365]](#footnote-365))**.

ب- قوله: (وقرر ذلك أبو بكر بن العربي تقريراً حسناً فقال ما ملخصه: بين القراءتين تعارض ظاهر، والحكم فيما ظاهره التعارض أنه إن أمكن العمل بهما وجب، وإلا عمل بالقدر الممكن، ولا يتأتى الجمع بين الغسل والمسح في عضو واحد في حالة واحدة، لأنه يؤدي إلى تكرار المسح؛ لأن الغسل يتضمن المسح، والأمر المطلق لا يقتضي التكرار، بقي أن يعمل بهما

في حالتين توفيقاً بين القراءتين، وعملاً بالقدر الممكن)**([[366]](#footnote-366))**.

\* أن يتصرف في ألفاظ النص المنقول دون إخلال بمراد من نقل عنه، ولا يشير إلى تصرفه، ومن الأمثلة:

أ- قوله: (وقال ابن أبي حاتم: لا أعلم بين المفسرين في ذلك اختلافاً)**([[367]](#footnote-367))**.

ونصه عند ابن أبي حاتم: (ولا أعلم بين المفسرين في هذا الحرف اختلافاً)**([[368]](#footnote-368))**.

ب- قوله: (قال ابن العربي: قالت طائفة: لا يرجع إلى الجميع، بل إلى الأخير وهذا هو الأصل، فمن ادعى أنه يرجع إلى الجميع فعليه الدليل)**([[369]](#footnote-369))**.

ونصه عند ابن العربي: (وقالت طائفة من العلماء: (إن قولهتعالى: ((وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ)) [البقرة:233] لا يرجع إلى جميع ما تقدم كله؛ وإنما يرجع إلى تحريم الإِضرار، والمعنى: وعلى الوارث من تحريم الإِضرار بالأم ما على الأب.

وهذا هو الأصل، فمن ادعى أنه يرجع العطف فيه إلى جميع ما تقدم فعليه الدليل)**([[370]](#footnote-370))**.

ثالثاً: مدى إشارته إلى انتهاء النص المنقول:

لم يَسِر الحافظ -رحمه الله- في هذا الأمر على وتيرة واحدة، وسأبين طريقته في ذلك من خلال التالي:

\* إشارته في بعض المواضع إلى انتهاء القول الذي ينقله، ومن الأمثلة:

أ- قوله: (وقال الزمخشري: لفظ (إِلَى) يفيد معنى الغاية مطلقاً، فأما دخلوها في

الحكم وخروجها فأمر يدور مع الدليل، فقوله تعالى: ((ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ)) [البقرة:187] دليل عدم الدخول: النهي عن الوصال، وقول القائل: حفظت القرآن من أوله إلى آخره، دليل الدخول: كون الكلام مسوقاً لحفظ جميع القرآن، وقوله: ((إِلَى الْمَرَافِقِ)) [المائدة:6] لا دليل فيه على أحد الأمرين، قال: فأخذ العلماء بالاحتياط، ووقف زفر مع المتيقن، انتهى)**([[371]](#footnote-371))**.

ب- قوله: (وقد اشتد إنكار جماعة من الفقهاء ذلك، منهم القاضي أبو بكر بن العربي فقال: اعتقد قوم من الغافلين منع السؤال عن النوازل إلى أن تقع تعلقاً بهذه الآية، وليس كذلك؛ لأنها مصرحة بأن المنهي عنه ما تقع المساءة في جوابه، ومسائل النزول ليست كذلك، انتهى)**([[372]](#footnote-372))**.

\* عدم إشارته إلى انتهاء القول الذي ينقله، وهذا الغالب، وقد يكون الأمر في أحيان مشكلاً بحيث يصعب تمييز قوله عن النص الذي ينقله، ومن الأمثلة:

أ- قوله: (قال ابن قتيبة: أصل الرباط أن يربط هؤلاء خيلهم وهؤلاء خيلهم استعداداً للقتال، قال الله تعالى: ((وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ)) [الأنفال:60]**([[373]](#footnote-373))**.

والنقل عن ابن قتيبة ينتهي عند قوله: (خيلهم)**([[374]](#footnote-374))**.

ب- قوله: (قال أبو عبيدة: يقال: قيام أمركم، وقوام أمركم، والأصل بالواو، فأبدلوها ياء لكسرة القاف)**([[375]](#footnote-375))**.

والنقل عن أبي عبيدة ينتهي عند قوله: (وقوام أمركم)**([[376]](#footnote-376))**.

رابعاً: إشارته في أحيان إلى وجود قول في مصدر دون أن ينقله، ومن الأمثلة:

أ- قوله: (... وانتصب (أيَّامًا) بفعل مقدر يدل عليه سياق الكلام كصوموا أو صاموا، وللزمخشري في إعرابه كلام متعقب ليس هذا موضعه)**([[377]](#footnote-377))**.

2- قوله: (وحكى ابن التين عن الداودي أن البخاري اقتصر على هذه الآية دون ما قبلها؛ عملاً بقول من قال إن الآيتين قبلها نزلتا في اليهود والنصارى، وتعقبه ابن التين بأنه لا قائل بذلك، قال: ونسق الآيات لا يقتضي ما قال.

قلت: وما نفاه ثابت عن بعض التابعين في تفسير الطبري وغيره...)**([[378]](#footnote-378))**.

المطلب الثاني  
**طريقته في مناقشة الأقوال المنقولة**

لم يسر الحافظ -رحمه الله- في هذا الجانب على وتيرة واحدة، بل سلك طرقاً مختلفة، ولعل من أبرز صنيعه في ذلك، ما يلي:

أولاً: أن ينقل الأقوال فقط، ولا يعلق عليها، ومن الأمثلة:

أ- قوله: (وقال ابن أبي حاتم: لا أعلم بين المفسرين في ذلك اختلافاً)**([[379]](#footnote-379))**.

2- قوله: (وقال الطبري: معنى (يَسُومُونَكُم) يوردونكم أو يذيقونكم أو يولونكم)**([[380]](#footnote-380))**.

3- قوله: (وقد فسرها مجاهد: لا تقولوا اسمع منا ونسمع منك)**([[381]](#footnote-381))**.

ثانياً: أن ينقل القول ويدعو إلى تحريره، ومن الأمثلة:

قوله: (قوله: (قُبُلاً) جمع قبيل، والمعنى أنه ضروب للعذاب كل ضرب منها قبيل) انتهى،... ولم أرَ من فسر بأصناف العذاب فليحرر هذا)**([[382]](#footnote-382))**.

ثالثاً: أن يورد الأقوال، ويرجح أحدها بدون تعليل ومناقشة، ومن الأمثلة:

قوله: (... ووقع أصرح من ذلك عند ابن مردويه من حديث أبي بن كعب، قال في قوله تعالى: (عذاباً من فوقكم) قال: الرجم، (أو من تحت أرجلكم) قال: الخسف).

وروى ابن أبي حاتم من طريق السدي عن شيوخه أيضاً: أن المراد بالعذاب من فوق الرجم، ومن تحت الخسف.

وأخرج من طريق ابن عباس: أن المراد بالفوق أئمة السوء، وبالتحت خدم السوء.

وقيل: المراد بالفوق حبس المطر، وبالتحت منع الثمرات، والأول هو المعتمد)**([[383]](#footnote-383))**.

رابعاً: أن يورد الأقوال، ويرجح أحدها مبيناً وجه الترجيح، ومن الأمثلة:

1. قوله: (قوله: (مصلى) أي: قبلة، قاله الحسن البصري وغيره، وبه يتم الاستدلال. وقال مجاهد: أي: مدعى يدعى عنده، ولا يصح حمله على مكان الصلاة؛ لأنه لا يصلى فيه بل عنده، ويترجح قول الحسن بأنه جار على المعنى الشرعي)**([[384]](#footnote-384))**.
2. قوله: (وأخرج عبد بن حميد أيضاً من وجه آخر عن الحسن قال: أن لا تجهد مالك ثم تقعد تسأل الناس، فعرف بهذا المراد بقوله: الفضل، أي: ما لا يؤثر في المال فيمحقه.

وقد أخرج ابن أبي حاتم من مرسل يحيى بن أبي كثير بسند صحيح إليه أنه: بلغه أن معاذ

بن جبل وثعلبة سألا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالا: إن لنا أرقاء وأهلين، فما ننفق من أموالنا؟ فنزلت... وقد جاء عن ابن عباس وجماعة أن المراد بالعفو: ما فضل عن الأهل، أخرجه ابن أبي حاتم أيضاً، ومن طريق مجاهد قال: (العفو: الصدقة المفروضة)، ومن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس: (العفو ما لا يتبين في المال، وكان هذا قبل أن تفرض الصدقة)، فلما اختلفت هذه الأقوال كان ما جاء من السبب في نزولها أولى أن يؤخذ به، ولو كان مرسلاً)**([[385]](#footnote-385))**.

\* قوله: (وروى الطبري عن السدي قال: الإعصار: الريح، والنار: السموم، وعن الضحاك قال: الإعصار: ريح فيها برد شديد، والأول أظهر؛ لقوله –تعالى-: ((فِيهِ نَارٌ)) [البقرة:266].

خامساً: أن يورد الأقوال، ويميل إلى أحدها، ثم يتعقب الأخرى قولاً قولاً، ومن الأمثلة:

قوله: (ثم اختلفوا في المراد بالوارث، فقال الحسن والنخعي: هو كل من يرث الأب من الرجال والنساء، وهو قول أحمد وإسحاق، وقال أبو حنيفة وأصحابه: هو من كان ذا رحم محرم للمولود دون غيره، وقال قبيصة بن ذؤيب: هو المولود نفسه، وقال زيد بن ثابت: إذ خلف أماً وعماً فعلى كل منهما إرضاع الولد بقدر ما يرث، وبه قال الثوري... وقد أخرج الطبري هذه الأقوال عن قائلها، وسبب الاختلاف: حمل المثلية في قوله: (مثل ذلك) على جميع ما تقدم أو على بعضه، والذي تقدم الإرضاع والإنفاق والكسوة وعدم الإضرار، قال ابن العربي: قالت طائفة: لا يرجع إلى الجميع، بل إلى الأخير وهذا هو الأصل، فمن ادعى أنه يرجع إلى الجميع فعليه الدليل؛ لأن الإشارة بالإفراد، وأقرب مذكور هو عدم الإضرار فرجح الحمل عليه**([[386]](#footnote-386))**.

... وكذا قصة هند بنت عتبة فإنه أذن لها في أخذ نفقة بنيها من مال الأب، فدل على أنها

تجب عليه دونها، فأراد البخاري أنه لما لم يلزم الأمهات نفقة الأولاد في حياة الآباء فالحكم بذلك مستمر بعد الآباء، ويقويه قوله –تعالى-: ((وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ)) [البقرة:233] أي: رزق الأمهات وكسوتهن من أجل الرضاع للأبناء، فكيف يجب لهن في أول الآية ويجب عليهن نفقة الأبناء في آخرها؟

وأما قول قبيصة فيرده أن الوارث لفظ يشمل الولد وغيره، فلا يخص به وارث دون آخر إلا بحجة، ولو كان الولد هو المراد لقيل: وعلى المولود.

وأما قول الحنفية فيلزم منه أن النفقة تجب على الخال لابن أخته، ولا تجب على العم لابن أخيه، وهو تفصيل لا دلالة عليه من الكتاب ولا السنة ولا القياس، قاله إسماعيل القاضي.

وأما قول الحسن ومن تابعه فتعقب بقوله تعالى: ((وَإِنْ كُنَّ أُولاتِ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ)) [الطلاق:6] فلما وجب على الأب الإِنفاق على من يرضع ولده ليغذي ويربي، فكذلك يجب عليه إذا فطم فيغذيه بالطعام كما يغذيه بالرضاع مادام صغيراً، ولو وجب مثل ذلك على الوارث لوجب إذا مات عن الحامل أنه يلزم العصبة بالإِنفاق عليها لأجل ما في بطنها، وكذا يلزم الحنفية إلزام كل ذي رحم محرم)**([[387]](#footnote-387))**.

سادساً: أن يورد قولاً ويستبعده، أو يذكر بأن فيه نظراً، دون بيان وجه الاستبعاد ومحل النظر، ومن الأمثلة:

1- قوله: (قال الراغب: (نَفسَه): ذاته، وهذا وان كان يقتضي المغايرة من حيث إنه مضاف ومضاف إليه فلاشيء من حيث المعنى سوى واحد -سبحانه وتعالى عن الاثنينية من كل وجه-، وقيل: إن إضافة النفس هنا إضافة ملك، والمراد بالنفس نفوس عباده، انتهى ملخصاً، ولا يخفى بعد الأخير وتكلفه)**([[388]](#footnote-388))**.

2- قوله: (ويقال: إن مريم بلسان العرب من تكثر زيارة الرجال من النساء، كالزير وهو من يكثر زيارة النساء، واستشهد من زعم هذا بقول رؤبة:

قلت لزير لم تصله مريمه

حكاه أبو حيان في تفسير سورة البقرة، وفيه نظر)**([[389]](#footnote-389))**.

سابعاً: أن يورد قولاً ضعيفاً ويبين وجه ضعفه، ومن الأمثلة:

2- قوله: (مَا) في قوله: ((مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ)) [البقرة:102] موصولة -على الصواب-، وغلط من قال إنها نافية؛ لأن نظم الكلام يأباه)**([[390]](#footnote-390))**.

2- قوله: (... ومن طريق عبد الرحمن بن زيد بن أسلم قال: النحلة في كلام العرب الواجب، قال: ليس ينبغي لأحد أن ينكح إلا بصداق، كذا قال، والنحلة في كلام العرب: العطية، لا كما قال ابن زيد)**([[391]](#footnote-391))**.

3- قوله: (في قوله تعالى: ((وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ)) [البقرة:93]... وهو من مجاز الحذف، أي: أشربوا في قلوبهم حب العجل، ومن قال: إن العجل أحرق ثم ذري في الماء فشربوه فلم يعرف كلام العرب؛ لأنها لا تقول في الماء أشرب فلان في قلبه)**([[392]](#footnote-392))**.

المبحث التاسع  
**موقفه من الإسرائيليات**

الإِسرائيليات هي: (القصص والأخبار اليهودية والنصرانية التي تسربت إلى المجتمع الإِسلامي بعد دخول جمع من اليهود والنصارى إلى الإِسلام أو تظاهرهم بالدخول فيه)**([[393]](#footnote-393))**.

وهي من حيث القبول والرد ثلاثة أقسام:

الأول: ما يجب قوله، وهو ما جاء في شرعنا تأييده.

الثاني: ما بجب رده، وهو ما علمنا من شرعنا بطلانه.

الثالث: مالم يرد في شرعنا تأييده ولا رده، وهذا الواجب فيه عدم التصديق وعدم التكذيب؛ لقوله: (لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم، وقولوا: آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إليكم)**([[394]](#footnote-394))**.

على أن غالب هذا القسم مما لا فائدة في تعيينه تعود على المكلفين في دنياهم ولا في دينهم**([[395]](#footnote-395))**.

وقد نحا كثير من المفسرين إلى إدخال الإِسرائيليات في تفاسيرهم بناء على أنها من القسم الثالث، وهو الذي قال فيه النبي صلى الله عليه وسلم: (وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج)**([[396]](#footnote-396))**.

وهذا المنحى فيه نظر ظاهر؛ لأن (إباحة التحدث عنهم فيما ليس عندنا دليل على صدقه ولا كذبه شيء، وذكر ذلك في تفسير القرآن، وجعله قولاً أو رواية في معنى الآية، أو في تعيين ما لم يعين فيها، أو في تفصيل ما أجمل فيها.. شيء آخر؛ لأن في إثبات ذلك بجوار كلام الله

ما يوهم أن هذا الذي لا نعرف صدقه ولا كذبه مبين معنى قول الله -سبحانه- ومفصل لما أجمل فيه! وحاشا لله ولكتابه من ذلك، وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ أذن بالتحدث عنهم، أمرنا أن لا نصدقهم ولا نكذبهم، فأي تصديق لرواياتهم وأقاويلهم أقوى من أن نقرنها بكتاب الله، ونضعها في موضع التفسير والبيان؟!)**([[397]](#footnote-397))**.

والحافظ -رحمه الله- لا يخفى عليه حكم الإِسرائيليات**([[398]](#footnote-398))**، بل نص على أن (فيما قصه الله علينا في القرآن من ذلك كفاية عن غيره)**([[399]](#footnote-399))**، ولذا فإنه كان بصيراً بما ينقل، فلم ينقل -في الجزء المدروس، مع قلة ما نقل منها- ما يكذبه الشرع أو يحيله العقل أو يخالف العقيدة أو يخدش في عصمة نبي إلا أن يبين ذلك، ومن الأمثلة:

أ- قوله: (في قوله تعالى: ((وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ)) [البقرة:93]... وهو من مجاز الحذف، أي: أشربوا في قلوبهم العجل، ومن قال: إن العجل أحرق ثم ذري في الماء فشربوه فلم يعرف كلام العرب؛ لأنها لا تقول في الماء: أشرب فلان في قلبه)**([[400]](#footnote-400))**.

2- قوله: (واختلف في المراد بالآية فقيل: إن سليمان كان جمع كتب السحر والكهانة فدفنها تحت كرسيه، فلم يكن أحد من الشياطين يستطيع أن يدنو من الكرسي، فلما مات سليمان وذهبت العلماء الذين يعرفون الأمر جاءهم شيطان في صورة إنسان فقال لليهود: هل أدلكم على كنز لا نظير له؟ قالوا: نعم، قال: فاحفروا تحت الكرسي، فحفروا -وهو متنح عنهم- فوجدوا تلك الكتب، فقال لهم: إن سليمان كان يضبط الإِنس والجن بهذا، ففشا فيهم أن سليمان كان ساحراً، فلما نزل القرآن بذكر سليمان في الأنبياء أنكرت اليهود ذلك، وقالوا: إنما كان ساحراً، فنزلت هذه الآية، أخرجه الطبري وغيره عن السدي، ومن طريق سعيد بن جبير بسند صحيح نحوه، ومن طريق عمران بن الحارث عن ابن عباس موصولاً بمعناه، وأخرج من طريق الربيع بن أنس

أنس نحوه لكن قال: إن الشياطين هي التي كتبت كتب السحر ودفنتها تحت كرسيه، ثم لما مات سليمان استخرجته، وقالوا: هذا العلم الذي كان سليمان يكتمه الناس.

وأخرجه من طريق محمد بن إسحاق، وزاد: أنهم نقشوا خاتماً على نقش خاتم سليمان وختموا به الكتاب، وكتبوا عنوانه: (هذا ما كتب آصف ابن برخياء الصديق للملك سليمان بن داود من ذخائر كنوز العلم) ثم دفنوه، فذكر نحو ما تقدم.

وأخرج من طريق العوفي عن ابن عباس نحو ما تقدم عن السدي، ولكن قال: (إنهم لما وجدوا الكتب قالوا: هذا مما أنزل الله على سليمان فأخفاه منا)، وأخرج بسند صحيح عن سعيد ابن جبير عن ابن عباس قال: (انطلقت الشياطين في الأيام التي ابتلي فيها سليمان فكتبت كتباً فيها سحر وكفر، ثم دفتتها تحت كرسيه ثم أخرجوها بعده فقرءوها على الناس)...)**([[401]](#footnote-401))**.

3- قوله: (وقصة هاروت وماروت جاءت بسند حسن من حديث ابن عمر في مسند أحمد، وأطنب الطبري في إيراد طرقها بحيث يقضي بمجموعها على أن للقصة أصلاً خلافاً لمن زعم بطلانها كعياض ومن تبعه، ومحصلها: أن الله ركب الشهوة في ملكين من الملائكة اختباراً لهما، وأمرهما أن يحكما في الأرض، فنزلا على صورة البشر وحكما بالعدل مدة، ثم افتتنا بامرأة جميلة فعوقبا بسبب ذلك بأن حبسا في بئر ببابل منكسين وابتليا بالنطق بعلم السحر، فصار يقصدهما من يطلب ذلك فلا ينطقان بحضرة أحد حتى يحذراه وينهياه، فإذا أصر تكلما بذلك ليتعلم منهما ذلك، وهما قد عرفا ذلك، فيتعلم منهما ما قص الله عنهما، والله أعلم)**([[402]](#footnote-402))**.

4- قوله: (وفيما قصه الله علينا في القرآن من ذلك كفاية عن غيره، واختلف في اسم القاتل فالمشهور قابيل بوزن المقتول لكن أوله هاء، وقيل اسم [القاتل]: قين، بلفظ الحداد، وقيل: قاين، بزيادة ألف.

وذكر السدي في تفسيره عن مشايخه بأسانيده أن سبب قتل قابيل لأخيه هابيل أن آدم كان يزوج ذكر كل بطن من ولده بأنثى الآخر، وأن أخت قابيل كانت أحسن من أخت هابيل، فأراد قابيل أن يستأثر بأخته فمنعه آدم، فلما ألح عليه أمرهما أن يقربا قرباناً فقرب قابيل حزمة من زرع وكان صاحب زرع، وقرب هابيل جذعة سمينة وكان صاحب مواش، فنزلت نار فأكلت قربان هابيل دون قابيل، وكان ذلك سبب الشر بينهما، وهذا هو المشهور.

ونقل الثعلبي بسند واه عن جعفر الصادق أنه أنكر أن يكون آدم زوج ابنا له بابنة له، وإنما زوج قابيل جنية، وزوج هابيل حورية، فغضب قابيل، فقال: يا بني ما فعلته إلا بأمر الله، فقربا قرباناً، وهذا لا يثبت عن [جعفر] ولا عن غيره، ويلزم منه أن بني آدم من ذرية إبليس؛ لأنه أبو الجن كلهم، أو من ذرية الحور العين، وليس لذلك أصل ولا شاهد)**([[403]](#footnote-403))**.

1. () انظر: شرح مقدمة التفسير لابن تيمية: 127، تفسير القرآن العظيم لابن كثير: 1/7، الإتقان للسيوطي: 2/225، التفسير والمفسرون للذهبي: 1/40. [↑](#footnote-ref-1)
2. () ص:531. [↑](#footnote-ref-2)
3. () ص: 551. [↑](#footnote-ref-3)
4. () ص: 512. [↑](#footnote-ref-4)
5. () أي: قوله- عز وجل-: ((يَا أَيُّهَا الَّذينَ آمَنُوا لا تُقَدّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّه وَرَسُولِهِ)) [الحجرات: 1]، انظر: الفتح: 13/352. [↑](#footnote-ref-5)
6. () ص: 718-719. [↑](#footnote-ref-6)
7. () ص: 965-966. [↑](#footnote-ref-7)
8. () ص: 417. [↑](#footnote-ref-8)
9. () ص: 666. [↑](#footnote-ref-9)
10. () ص: 660. [↑](#footnote-ref-10)
11. () ص:816. [↑](#footnote-ref-11)
12. () ص: 384. [↑](#footnote-ref-12)
13. () ص:406-407. [↑](#footnote-ref-13)
14. () ص:657. [↑](#footnote-ref-14)
15. () ص: 641. [↑](#footnote-ref-15)
16. () ص: 959-960. [↑](#footnote-ref-16)
17. () ص: 1069. [↑](#footnote-ref-17)
18. () ص: 1073. [↑](#footnote-ref-18)
19. () أي الإمام الطبري، انظر: فتح الباري: 8/22. [↑](#footnote-ref-19)
20. () ص: 431. [↑](#footnote-ref-20)
21. () ص: 564. [↑](#footnote-ref-21)
22. () ص: 937-938. [↑](#footnote-ref-22)
23. () ص: 669-670. [↑](#footnote-ref-23)
24. () ص: 778. [↑](#footnote-ref-24)
25. () ص: 523-525. [↑](#footnote-ref-25)
26. () ص: 1155-1156. [↑](#footnote-ref-26)
27. () ص: 698-699. [↑](#footnote-ref-27)
28. () ص:413-414. [↑](#footnote-ref-28)
29. () ص: 558-559. [↑](#footnote-ref-29)
30. () ص: 586. [↑](#footnote-ref-30)
31. () ص: 538-539. [↑](#footnote-ref-31)
32. () ص: 611. [↑](#footnote-ref-32)
33. () ص: 467-468. [↑](#footnote-ref-33)
34. () ص: 1173. [↑](#footnote-ref-34)
35. () ص: 1022. [↑](#footnote-ref-35)
36. () هدي الساري: 6. [↑](#footnote-ref-36)
37. () ص: 502. [↑](#footnote-ref-37)
38. () ص: 539. [↑](#footnote-ref-38)
39. () ص:617. [↑](#footnote-ref-39)
40. () ص: 548. [↑](#footnote-ref-40)
41. () ص: 586. [↑](#footnote-ref-41)
42. () ص: 862. [↑](#footnote-ref-42)
43. () ص: 542. [↑](#footnote-ref-43)
44. () ص: 593. [↑](#footnote-ref-44)
45. () ص: 539. [↑](#footnote-ref-45)
46. () ص: 505. [↑](#footnote-ref-46)
47. () ص: 523-524. [↑](#footnote-ref-47)
48. () ص:575. [↑](#footnote-ref-48)
49. () ص:955. [↑](#footnote-ref-49)
50. () ص:1208. [↑](#footnote-ref-50)
51. () ص: 414. [↑](#footnote-ref-51)
52. () ص:1035. [↑](#footnote-ref-52)
53. () ص: 698-699. [↑](#footnote-ref-53)
54. () ص: 523. [↑](#footnote-ref-54)
55. () ص:307. [↑](#footnote-ref-55)
56. () ص:1035. [↑](#footnote-ref-56)
57. () ص: 934. [↑](#footnote-ref-57)
58. () ص:1035. [↑](#footnote-ref-58)
59. () انظر: ص: 839. [↑](#footnote-ref-59)
60. () انظر: ص: 938-939. [↑](#footnote-ref-60)
61. () انظر: ص: 1194. [↑](#footnote-ref-61)
62. () انظر: ص: 535-536. [↑](#footnote-ref-62)
63. () انظر: ص: 836-839. [↑](#footnote-ref-63)
64. () ص: 838. [↑](#footnote-ref-64)
65. () ص: 838-839. [↑](#footnote-ref-65)
66. () ص: 938-939. [↑](#footnote-ref-66)
67. () ص: 535-536. [↑](#footnote-ref-67)
68. () ص: 1194. [↑](#footnote-ref-68)
69. () ص: 334-335. [↑](#footnote-ref-69)
70. () ص: 929. [↑](#footnote-ref-70)
71. () مجمع الزوائد للهيثمي: 4/31. [↑](#footnote-ref-71)
72. () ص: 1193. [↑](#footnote-ref-72)
73. () صحيح ابن حبان -بترتيب ابن بلبان-: 2/79. [↑](#footnote-ref-73)
74. () انظر: البرهان للزركشي: 2/172، إعلام الموقعين لابن القيم: 4/155، نزهة النظر لابن حجر: 53، النكت على ابن الصلاح له: 2/532- 533، ابن عاشور ومنهجه في التفسير للريس: 1/332 - 334، قواعد التفسير للسبت: 1/178. [↑](#footnote-ref-74)
75. () انظر: نزهة النظر لابن حجر: 42، الإتقان للسيوطي: 1/42. [↑](#footnote-ref-75)
76. () شرح مقدمة التفسير لابن تيمية: 139، وانظر: قواعد التفسير للسبت: 1/196. [↑](#footnote-ref-76)
77. () ص:352. [↑](#footnote-ref-77)
78. () ص: 836. [↑](#footnote-ref-78)
79. () ص: 483. [↑](#footnote-ref-79)
80. () ص:414-415. [↑](#footnote-ref-80)
81. () ص: 746. [↑](#footnote-ref-81)
82. () ص: 358-360. [↑](#footnote-ref-82)
83. () ص: 406. [↑](#footnote-ref-83)
84. () ص: 583. [↑](#footnote-ref-84)
85. () ص: 920. [↑](#footnote-ref-85)
86. () ص: 337. [↑](#footnote-ref-86)
87. () ص: 792. [↑](#footnote-ref-87)
88. () ص: 163. [↑](#footnote-ref-88)
89. () ص: 399. [↑](#footnote-ref-89)
90. () ص:418-419. [↑](#footnote-ref-90)
91. () ص: 476. [↑](#footnote-ref-91)
92. () ص: 480. [↑](#footnote-ref-92)
93. () ص: 842، وعطاء في رواية ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس في غير سورة البقرة وآل عمران هو الخراساني لا ابن رباح، إلا إن صرح ابن جريج بأنه ابن رباح، أفاده ابن حجر في العجاب -تحقيق: الأنيس-: 1/209. [↑](#footnote-ref-93)
94. () ص: 1046-1047. [↑](#footnote-ref-94)
95. () ص: 1048. [↑](#footnote-ref-95)
96. () ص:414-415. [↑](#footnote-ref-96)
97. () ص: 459. [↑](#footnote-ref-97)
98. () ص:653. [↑](#footnote-ref-98)
99. () ص: 762-763. [↑](#footnote-ref-99)
100. () ص:352. [↑](#footnote-ref-100)
101. () ص: 443. [↑](#footnote-ref-101)
102. () ص: 842-843. [↑](#footnote-ref-102)
103. () ص: 323. [↑](#footnote-ref-103)
104. () تفسير ابن أبي حاتم: 1/67 رقم: 182. [↑](#footnote-ref-104)
105. () ص:416. [↑](#footnote-ref-105)
106. () البخاري -فتح-: 6/456 رقم: 3364. [↑](#footnote-ref-106)
107. () زاد المسير لابن الجوزي: 1/142. [↑](#footnote-ref-107)
108. () البحر المحيط لأبي حيان: 1/381. [↑](#footnote-ref-108)
109. () جامع البيان للطبري: 3/35- 36. [↑](#footnote-ref-109)
110. () مفاتيح الغيب للرازي: 4/52. [↑](#footnote-ref-110)
111. () ص:452. [↑](#footnote-ref-111)
112. () جامع البيان للطبري: 3/394- 395. [↑](#footnote-ref-112)
113. () البحر المحيط لأبي حيان: 2/17. [↑](#footnote-ref-113)
114. () الموافقات للشاطبي: 1/102. [↑](#footnote-ref-114)
115. () الموافقات للشاطبي: 4/154. [↑](#footnote-ref-115)
116. () انظر: فتح الباري لابن حجر: 3/373، قواعد التفسير للسبت: 1/230. [↑](#footnote-ref-116)
117. () الموافقات للشاطبي: 4/224، وانظر: قواعد التفسير للسبت: 1/224. [↑](#footnote-ref-117)
118. () ص: 96 و: 98. [↑](#footnote-ref-118)
119. () ص: 293-295. [↑](#footnote-ref-119)
120. () ص: 367. [↑](#footnote-ref-120)
121. () ص:585. [↑](#footnote-ref-121)
122. () ص: 746-747. [↑](#footnote-ref-122)
123. () ص:756-757. [↑](#footnote-ref-123)
124. () ص:953. [↑](#footnote-ref-124)
125. () ص:1059-1060. [↑](#footnote-ref-125)
126. () ص: 1083. [↑](#footnote-ref-126)
127. () ص:653. [↑](#footnote-ref-127)
128. () ص: 762-763. [↑](#footnote-ref-128)
129. () ص:457-458. [↑](#footnote-ref-129)
130. () ص: 641. [↑](#footnote-ref-130)
131. () ص: 1139- 1140. [↑](#footnote-ref-131)
132. () ص: 694. [↑](#footnote-ref-132)
133. () ص: 372- 373 [↑](#footnote-ref-133)
134. () ص: 576. [↑](#footnote-ref-134)
135. () ص:750. [↑](#footnote-ref-135)
136. () ص: 1231. [↑](#footnote-ref-136)
137. () ص:1256. [↑](#footnote-ref-137)
138. () ص: 428. [↑](#footnote-ref-138)
139. () ص: 736. [↑](#footnote-ref-139)
140. () ص: 501. [↑](#footnote-ref-140)
141. () ص:517. [↑](#footnote-ref-141)
142. () ص: 1261. [↑](#footnote-ref-142)
143. () ص: 340. [↑](#footnote-ref-143)
144. () ص: 440-441. [↑](#footnote-ref-144)
145. () ص: 539-540. [↑](#footnote-ref-145)
146. () ص: 788. [↑](#footnote-ref-146)
147. () ص: 293-295. [↑](#footnote-ref-147)
148. () ص: 584-585. [↑](#footnote-ref-148)
149. () ص: 1083- 1084. [↑](#footnote-ref-149)
150. () ص: 1102-1103. [↑](#footnote-ref-150)
151. () ص: 384. [↑](#footnote-ref-151)
152. () ص: 397. [↑](#footnote-ref-152)
153. () ص: 1076. [↑](#footnote-ref-153)
154. () ص: 1169-1170. [↑](#footnote-ref-154)
155. () ص: 385. [↑](#footnote-ref-155)
156. () ص: 807-808. [↑](#footnote-ref-156)
157. () ص: 1069. [↑](#footnote-ref-157)
158. () ص:508. [↑](#footnote-ref-158)
159. () ص: 882. [↑](#footnote-ref-159)
160. () ص: 323. [↑](#footnote-ref-160)
161. () ص: 662. [↑](#footnote-ref-161)
162. () ص: 1267. [↑](#footnote-ref-162)
163. () ص: 531-532. [↑](#footnote-ref-163)
164. () ص: 578. [↑](#footnote-ref-164)
165. () ص: 319-320. [↑](#footnote-ref-165)
166. () ص:355. [↑](#footnote-ref-166)
167. () ص: 426-427. [↑](#footnote-ref-167)
168. () ص: 460-461. [↑](#footnote-ref-168)
169. () ص: 649-650. [↑](#footnote-ref-169)
170. () ص: 799. [↑](#footnote-ref-170)
171. () ص: 111. [↑](#footnote-ref-171)
172. () ص: 449. [↑](#footnote-ref-172)
173. () ص: 630. [↑](#footnote-ref-173)
174. () ص: 1121-1123. [↑](#footnote-ref-174)
175. () ص:1112. [↑](#footnote-ref-175)
176. () ص:1140- 1141. [↑](#footnote-ref-176)
177. () ص: 632-633. [↑](#footnote-ref-177)
178. () ص: 1109 – 1110. [↑](#footnote-ref-178)
179. () ص:1208-1209. [↑](#footnote-ref-179)
180. () ص: 894-895. [↑](#footnote-ref-180)
181. () ص: 1140- 1141. [↑](#footnote-ref-181)
182. () ص: 1184-1186. [↑](#footnote-ref-182)
183. () ص: 1144- 1145. [↑](#footnote-ref-183)
184. () ص: 1146-1147. [↑](#footnote-ref-184)
185. () ص:1181. [↑](#footnote-ref-185)
186. () ص: 287-288. [↑](#footnote-ref-186)
187. () ص: 879- 880. [↑](#footnote-ref-187)
188. () ص: 632-633. [↑](#footnote-ref-188)
189. () ص: 894-895. [↑](#footnote-ref-189)
190. () ص: 1111- 1112. [↑](#footnote-ref-190)
191. () ص: 1140- 1141. [↑](#footnote-ref-191)
192. () ص: 1206-1209. [↑](#footnote-ref-192)
193. () ص: 818-819. [↑](#footnote-ref-193)
194. () ص: 885. [↑](#footnote-ref-194)
195. () ص: 282. [↑](#footnote-ref-195)
196. () ص: 822. [↑](#footnote-ref-196)
197. () ص: 474. [↑](#footnote-ref-197)
198. () ص: 925-929. [↑](#footnote-ref-198)
199. () ص: 930. [↑](#footnote-ref-199)
200. () ص: 971- 972. [↑](#footnote-ref-200)
201. () ص: 792-793. [↑](#footnote-ref-201)
202. () ص: 792-793. [↑](#footnote-ref-202)
203. () ص:609-610. [↑](#footnote-ref-203)
204. () ص: 773- 777. [↑](#footnote-ref-204)
205. () ص: 785-787. [↑](#footnote-ref-205)
206. () ص: 971- 972. [↑](#footnote-ref-206)
207. () ص: 413، وانظر: 1024. [↑](#footnote-ref-207)
208. () ص: 439. [↑](#footnote-ref-208)
209. () ص: 970. [↑](#footnote-ref-209)
210. () ص: 986. [↑](#footnote-ref-210)
211. () ص: 698. [↑](#footnote-ref-211)
212. () ص: 1098. [↑](#footnote-ref-212)
213. () ص:1217. [↑](#footnote-ref-213)
214. () ص: 1260. [↑](#footnote-ref-214)
215. () ص:908. [↑](#footnote-ref-215)
216. () ص: 794. [↑](#footnote-ref-216)
217. () ص: 490-491. [↑](#footnote-ref-217)
218. () ص: 745. [↑](#footnote-ref-218)
219. () ص:813-814. [↑](#footnote-ref-219)
220. () ص:1003-1005. [↑](#footnote-ref-220)
221. () ص: 759-761. [↑](#footnote-ref-221)
222. () ص: 955-963. [↑](#footnote-ref-222)
223. () ص: 436-437. [↑](#footnote-ref-223)
224. () ص: 464. [↑](#footnote-ref-224)
225. () ص: 532-533. [↑](#footnote-ref-225)
226. () ص: 671-672. [↑](#footnote-ref-226)
227. () ص:608. [↑](#footnote-ref-227)
228. () ص: 471-472. [↑](#footnote-ref-228)
229. () ص: 794-795. [↑](#footnote-ref-229)
230. () ص: 999. [↑](#footnote-ref-230)
231. () ص:450-451. [↑](#footnote-ref-231)
232. () ص: 1-999.... [↑](#footnote-ref-232)
233. () ص: 551- 553. [↑](#footnote-ref-233)
234. () ص: 766-768. [↑](#footnote-ref-234)
235. () ص: 785-787. [↑](#footnote-ref-235)
236. () ص:601-602. [↑](#footnote-ref-236)
237. () ص: 849-850. [↑](#footnote-ref-237)
238. () ص: 790-791. [↑](#footnote-ref-238)
239. () ص: 494-496. [↑](#footnote-ref-239)
240. () ص:611-612. [↑](#footnote-ref-240)
241. () ص: 389. [↑](#footnote-ref-241)
242. () ص: 1237. [↑](#footnote-ref-242)
243. () ص: 1278. [↑](#footnote-ref-243)
244. () انظر: البرهان للزركشي: 1/27، شرح مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية: 46. [↑](#footnote-ref-244)
245. () انظر: أسباب النزول للوا حدي -تحقيق: الحميدان-: 8، الإتقان للسيوطي: 1/38. [↑](#footnote-ref-245)
246. () لو اتجهت همة أحد الباحثين إلى جمع المرويات في أسباب النزول التي أوردها ابن حجر في الفتح مما ليس في العجاب، لكان في ذلك نفع عظيم. [↑](#footnote-ref-246)
247. () ص: 428-429. [↑](#footnote-ref-247)
248. () ص:408. [↑](#footnote-ref-248)
249. () ص: 466. [↑](#footnote-ref-249)
250. () ص: 542-543. [↑](#footnote-ref-250)
251. () ص: 505. [↑](#footnote-ref-251)
252. () ص: 472. [↑](#footnote-ref-252)
253. () ص: 514- 515. [↑](#footnote-ref-253)
254. () ص: 382-383. [↑](#footnote-ref-254)
255. () ص: 593- 594. [↑](#footnote-ref-255)
256. () ص: 832. [↑](#footnote-ref-256)
257. () ص: 846-848. [↑](#footnote-ref-257)
258. () ص:403-405. [↑](#footnote-ref-258)
259. () ص:712. [↑](#footnote-ref-259)
260. () ص: 472. [↑](#footnote-ref-260)
261. () ص: 519-520. [↑](#footnote-ref-261)
262. () ص: 593-594. [↑](#footnote-ref-262)
263. () ص: 475. [↑](#footnote-ref-263)
264. () ص: 1026-1027. [↑](#footnote-ref-264)
265. () ص: 476. [↑](#footnote-ref-265)
266. () ص: 1045-1046. [↑](#footnote-ref-266)
267. () ص: 481-483. [↑](#footnote-ref-267)
268. () ص: 832. [↑](#footnote-ref-268)
269. () ص:857-858. [↑](#footnote-ref-269)
270. () ص: 593- 594. [↑](#footnote-ref-270)
271. () ص: 846-847. [↑](#footnote-ref-271)
272. () انظر: نزهة النظر لابن حجر: 42، الإتقان للسيوطي: 1/42، أسباب النزول الواردة في كتاب جامع البيان، د. البلوط: 1/12. [↑](#footnote-ref-272)
273. () ص: 693. [↑](#footnote-ref-273)
274. () ص: 738. [↑](#footnote-ref-274)
275. () ص: 770- 772. [↑](#footnote-ref-275)
276. () ص: 475-476. [↑](#footnote-ref-276)
277. () ص: 482-485. [↑](#footnote-ref-277)
278. () انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية: 3/391- 392، البرهان للزركشي: 1/326- 327، قواعد التفسير للسبت: 1/88- 92. [↑](#footnote-ref-278)
279. () ص: 400-401. [↑](#footnote-ref-279)
280. () ص:408. [↑](#footnote-ref-280)
281. () ص: 604. [↑](#footnote-ref-281)
282. () ص:750. [↑](#footnote-ref-282)
283. () ص: 462. [↑](#footnote-ref-283)
284. () ص: 863. [↑](#footnote-ref-284)
285. () ص: 642. [↑](#footnote-ref-285)
286. () ص: 1115. [↑](#footnote-ref-286)
287. () ص: 421-422. [↑](#footnote-ref-287)
288. () ص: 656. [↑](#footnote-ref-288)
289. () ص: 855. [↑](#footnote-ref-289)
290. () ص: 1102-1103. [↑](#footnote-ref-290)
291. () ص: 1175-1176. [↑](#footnote-ref-291)
292. () ص: 399. [↑](#footnote-ref-292)
293. () ص:955. [↑](#footnote-ref-293)
294. () ص:1029. [↑](#footnote-ref-294)
295. () ص: 606. [↑](#footnote-ref-295)
296. () ص: 462. [↑](#footnote-ref-296)
297. () ص:855. [↑](#footnote-ref-297)
298. () ص: 604. [↑](#footnote-ref-298)
299. () ص: 642. [↑](#footnote-ref-299)
300. () ص:750. [↑](#footnote-ref-300)
301. () ص:581. [↑](#footnote-ref-301)
302. () ص: 863. [↑](#footnote-ref-302)
303. () الإعراب والاحتجاج للقراءات في تفسير القرطبي للطفيل: 172، وانظر البرهان للزركشي: 1/339، مقدمة سعيد الأفغاني لكتاب: حجة القراءات لأبي زرعة: 34- 35. [↑](#footnote-ref-303)
304. () ص: 905. [↑](#footnote-ref-304)
305. () ص: 1175-1176. [↑](#footnote-ref-305)
306. () ص: 1102-1103. [↑](#footnote-ref-306)
307. () ص: 903. [↑](#footnote-ref-307)
308. () ص: 399. [↑](#footnote-ref-308)
309. () ص: 417-418. [↑](#footnote-ref-309)
310. () ص: 715-716. [↑](#footnote-ref-310)
311. () إعراب القرآن للنحاس: 5/62، وانظر: البرهان للزركشي: 1/339- 340، الإتقان للسيوطي: 1/109، البحر المحيط لأبي حيان: 4/87، وإبراز المعاني لأبي شامة: 70. [↑](#footnote-ref-311)
312. () انظر: فتاوى ابن رشد: 2/1104 التحرير والتنوير لابن عاشور: 1/62. [↑](#footnote-ref-312)
313. () انظر: الإعراب والاحتجاج للقراءات في تفسير القرطبي للطفيل: 174- 175. [↑](#footnote-ref-313)
314. () ص: 400. [↑](#footnote-ref-314)
315. () ص: 604. [↑](#footnote-ref-315)
316. () انظر: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي: 1/212 - 215، أحكام القرآن لابن العربي: 1/79، شرح مسلم للنووي: 5/183. [↑](#footnote-ref-316)
317. () انظر: روضة الناظر لابن قدامة: 1/182، مجموع الفتاوى لابن تيمية: 20/260، شرح الكوكب المنير لابن النجار: 2/138- 139. [↑](#footnote-ref-317)
318. () ص: 500. [↑](#footnote-ref-318)
319. () ص: 656. [↑](#footnote-ref-319)
320. () ص: 715-716. [↑](#footnote-ref-320)
321. () ص: 1071. [↑](#footnote-ref-321)
322. () ص: 387. [↑](#footnote-ref-322)
323. () ص: 1277. [↑](#footnote-ref-323)
324. () ص: 764. [↑](#footnote-ref-324)
325. () ص: 1102- 1104. [↑](#footnote-ref-325)
326. () ص: 304-305. [↑](#footnote-ref-326)
327. () ص: 487-488. [↑](#footnote-ref-327)
328. () ص: 352. [↑](#footnote-ref-328)
329. () ص: 398. [↑](#footnote-ref-329)
330. () ص: 624. [↑](#footnote-ref-330)
331. () مجموع الفتاوى: 13/272، وانظر: الموافقات للشاطبي: 3/108- 117، إعلام الموقعين لابن القيم: 1/35، قواعد التفسير للسبت: 2/725. [↑](#footnote-ref-331)
332. () الإحكام للآمدي: 3/155. [↑](#footnote-ref-332)
333. () البرهان للزركشي: 2/29، وانظر: الإتقان للسيوطي: 2/27. [↑](#footnote-ref-333)
334. () انظر: مناهل العرفان للزرقاني: 2/192، مقدمة د. الحسن للجزء الذي حققه من كتاب: البسيط للواحدي: 1/83- 84. [↑](#footnote-ref-334)
335. () انظر: الفتح: 2/207. [↑](#footnote-ref-335)
336. () انظر: الفتح: 2/68. [↑](#footnote-ref-336)
337. () انظر: الفتح: 3/18. [↑](#footnote-ref-337)
338. () ص: 1019. [↑](#footnote-ref-338)
339. () ص: 403-405. [↑](#footnote-ref-339)
340. () ص: 851-852. [↑](#footnote-ref-340)
341. () ص: 673. [↑](#footnote-ref-341)
342. () ص: 785-787. [↑](#footnote-ref-342)
343. () ص: 567. [↑](#footnote-ref-343)
344. () ص:614. [↑](#footnote-ref-344)
345. () ص:808-809. [↑](#footnote-ref-345)
346. () الفتح: 9/5، وانظر: 5/40- 41، العجاب له: 1/243، البرهان للزركشي: 1/187، الإتقان للسيوطي: 1/11- 12، مناهل العرفان للزرقاني: 1/195- 196. [↑](#footnote-ref-346)
347. () الموافقات للشاطبي: 4/256، وانظر: مناهل العرفان للزرقاني: 1/197- 198، قواعد التفسير للسبت: 1/80- 82. [↑](#footnote-ref-347)
348. () ص: 312-313. [↑](#footnote-ref-348)
349. () ص: 465. [↑](#footnote-ref-349)
350. () ص:815. [↑](#footnote-ref-350)
351. () ص: 1024. [↑](#footnote-ref-351)
352. () ص: 1064. [↑](#footnote-ref-352)
353. () ص: 476. [↑](#footnote-ref-353)
354. () ص: 792. [↑](#footnote-ref-354)
355. () ص: 827. [↑](#footnote-ref-355)
356. () ص: 1267. [↑](#footnote-ref-356)
357. () ص: 506. [↑](#footnote-ref-357)
358. () ص: 280-281. [↑](#footnote-ref-358)
359. () ص:352. [↑](#footnote-ref-359)
360. () ص: 584-585. [↑](#footnote-ref-360)
361. () ص: 942-943. [↑](#footnote-ref-361)
362. () ص: 443، وانظر: سنن سعيد بن منصور: 2/643 رقم: 242. [↑](#footnote-ref-362)
363. () ص: 515، وانظر: تفسير ابن أبي حاتم -القسم الثاني من سورة البقرة-: 2/658 رقم: 1743. [↑](#footnote-ref-363)
364. () ص: 750، وانظر: تفسير ابن أبي حاتم - تحقيق: الطيب-: 3/854 رقم: 4726. [↑](#footnote-ref-364)
365. () ص: 636- 637، وانظر: المفردات للر اغب: 501. [↑](#footnote-ref-365)
366. () ص: 960- 962، وانظر: أحكام القرآن لابن العربي: 2/578. [↑](#footnote-ref-366)
367. () ص: 307- 6308. [↑](#footnote-ref-367)
368. () تفسير ابن أبي حاتم: 1/23. [↑](#footnote-ref-368)
369. () ص: 548. [↑](#footnote-ref-369)
370. () أحكام القرآن لابن العربي: 1/205. [↑](#footnote-ref-370)
371. () ص: 942-943. [↑](#footnote-ref-371)
372. () ص: 1050. [↑](#footnote-ref-372)
373. () ص: 746-747. [↑](#footnote-ref-373)
374. () انظر: تفسير غريب القرآن لابن قتيبة: 117. [↑](#footnote-ref-374)
375. () ص: 764. [↑](#footnote-ref-375)
376. () انظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة: 1/117. [↑](#footnote-ref-376)
377. () ص: 457-458. [↑](#footnote-ref-377)
378. () ص: 1010. [↑](#footnote-ref-378)
379. () ص: 307-308. [↑](#footnote-ref-379)
380. () ص: 346. [↑](#footnote-ref-380)
381. () ص: 399. [↑](#footnote-ref-381)
382. () ص: 114-116. [↑](#footnote-ref-382)
383. () ص: 1078- 1079. [↑](#footnote-ref-383)
384. () ص: 414-415. [↑](#footnote-ref-384)
385. () ص: 514-516. [↑](#footnote-ref-385)
386. () ص: 591. [↑](#footnote-ref-386)
387. () ص: 546-550. [↑](#footnote-ref-387)
388. () ص: 636-637. [↑](#footnote-ref-388)
389. () ص: 649-650. [↑](#footnote-ref-389)
390. () ص: 384. [↑](#footnote-ref-390)
391. () ص: 762-763. [↑](#footnote-ref-391)
392. () ص: 372- 373. [↑](#footnote-ref-392)
393. () الإسرائيليات وأثرها في التفسير لرمزي نعنانة: 73. [↑](#footnote-ref-393)
394. () البخاري -فتح-: 13/345 رقم: 7362. [↑](#footnote-ref-394)
395. () انظر: شرح مقدمة أصول التفسير لابن تيمية: 132- 133. [↑](#footnote-ref-395)
396. () البخاري -فتح-: 6/572 رقم: 3461. [↑](#footnote-ref-396)
397. () عمدة التفسير لأحمد شاكر: 1/15، وانظر: التفسير بالمأثور د. جمال النجار: 378، إذ فيه تعليق مفيد. [↑](#footnote-ref-397)
398. () انظر: الفتح: 6/575-576، و: 13/345-347. [↑](#footnote-ref-398)
399. () ص: 983. [↑](#footnote-ref-399)
400. () ص: 372- 373. [↑](#footnote-ref-400)
401. () ص: 381- 383. [↑](#footnote-ref-401)
402. () ص: 393-397. [↑](#footnote-ref-402)
403. () ص: 983- 985. [↑](#footnote-ref-403)